

فصول الحوائشي
لأصول الشاشي

يطلب من

كتاب الفهرست

أردو بازار، لاہور

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خلقنا من غير شيء ولا شيء من غيرنا
هذا الكتاب المختار من المعاني والآثار والحقائق
الكاشفة لشماتة المونسي الذوق لآراءه ونقوشه تسمى به

فصول الحواشي لأصول الشاشي

يطلب من

مكتبة الحرم

أرؤوا ما أراد الله به

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على ما أخرجنا من الموت في كل زمان

وَمِنْ أَمْرِ الْآيَةِ الْمُتَقَاتِلِ فِي كُلِّ آنٍ وَتَشْكُرُهُ عَلَى

ما صطفى قنا من كفاؤد الامم بدائع الاحسان وهذا

إلى الشريعة أمضيت بسواطع البرهان وأشهدان لا

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

سَدْرًا وَنَازِلًا وَدَاعِبًا إِلَى الْمَدِينَةِ وَنَزَلَ بِهَا جَمْعًا مِنْهَا

[illegible]

تقریر الاولیٰ بنسبتہم اخلاق و شریعت الاخریٰ بنسبتہم

اشْفَاهُ رَبِّيَ اَعْلِيَا فَاَيْدِي وَهُوَ بِالْاُتَى الْاَعْلَى

لَمْ يَكُنْ فِتْنَتِي فَكَانَ قَابُ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ خَلْفًا

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مِمَّا قِيلَ مِن الْغَدِيبِ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَوِّرُونَ عَلَى النَّبِيِّ يَأْتِي الْغَدِيبُ

فَمَنْ أَسْلَمَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْلِمَتْ لَهُ تِلْكَ الْأُمَّةُ إِنْ كَانُوا أَحَدًا عَلَىٰ آخَرٍ

فَقَالَ الْقَائِلُ: هَذَا هُوَ الْمَلِكُ الْأَعْلَى رَجُلًا وَدِينًا

وَلَقَدْ نَادَانَا مِنْ دُونِهَا بِعَبْدٍ آتٍ بِنَبَأٍ يَقِينٍ

عليه الفقيه الرابع والاحكام رضي به الطريق المؤيد

بسم الله الرحمن الرحيم

فَقَالَ لَهُمْ قَوْلًا مِثْلَ مَا قَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ الْمَكِيدَةِ

أَصْلُ الشَّائِخِ لَهُ أَوْلَادُ مُرَحَّلَةٌ لَهُمَا الْمَخْلُوقَانِ

الحمد لله رب العالمين

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

فصل في بيان ما يجب من العلم بالدين

[illegible]

5

الملك على السلام في حقيقته من الملقبة بالملك على الخلافة والملك
للملكة لعله

الحمد لله الذي جعل في كل شيء دليلاً على قدرته وقدرته على كل شيء

لا تخرات رفات فتنة لهما مع بعض ما فيها و

لَمْ تَحْضَرْ رَجَعْتَ إِلَىٰ ظَنِّكَ وَلَقَدْ سَأَلْتُكَ ذَلِكَ فِي

سَدُّ قُلُوبِ الْبَشَرِ، جِبَا الْقُطُنِ الْمَصْبُورِ وَخَضَعَتِ عَائِشَةُ

الغمر وروايت لا يفهم القاسية واختلف في بعض الجائزين

فَوَعَدْتُكُمْ عَذَابًا وَبَعْدَ ذَلِكَ عَذَابٌ

[illegible]

كَلِمَاتٌ وَهَدَى إِلَى لُتَمٍ مِنْ فُرْسٍ هَذَا الْمَضَامِ

ومعاً هذه المبادئ في ذلك بعض المبادئ التي

سَأَى مِنَ الْقَدَرِ وَالطَّاقَةِ إِلَى سَعَادَاتِ الْخَيْرِ مِنْ مَتَابَعَةِ

وَأَعَارِجُ اسْتَبْرَحَ مِنْ مِثْلِهِمْ مُسْتَعِينًا يَا أَيُّهَا الْمَلِكُ رَسْمٌ
بِذَلِكَ صَعَابٌ هَذَا الْخَطِّبُ لِحُجْرٍ كَرِيمَةٍ أَنْ أَمْلِكُهَا
بِحُجْرٍ مَهْرَةٍ لِحَاشِيَةٍ وَكَاشَفَتْ مَعَانِيهَا مَسْئُولًا عَلَى الْعَالَمِ
أَسْأَلُ وَأَكُونُ أَسْأَلُ أَنْ يَهْتَمُّ بِهَا حَسْبُ الْعَالَمِ فِي
كُتُبِ مَوْزَعِهَا الْوَحْدِ مِنْ كُتُبِهَا رَاجِعٌ عَلَى جِوَارِ
حَاجَتِهِمْ إِلَيْهَا مَسْئَرٌ وَسُفْرٌ فِي زَمَانِ الرَّسْمِ الْأَقْبَرِ
الطَّوِيلِ اصْنَعُوا مِنْ عَوَامِلِ هَذَا الْكِتَابِ وَأَنْ كَانَتْ
ذَلِكَ شَيْعٌ وَأَقْدَرُ لَكُمْ نَسْكَسٌ مِنْ بَرْدٍ وَفَرْقَةٍ بِفَصُولِ
الْبُيُوتِ الْأَسْوَلِ الشَّائِئِ وَهِيَ أَسْمَلُ بِمُؤَيِّقِ اللَّهِ الْوَهَّابِ
وَهُوَ أَعْلَمُ بِالصُّوَابِ وَالنَّيِّبِ الْوَجْهِ وَالْمَأَبِ قَالَ الْحَمْدُ لِلَّهِ

لَقَدْ تَنَبَّأَ أَعْلَى مَنَازِلِ الْوُجْهِ بَكْرٍ بِفَرْقِ عَطَائِهِ الْخَطَّابِ مِثْلَ
قَوْلِهِ عَالِيٍّ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَى وَأَقْدَرُ مَعَكُمْ مِثْلَ قَوْلِهِ عَالِيٍّ
مُرَبَّاهِ مُؤَيِّقِ الْقَوْلِ الْمُصْلِحِ فَأَوْفَيْتُكُمْ الْوَهَّابِ الْوَهَّابِ

وَأَعَارِجُ اسْتَبْرَحَ مِنْ مِثْلِهِمْ مُسْتَعِينًا يَا أَيُّهَا الْمَلِكُ رَسْمٌ
بِذَلِكَ صَعَابٌ هَذَا الْخَطِّبُ لِحُجْرٍ كَرِيمَةٍ أَنْ أَمْلِكُهَا
بِحُجْرٍ مَهْرَةٍ لِحَاشِيَةٍ وَكَاشَفَتْ مَعَانِيهَا مَسْئُولًا عَلَى الْعَالَمِ
أَسْأَلُ وَأَكُونُ أَسْأَلُ أَنْ يَهْتَمُّ بِهَا حَسْبُ الْعَالَمِ فِي
كُتُبِ مَوْزَعِهَا الْوَحْدِ مِنْ كُتُبِهَا رَاجِعٌ عَلَى جِوَارِ
حَاجَتِهِمْ إِلَيْهَا مَسْئَرٌ وَسُفْرٌ فِي زَمَانِ الرَّسْمِ الْأَقْبَرِ
الطَّوِيلِ اصْنَعُوا مِنْ عَوَامِلِ هَذَا الْكِتَابِ وَأَنْ كَانَتْ
ذَلِكَ شَيْعٌ وَأَقْدَرُ لَكُمْ نَسْكَسٌ مِنْ بَرْدٍ وَفَرْقَةٍ بِفَصُولِ
الْبُيُوتِ الْأَسْوَلِ الشَّائِئِ وَهِيَ أَسْمَلُ بِمُؤَيِّقِ اللَّهِ الْوَهَّابِ
وَهُوَ أَعْلَمُ بِالصُّوَابِ وَالنَّيِّبِ الْوَجْهِ وَالْمَأَبِ قَالَ الْحَمْدُ لِلَّهِ

لَقَدْ تَنَبَّأَ أَعْلَى مَنَازِلِ الْوُجْهِ بَكْرٍ بِفَرْقِ عَطَائِهِ الْخَطَّابِ مِثْلَ
قَوْلِهِ عَالِيٍّ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَى وَأَقْدَرُ مَعَكُمْ مِثْلَ قَوْلِهِ عَالِيٍّ
مُرَبَّاهِ مُؤَيِّقِ الْقَوْلِ الْمُصْلِحِ فَأَوْفَيْتُكُمْ الْوَهَّابِ الْوَهَّابِ

وَأَعَارِجُ اسْتَبْرَحَ مِنْ مِثْلِهِمْ مُسْتَعِينًا يَا أَيُّهَا الْمَلِكُ رَسْمٌ
بِذَلِكَ صَعَابٌ هَذَا الْخَطِّبُ لِحُجْرٍ كَرِيمَةٍ أَنْ أَمْلِكُهَا
بِحُجْرٍ مَهْرَةٍ لِحَاشِيَةٍ وَكَاشَفَتْ مَعَانِيهَا مَسْئُولًا عَلَى الْعَالَمِ
أَسْأَلُ وَأَكُونُ أَسْأَلُ أَنْ يَهْتَمُّ بِهَا حَسْبُ الْعَالَمِ فِي
كُتُبِ مَوْزَعِهَا الْوَحْدِ مِنْ كُتُبِهَا رَاجِعٌ عَلَى جِوَارِ
حَاجَتِهِمْ إِلَيْهَا مَسْئَرٌ وَسُفْرٌ فِي زَمَانِ الرَّسْمِ الْأَقْبَرِ
الطَّوِيلِ اصْنَعُوا مِنْ عَوَامِلِ هَذَا الْكِتَابِ وَأَنْ كَانَتْ
ذَلِكَ شَيْعٌ وَأَقْدَرُ لَكُمْ نَسْكَسٌ مِنْ بَرْدٍ وَفَرْقَةٍ بِفَصُولِ
الْبُيُوتِ الْأَسْوَلِ الشَّائِئِ وَهِيَ أَسْمَلُ بِمُؤَيِّقِ اللَّهِ الْوَهَّابِ
وَهُوَ أَعْلَمُ بِالصُّوَابِ وَالنَّيِّبِ الْوَجْهِ وَالْمَأَبِ قَالَ الْحَمْدُ لِلَّهِ

والكريم كرمي كثر خير وصفه يقال الكتاب كرمي ورمي كرمي
 واجز كرمي ونعم الخطاب اذ يعطو به المؤمنين ورحلتي الدنيا
 ولا محرة ويحفلان براد الكرم ههنا الشريف وقد وصفه الكريم
 لاخر الكفرة مثله قوله تعالى نأته الكافرون فامروا بيلوب
 ورجعتهم واقاصات بكرمير الى الخطاب مع انه وصفه بانثا وبلو
 ان الصفة اعم فاصفت نظرا الى عمومها واصافة العالم الى الخاص
 البيان والخصيص كما في قوله لم يخلف شياب وجود قطيعه على صف
 شيء كريم من جنس الخطاب فانت ابراما النكتة في العدد وعن الوصف
 الاضافه والاصل هو التوصيف فلنا فيه وجوه احدها ان الصفة
 اهم لتعلق علو منزلة المؤمنين بصفة الكريم لا بمطلق الخطاب
 فان مراد تلك الكفرة ايضا فعد من تلك اليك في الذكر وعلة قوله عليه السلام
 والسلام الخطاب على جميع الكفرة وانما رعاها التعجب والعم واحد
 نظير في كلامهم عليهم واصل القرآن مثل الرحمن على العرش
 استوى والبار في الكريم فيقول الاستعانة فيكون علو منزلتهم
 هو مخاطبتهم بكرمير الخطاب ويحفل للسببية فيكون علو
 منزلتهم ما حصل لهم من التعادلات والعالى بانثا لم خطابا
 الشرح ويحفل ان يكون على تعجب فعل او تشبيهه على

والكريم كرمي كثر خير وصفه يقال الكتاب كرمي ورمي كرمي
 واجز كرمي ونعم الخطاب اذ يعطو به المؤمنين ورحلتي الدنيا
 ولا محرة ويحفلان براد الكرم ههنا الشريف وقد وصفه الكريم
 لاخر الكفرة مثله قوله تعالى نأته الكافرون فامروا بيلوب
 ورجعتهم واقاصات بكرمير الى الخطاب مع انه وصفه بانثا وبلو
 ان الصفة اعم فاصفت نظرا الى عمومها واصافة العالم الى الخاص
 البيان والخصيص كما في قوله لم يخلف شياب وجود قطيعه على صف
 شيء كريم من جنس الخطاب فانت ابراما النكتة في العدد وعن الوصف
 الاضافه والاصل هو التوصيف فلنا فيه وجوه احدها ان الصفة
 اهم لتعلق علو منزلته المؤمنين بصفة الكريم لا بمطلق الخطاب
 فان مراد تلك الكفرة ايضا فعد من تلك اليك في الذكر وعلة قوله عليه السلام
 والسلام الخطاب على جميع الكفرة وانما رعاها التعجب والعم واحد
 نظير في كلامهم عليهم واصل القرآن مثل الرحمن على العرش
 استوى والبار في الكريم فيقول الاستعانة فيكون علو منزلتهم
 هو مخاطبتهم بكرمير الخطاب ويحفل للسببية فيكون علو
 منزلتهم ما حصل لهم من التعادلات والعالى بانثا لم خطابا
 الشرح ويحفل ان يكون على تعجب فعل او تشبيهه على

والكريم كرمي كثر خير وصفه يقال الكتاب كرمي ورمي كرمي
 واجز كرمي ونعم الخطاب اذ يعطو به المؤمنين ورحلتي الدنيا
 ولا محرة ويحفلان براد الكرم ههنا الشريف وقد وصفه الكريم
 لاخر الكفرة مثله قوله تعالى نأته الكافرون فامروا بيلوب
 ورجعتهم واقاصات بكرمير الى الخطاب مع انه وصفه بانثا وبلو
 ان الصفة اعم فاصفت نظرا الى عمومها واصافة العالم الى الخاص
 البيان والخصيص كما في قوله لم يخلف شياب وجود قطيعه على صف
 شيء كريم من جنس الخطاب فانت ابراما النكتة في العدد وعن الوصف
 الاضافه والاصل هو التوصيف فلنا فيه وجوه احدها ان الصفة
 اهم لتعلق علو منزلته المؤمنين بصفة الكريم لا بمطلق الخطاب
 فان مراد تلك الكفرة ايضا فعد من تلك اليك في الذكر وعلة قوله عليه السلام
 والسلام الخطاب على جميع الكفرة وانما رعاها التعجب والعم واحد
 نظير في كلامهم عليهم واصل القرآن مثل الرحمن على العرش
 استوى والبار في الكريم فيقول الاستعانة فيكون علو منزلتهم
 هو مخاطبتهم بكرمير الخطاب ويحفل للسببية فيكون علو
 منزلتهم ما حصل لهم من التعادلات والعالى بانثا لم خطابا
 الشرح ويحفل ان يكون على تعجب فعل او تشبيهه على

وَأَسْقُوا مِنْهُ الْخَمْرَ بِلَاءٍ غَرَضٍ عَلَيْهَا وَيُرِيدُ بِهِمْ أَنْ تَبُذُّوا قُلُوبَهُمْ
لَا تَعْلَمُوهَا أَهْلُ الْأَعْيُنِ وَالْعَزِيزُ الْغَنِيُّ

مُشَاهِدَةٌ مِنْ فَتَاهِ الدِّينِ قَوْمِ الْفُقَرَاءِ مِنْ بَنِي عِلْمٍ وَبَنِي عَوْنٍ
تَأْلَاهُ وَبِأَمْرِ بْنِ شَرْجَانَ رَحِمَهُ وَهَمَّ أَنْ يُجِيعَ قَوْمَ دُنْيَاهُ وَفَقَاهُ

النفوس جل سبله جميع الامم تشته ربه اعزده ولا يلهيهم العيال
 بعد فلتنهم في اهل قسوسه في جوارحه وضع اليه النصف شعر
 اجابه باو القوه في النصفه وكفره له ارفع الاخر وانما القوه في
 باقى وهو لا سلم لهم في ذلك وفي الربح متنازعا فيه بينه وبينهم

قال وقيل في كتابنا أصول الفقه ما روي في كتاب الله تعالى وسنة

رسول الله وجماع الأمة والقبار فلا بد من بحث في كل واحد من

[illegible]

[illegible]

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

This image shows a page from an Arabic manuscript, likely a medical or scientific text, featuring dense handwritten text in Arabic script. The page is numbered "١٩" (19) in the top right corner. The text is arranged in multiple columns, with some lines written diagonally. A prominent rectangular box with a decorative border is located in the center-right, containing the word "شجرة" (Shجرة) in large, bold letters. The manuscript is written on aged, slightly discolored paper.

في قوله تعالى فان قلت هذا الوجه مستقيم ولكن
 المعنى في عرف استعمالهم لا ينافي في مقابلة اللفظ انما يراد به
 مدلول اللفظ على الاطلاق وكذا المعنى فيكون كمالها المتع
 من العين والمعنى ولا دلالة للعامة على الخاص قلت اذا ذكر اللفظ
 والمسمى متقابلين يراد بهما العرض والعين على حكاية من عاين
 الشئين وغيرهما وكفى بهم العرف الشاهد وان كان مقتدا
 فان قيل قل كلمة واحد غير معين فيكون المعرف مجهولا والجمعا
 ينافي التعريف قلنا نأقبح هذا الجماع اذا كانت للشك او للتبكي
 اذا كانت للتقسيم كما هو للتخيير والا باصر مثل
 جالس الحسن او ابن سيرين فلا تقيد الجمعا لروعي هذا كان
 المعنى ههنا ما وجد فيه احد هذين الجماع كان فهو خاص وما
 خلا فهما جميع فليس بخاص و هذا ليس من الجماع التي في شئ
 وعجم كلمة او للتقسيم في تخير مذكور في كتابه كذا في قوله الحكيم

وعلى هذا عبارة غيرهما من المشائخ رحم في تعريفه فاعلم ان المتعارفين
 سلك ذلك المسلك وان لم يصرح به في العموم في المعاني فكم لا يعلو
 مع ذلك عن اشارة اليه في تعريف اللفظ كما سئل كره
 انشاء الله تعالى كيف يذهب اذهب اكثر المشائخ المتأخرين
 فالغائب ان اللفظ ذهب اليه فان قلت هذا الوجه مستقيم ولكن
 المعنى في عرف استعمالهم لا ينافي في مقابلة اللفظ انما يراد به
 مدلول اللفظ على الاطلاق وكذا المعنى فيكون كمالها المتع
 من العين والمعنى ولا دلالة للعامة على الخاص قلت اذا ذكر اللفظ
 والمسمى متقابلين يراد بهما العرض والعين على حكاية من عاين
 الشئين وغيرهما وكفى بهم العرف الشاهد وان كان مقتدا
 فان قيل قل كلمة واحد غير معين فيكون المعرف مجهولا والجمعا
 ينافي التعريف قلنا نأقبح هذا الجماع اذا كانت للشك او للتبكي
 اذا كانت للتقسيم كما هو للتخيير والا باصر مثل
 جالس الحسن او ابن سيرين فلا تقيد الجمعا لروعي هذا كان
 المعنى ههنا ما وجد فيه احد هذين الجماع كان فهو خاص وما
 خلا فهما جميع فليس بخاص و هذا ليس من الجماع التي في شئ
 وعجم كلمة او للتقسيم في تخير مذكور في كتابه كذا في قوله الحكيم

في قوله تعالى فان قلت هذا الوجه مستقيم ولكن
 المعنى في عرف استعمالهم لا ينافي في مقابلة اللفظ انما يراد به
 مدلول اللفظ على الاطلاق وكذا المعنى فيكون كمالها المتع
 من العين والمعنى ولا دلالة للعامة على الخاص قلت اذا ذكر اللفظ
 والمسمى متقابلين يراد بهما العرض والعين على حكاية من عاين
 الشئين وغيرهما وكفى بهم العرف الشاهد وان كان مقتدا
 فان قيل قل كلمة واحد غير معين فيكون المعرف مجهولا والجمعا
 ينافي التعريف قلنا نأقبح هذا الجماع اذا كانت للشك او للتبكي
 اذا كانت للتقسيم كما هو للتخيير والا باصر مثل
 جالس الحسن او ابن سيرين فلا تقيد الجمعا لروعي هذا كان
 المعنى ههنا ما وجد فيه احد هذين الجماع كان فهو خاص وما
 خلا فهما جميع فليس بخاص و هذا ليس من الجماع التي في شئ
 وعجم كلمة او للتقسيم في تخير مذكور في كتابه كذا في قوله الحكيم

في قوله تعالى فان قلت هذا الوجه مستقيم ولكن
 المعنى في عرف استعمالهم لا ينافي في مقابلة اللفظ انما يراد به
 مدلول اللفظ على الاطلاق وكذا المعنى فيكون كمالها المتع
 من العين والمعنى ولا دلالة للعامة على الخاص قلت اذا ذكر اللفظ
 والمسمى متقابلين يراد بهما العرض والعين على حكاية من عاين
 الشئين وغيرهما وكفى بهم العرف الشاهد وان كان مقتدا
 فان قيل قل كلمة واحد غير معين فيكون المعرف مجهولا والجمعا
 ينافي التعريف قلنا نأقبح هذا الجماع اذا كانت للشك او للتبكي
 اذا كانت للتقسيم كما هو للتخيير والا باصر مثل
 جالس الحسن او ابن سيرين فلا تقيد الجمعا لروعي هذا كان
 المعنى ههنا ما وجد فيه احد هذين الجماع كان فهو خاص وما
 خلا فهما جميع فليس بخاص و هذا ليس من الجماع التي في شئ
 وعجم كلمة او للتقسيم في تخير مذكور في كتابه كذا في قوله الحكيم

[illegible]

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

كله في ذل من كان في

المراد من قوله في ذل من كان في

عن دنا فلا يقدح في القطع الا برى ان من قام تحت
 حائط لا يميل فيه لا يذم لاحتمال السقوط لا يشاؤ دليل السقوط
 واذا كان ما نللا يذم لاحتمال السقوط يشوبه عن ايل ايل
 فان قابله اي غا وحسن الخاص من الكتاب فغير الواحد

او القياس فان امكن البيع بينهما يدور القياس في الخاص
 مع تغير ما في حكمه غير بعيدا اي بالمقاييس لان الاصل ان يعمل
 بان لا يذم ما بينهما ان امكن وتكاد وان لم يكن الجمع بينهما يدور
 تغير في حكم الخاص بعد بالكتاب ويترك ما يقابله لان الكتاب
 أقوى منهما كانه قطعي وهي اظن ان لان في وجه الواحد شبهة

الا نقطاع عن التوسر اخطأ الله عليه سلم والقياس منه على امر
 وهو يحتمل الغلط والضعف لا يظهر في مقابلة القوي مثاله
 اي مثاله من الكتاب او مثاله الخاص الذي قابله القياس قل
 قلت لا يذم هذا مثالا لان مقام هذا الذي هو القياس القوي و

كل ما فيها يقابل القياس الشرعي بالقياس ليس محتمل عندنا خلا
 يتصور من المقابلة قلت لانسان كل ما فيها يقابل القياس الشرعي
 او المذكور مطلق القياس وانما يتصور المقابلة فمما يشبه في القياس
 القوي انما لا يكون محتمل في اثنان الحكم الشرعي فانه في جميع المقابلة

فانما يظهر من هذا ان القياس هو الذي لا يذم ما بينهما ان امكن وتكاد وان لم يكن الجمع بينهما يدور
 تغير في حكم الخاص بعد بالكتاب ويترك ما يقابله لان الكتاب أقوى منهما كانه قطعي وهي اظن ان لان في وجه الواحد شبهة
 الا نقطاع عن التوسر اخطأ الله عليه سلم والقياس منه على امر وهو يحتمل الغلط والضعف لا يظهر في مقابلة القوي مثاله
 اي مثاله من الكتاب او مثاله الخاص الذي قابله القياس قل قلت لا يذم هذا مثالا لان مقام هذا الذي هو القياس القوي و

القياس هو الذي لا يذم ما بينهما ان امكن وتكاد وان لم يكن الجمع بينهما يدور
 تغير في حكم الخاص بعد بالكتاب ويترك ما يقابله لان الكتاب أقوى منهما كانه قطعي وهي اظن ان لان في وجه الواحد شبهة
 الا نقطاع عن التوسر اخطأ الله عليه سلم والقياس منه على امر وهو يحتمل الغلط والضعف لا يظهر في مقابلة القوي مثاله
 اي مثاله من الكتاب او مثاله الخاص الذي قابله القياس قل قلت لا يذم هذا مثالا لان مقام هذا الذي هو القياس القوي و

المراد من قوله في ذل من كان في

المراد من قوله في ذل من كان في

فحجة وإرادة معني من اللفظ دون معني متبادر المذهب فيصلي
 القصاص النعوشا هذا لم يرد في ذلك كان مقبولا
 لذلك بضرورة فيما اجتمع عليه فقهاءنا وأقول القصاص
 للتعجبة عند الخبير فكان هذا مثالا على مذهبه كما في قوله تعالى
 والمطاعان يتبعن رأييهما **فصل في ثلاثة فروع** فإن لفظ ثلاثة
 خاص في تعريف عدد معلوم فيجب العلم به ولو كان لا في غيره
 كما ذهب إليه الشافعي باعتبار أن الظن مذكور في الحيز وهذا
 ورد في الكتاب والجمع بينهما في ذلك على ما جمع المذكور هو
 الظن لم يترك الفروع في القصاص كان من جملة على الظن لا يوجب
 ثلثة أظن في الظن وبغير الثالث وهو الذي وقع فيه
 المطلاق وهو يخرج عن هذا حكم شيوع حتى الموجبة في الحيز
 الثالث ورد في الصحيح كالحاكم في بطلانه وحكمه الجبر
 والاطلاق والكنة والاتفاق والخلق والطلاق وتزوج
 زوج واختا وزوج سواها وأحكامها شرعية لا تعدلها أخبار
 أئمتنا كالأمر والنعوت فيكون بين الحيز والظن على ما جاء في اللغة
 ولذا لا تختلف قيمته والعناية في فهمهم لادوا بها الحيز كما
 هو مذهبنا وبعضهم ولادوا بها الظاهر كما هو مذهب الشافعي

هذا هو المذهب في القصاص النعوشا هذا لم يرد في ذلك كان مقبولا
 لذلك بضرورة فيما اجتمع عليه فقهاءنا وأقول القصاص
 للتعجبة عند الخبير فكان هذا مثالا على مذهبه كما في قوله تعالى
 والمطاعان يتبعن رأييهما **فصل في ثلاثة فروع** فإن لفظ ثلاثة
 خاص في تعريف عدد معلوم فيجب العلم به ولو كان لا في غيره
 كما ذهب إليه الشافعي باعتبار أن الظن مذكور في الحيز وهذا
 ورد في الكتاب والجمع بينهما في ذلك على ما جمع المذكور هو
 الظن لم يترك الفروع في القصاص كان من جملة على الظن لا يوجب
 ثلثة أظن في الظن وبغير الثالث وهو الذي وقع فيه
 المطلاق وهو يخرج عن هذا حكم شيوع حتى الموجبة في الحيز
 الثالث ورد في الصحيح كالحاكم في بطلانه وحكمه الجبر
 والاطلاق والكنة والاتفاق والخلق والطلاق وتزوج
 زوج واختا وزوج سواها وأحكامها شرعية لا تعدلها أخبار
 أئمتنا كالأمر والنعوت فيكون بين الحيز والظن على ما جاء في اللغة
 ولذا لا تختلف قيمته والعناية في فهمهم لادوا بها الحيز كما
 هو مذهبنا وبعضهم ولادوا بها الظاهر كما هو مذهب الشافعي

تركها وان كان فيها من في اللغة مستقيما بالزيادة والحق الفاضل
الكتاب على ما قرره الله تعالى في الكتاب واعتبر عليه
بانكم ايضا تركتم العمل بهذا الخاص بالزيادة على ما يجب لانه
في اللغة في بعض لا يختص تلك اللفظة بالاجماع ويجب
الترتيب في هذه مع ثلثة غيرها واسم الثلاث كما لا يخفى
الانقصان لا يختص بالزيادة فكانت الزيادة تركا للعمل بموجبها
ليجيب عن ما في ذلك الزيادة ثبت ضرورة وجوب التكميل
فلا يعارض ذلك لانما انقضت الجحش الثلاث حصلت
لجستان وبعض الثلاث فوجب اكمل الاصل في بعض الرابعة
وللجنة الواحدة في الجحش وهذا قلنا لوقال الامرات كانت
طالع بالاجتهاد نصف خمسة لا تطلق مع تطير كما لو قال ان
لجست خمسة فوجب الرابعة بنها ضرورة عدم الجحش
للعلم ان يقولوا ذكرنا من حيث دلالة اللفظ وانما انقضت
لغويها لشارة النقصان نظم النص في الجحش المبدد
هكذا يمكن ترك ظاهر النص لشارة النقصان في القياس

وبيان الحمار عند بانه وان كان جعل شاة انفسه لا يملك حماره
 ان لم يرد بها الا لم يرد فكانت حرة انما هو به ناس ان لا يخلص
 اجتماعه مع غيره في ملكية احد ما لا يلزم ان يكون الاخر
 مؤثما او نزي ان الذم انما يقع على ما شئنا من ذلك ابراهيم
 اذا ما عينه معصومة مع من احد هما من تركه كما ذكرنا في ذلك
 فانه من ذلك ان كان الخضر مؤثما فلما في علالة عند كبره انما كان
 لئلا يلفظ العرف فلا يدين على ان المراد لغيره الا في بعض ولا
 اختلا وان ثبت ان احداهما ثلثا في حق كل واحد ثلثا احدى
 انما في حلقها في حرم فاقض الثلثة عند ما لم يرد في حلقها
 من بعد لانه يرد ثلثا في حلقها وثلثا في حلقها احدى
 في الحلقها ثلثا في حلقها احدى في حلقها احدى في حلقها
 لغيره بعد في حلقها ثلثا في حلقها احدى في حلقها
 والجمعة ومنها في حلقها غير الزوجه في حلقها ثلثا في حلقها
 عند ثلثها كان فيها حاكم لم يرد ثلثها في حلقها احدى في حلقها
 واجوز من بيت الزوجه عند ثلثها احدى في حلقها احدى في حلقها
 مع من لم يرد ثلثها كان فيها حاكم لم يرد ثلثها في حلقها احدى في حلقها
 لفقته عند ثلثها احدى في حلقها احدى في حلقها احدى في حلقها

صلى الله عليه وسلم

التقصا عنه الا انه في بعض النسخ زعموا فانه المنة بيا كالموت في ربه
 جابر بن عبد الله عن النبي عليه السلام انه قال لا يؤمن من لم يسأل الله
 الا وليا ولا يزوجه الا من الامن الكفا وفي اخره كل من مشى في دن
 قصاص الدشرة في تقديم الاموال والشا فخر لم ينجح مقدرا له عامل
 جعله موكولا الى ربي الزوجه من ان يبدل العقود عليه هو اضع فتم
 كما عايناه في قود الماتة في البيع والاعارة وهو فيها كتب على حسب
 امره المتقاضيين هكذا هذا الكتاب في هذا الزمان من الكتاب
 بالقياس فلا يدرى في بعض النسخ ان الفرض مشرك لا يجرى الا
 وهو مشهور في النسخ ان لا يجرى في غير ذلك الا بحاجته الاولى من
 حمل على غيره الا ترى انه قول الامام باقر عليه السلام في تقدير
 على الوال فلا يستقيم التقدير في حق الاقارب ما لا يحجب فيه تقسيم
 لان ما به قوام من من النعمة والسعة واجب لمن عليهم كوجوبه
 فهو لا يروى في غير ذلك ولعل فيه كراهية اهل النكاح ما لا يحجب
 فهنا ويدعى عليه تقديره لعل له انما يقع صلة لا يحجب التقدير
 وقد اوجب عليه لا يقدرا عليه الا في النسخ ان مشرك او ما ولى

التقصا عنه الا انه في بعض النسخ زعموا فانه المنة بيا كالموت في ربه
 جابر بن عبد الله عن النبي عليه السلام انه قال لا يؤمن من لم يسأل الله
 الا وليا ولا يزوجه الا من الامن الكفا وفي اخره كل من مشى في دن
 قصاص الدشرة في تقديم الاموال والشا فخر لم ينجح مقدرا له عامل
 جعله موكولا الى ربي الزوجه من ان يبدل العقود عليه هو اضع فتم
 كما عايناه في قود الماتة في البيع والاعارة وهو فيها كتب على حسب
 امره المتقاضيين هكذا هذا الكتاب في هذا الزمان من الكتاب
 بالقياس فلا يدرى في بعض النسخ ان الفرض مشرك لا يجرى الا
 وهو مشهور في النسخ ان لا يجرى في غير ذلك الا بحاجته الاولى من
 حمل على غيره الا ترى انه قول الامام باقر عليه السلام في تقدير
 على الوال فلا يستقيم التقدير في حق الاقارب ما لا يحجب فيه تقسيم
 لان ما به قوام من من النعمة والسعة واجب لمن عليهم كوجوبه
 فهو لا يروى في غير ذلك ولعل فيه كراهية اهل النكاح ما لا يحجب
 فهنا ويدعى عليه تقديره لعل له انما يقع صلة لا يحجب التقدير
 وقد اوجب عليه لا يقدرا عليه الا في النسخ ان مشرك او ما ولى

التقصا عنه الا انه في بعض النسخ زعموا فانه المنة بيا كالموت في ربه
 جابر بن عبد الله عن النبي عليه السلام انه قال لا يؤمن من لم يسأل الله
 الا وليا ولا يزوجه الا من الامن الكفا وفي اخره كل من مشى في دن
 قصاص الدشرة في تقديم الاموال والشا فخر لم ينجح مقدرا له عامل
 جعله موكولا الى ربي الزوجه من ان يبدل العقود عليه هو اضع فتم
 كما عايناه في قود الماتة في البيع والاعارة وهو فيها كتب على حسب
 امره المتقاضيين هكذا هذا الكتاب في هذا الزمان من الكتاب
 بالقياس فلا يدرى في بعض النسخ ان الفرض مشرك لا يجرى الا
 وهو مشهور في النسخ ان لا يجرى في غير ذلك الا بحاجته الاولى من
 حمل على غيره الا ترى انه قول الامام باقر عليه السلام في تقدير
 على الوال فلا يستقيم التقدير في حق الاقارب ما لا يحجب فيه تقسيم
 لان ما به قوام من من النعمة والسعة واجب لمن عليهم كوجوبه
 فهو لا يروى في غير ذلك ولعل فيه كراهية اهل النكاح ما لا يحجب
 فهنا ويدعى عليه تقديره لعل له انما يقع صلة لا يحجب التقدير
 وقد اوجب عليه لا يقدرا عليه الا في النسخ ان مشرك او ما ولى

التقصا عنه الا انه في بعض النسخ زعموا فانه المنة بيا كالموت في ربه
 جابر بن عبد الله عن النبي عليه السلام انه قال لا يؤمن من لم يسأل الله
 الا وليا ولا يزوجه الا من الامن الكفا وفي اخره كل من مشى في دن
 قصاص الدشرة في تقديم الاموال والشا فخر لم ينجح مقدرا له عامل
 جعله موكولا الى ربي الزوجه من ان يبدل العقود عليه هو اضع فتم
 كما عايناه في قود الماتة في البيع والاعارة وهو فيها كتب على حسب
 امره المتقاضيين هكذا هذا الكتاب في هذا الزمان من الكتاب
 بالقياس فلا يدرى في بعض النسخ ان الفرض مشرك لا يجرى الا
 وهو مشهور في النسخ ان لا يجرى في غير ذلك الا بحاجته الاولى من
 حمل على غيره الا ترى انه قول الامام باقر عليه السلام في تقدير
 على الوال فلا يستقيم التقدير في حق الاقارب ما لا يحجب فيه تقسيم
 لان ما به قوام من من النعمة والسعة واجب لمن عليهم كوجوبه
 فهو لا يروى في غير ذلك ولعل فيه كراهية اهل النكاح ما لا يحجب
 فهنا ويدعى عليه تقديره لعل له انما يقع صلة لا يحجب التقدير
 وقد اوجب عليه لا يقدرا عليه الا في النسخ ان مشرك او ما ولى

لا يستقيم اللفظ الخاص في التقيد بالشرع بهذا الاعتراض عليه
 لا يتفاوت بين ان يحل المص لفظ الغرض او ضمنه المتكلم او
 بمضموعه او لو جعل اضافة لفرض الى الصيغة خاصة في النسبة
 الى المتكلم كما يؤول الى اللفظ المسمى بالاعتراض بالشرع لا يتفرق
 اليه هذا الاعتراض وان كانت الاضافة نسبة وهي معنوية والخصوص
 من اوصاف اللفظ لا يثبت المحذور له فقامت ابا لللفظ لا يثبت
 في الاعمال في ان الغرض يجمع القيد ويقرع وخرج الى شائع
 على هذا الأصل وهو ان التماثل عند كالعقود المالية من غير
 ان يكون فيه اداة مرساة او معتددة عند اقسامها منها
 ان القضي لنقل العباداة اتصالا لا يشغل بالبيع كما هو
 افضل من الاستعمال بالبيع وسائر التماثلات وهذا في حالة
 الاعتدال اما في حالة التوفيق فواجب اوسنة عند اقامتها
 انه يباع ابطاله كلف ما يشاء الزوج من جمع وتفرقت
 فالجمع ان يقع التملك في طهر واحد والتفريق ان يقع التملك
 في ثلاثة اطياف وسائر اقسام التملك جملة اى قعة او اربعة
 باللفظ واحد كما هو ارفع البيع وطلعا وعند الجمع بين
 او التملك في طهر واحد او بكعة واحد تدل على ان عند الفعالة

لا يستقيم اللفظ الخاص في التقيد بالشرع بهذا الاعتراض عليه
 لا يتفاوت بين ان يحل المص لفظ الغرض او ضمنه المتكلم او
 بمضموعه او لو جعل اضافة لفرض الى الصيغة خاصة في النسبة
 الى المتكلم كما يؤول الى اللفظ المسمى بالاعتراض بالشرع لا يتفرق
 اليه هذا الاعتراض وان كانت الاضافة نسبة وهي معنوية والخصوص
 من اوصاف اللفظ لا يثبت المحذور له فقامت ابا لللفظ لا يثبت
 في الاعمال في ان الغرض يجمع القيد ويقرع وخرج الى شائع
 على هذا الأصل وهو ان التماثل عند كالعقود المالية من غير
 ان يكون فيه اداة مرساة او معتددة عند اقسامها منها
 ان القضي لنقل العباداة اتصالا لا يشغل بالبيع كما هو
 افضل من الاستعمال بالبيع وسائر التماثلات وهذا في حالة
 الاعتدال اما في حالة التوفيق فواجب اوسنة عند اقامتها
 انه يباع ابطاله كلف ما يشاء الزوج من جمع وتفرقت
 فالجمع ان يقع التملك في طهر واحد والتفريق ان يقع التملك
 في ثلاثة اطياف وسائر اقسام التملك جملة اى قعة او اربعة
 باللفظ واحد كما هو ارفع البيع وطلعا وعند الجمع بين
 او التملك في طهر واحد او بكعة واحد تدل على ان عند الفعالة

لا يستقيم اللفظ الخاص في التقيد بالشرع بهذا الاعتراض عليه
 لا يتفاوت بين ان يحل المص لفظ الغرض او ضمنه المتكلم او
 بمضموعه او لو جعل اضافة لفرض الى الصيغة خاصة في النسبة
 الى المتكلم كما يؤول الى اللفظ المسمى بالاعتراض بالشرع لا يتفرق
 اليه هذا الاعتراض وان كانت الاضافة نسبة وهي معنوية والخصوص
 من اوصاف اللفظ لا يثبت المحذور له فقامت ابا لللفظ لا يثبت
 في الاعمال في ان الغرض يجمع القيد ويقرع وخرج الى شائع
 على هذا الأصل وهو ان التماثل عند كالعقود المالية من غير
 ان يكون فيه اداة مرساة او معتددة عند اقسامها منها
 ان القضي لنقل العباداة اتصالا لا يشغل بالبيع كما هو
 افضل من الاستعمال بالبيع وسائر التماثلات وهذا في حالة
 الاعتدال اما في حالة التوفيق فواجب اوسنة عند اقامتها
 انه يباع ابطاله كلف ما يشاء الزوج من جمع وتفرقت
 فالجمع ان يقع التملك في طهر واحد والتفريق ان يقع التملك
 في ثلاثة اطياف وسائر اقسام التملك جملة اى قعة او اربعة
 باللفظ واحد كما هو ارفع البيع وطلعا وعند الجمع بين
 او التملك في طهر واحد او بكعة واحد تدل على ان عند الفعالة

لأن النكاح سنة يتعلق بها المصالح الدينية والدنيوية
 فيكون إبطاله لا على قدر الحاجة إلى التخلص ولا حاجة إلى الجمع
 في كل واحد أو في كل واحد على انقراضه في الفروع وتتمسك
 بالنكاح بقيل العقبين بالخروج كالبيع يفسخ بالافالة وعند الطلح
 طلاق ما من بعدهم وقائد الخلاف نظير فيمن تزوج امرأة ثم طلقها
 ثم تزوجها كادت إليه بتطبيقات عندنا ويشك عندنا
 كذا في قوله نف حتى تنكح زوجا غيره لا خاص في وجود النكاح
 من المرأة فلا يترك المصالح بما روي عن النبي عليه السلام أنه
 قال إن المرأة إذا نكحت نفسها ابتعدت عن الدنيا ولها نكاح ما لم يطل
 بأحد ويتفرق منه الخلاف في رجل الوفي ولو المهر والنفقة و
 النسيئة ووقع الطلاق والنكاح بعد الطلقات الثلاث على ما
 عليه قدماء أصحابنا به خلاف ما اختاره المتأخرون ما من لها
 صيغة النكاح في عقد النكاح شرعا بعبارة المرأة بموجبها من
 وقال الشافعي لا ينعقد النكاح بعبارة المهر أو المهر أو المهر
 المذكور ونحوه ترك الأخير الواحد بمفادله الخاص من الكتاب
 فأنقلت أن النص يجب أن يكون النكاح من المرأة لا يقتضي
 صحتها شرعا إذا نكحت بدون إذن المولى والمحدث ما يوجب

هذا هو الحق في كل شيء
والله اعلم بالصواب

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وجلاله
والله اعلم بالصواب

بطلان ما يدون (الذي هو) فلا تقابل بينهما قلت لما قيل
وجود الكل من حيث كان موجودا ما يكون كالحا عندنا والحق
لعمري ان ما سوما يكون نكاحا عند الشارع وهو مطلق
يبدأ كاذن فهو حجب صحتهم بدون ان يكون في نكاحك لفظ تنكح
مشتق من النكاح الخاطب المذكور وبين الحديث الغائبة فان يكون
خاها قلنا انه خاص في حده والنكاح من استبدال اليه الفعل
وان كان صلافا في الاصل الاستبدال الى الحدا وهذا استبدال
الفعل اليها بدلالة قوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد
حتى تنكح زوجا غيره وتوجه في لفظ تنكح الاصل موضوع
لوجود النكاح في من الجلاء والاستبدال هو معنى واحد
وانما لا يقتضي التبدل استلزامه الى الفاعل فبعد الاستبدال اما
مستند الى الغائبة واما الى النكاح الذي جعلوا الى احد هما
غير عين والى ما بين يكون خاها هو من بعد عليه اعتبار
ان النكاح من ذلك الظاهر حيث الاطلاق في حق الصغيرة
فانما لا يصح كما علمنا ان الولي فجازان وعارضه الخبر
مكن من حجاب عند النكاح هو قول المتأخرين والكل
انما يجرى بوضوح وهذا هو الحق انما هو كذا اختيار صحيح

هذا هو الحق في كل شيء
والله اعلم بالصواب
الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وجلاله
والله اعلم بالصواب
هذا هو الحق في كل شيء
والله اعلم بالصواب
الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وجلاله
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق في كل شيء
والله اعلم بالصواب
الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وجلاله
والله اعلم بالصواب

المراد من قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
المراد من قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
المراد من قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

فما في حق لزوم العمل به قطعه وإيقيناً وهذا مذنب أكثر الناس
وقال الشافعي في جواب الحكم لا على اليقين بمنزلة القاب من خبر البراءة
لأنه لا احتمال للنقص من مع الإمكان لا يثبت القطع فيه قولنا ان
الشمول بمعنى تصدق وخبر لم يقطع العلم والمقصود من قطع
العلم ان يثبت في اللفظ منع موضوعاً عاماً ولا يمكن وقوعه في
وهذا الوجه السلف من العبارة ومن بعدهم من يقولون ان الله تعالى
عليهم اجمعين يعومنا النصوص وهي كثيرة خارجة عن العمل
ولا خصوصاً وعلى هذا قلنا ان قطع يد السارق بعد ما حكمه
السروق عنده لا يجب عليه الضمان لأن القطع جزء من جرمه

أو كونه السارق كان كرامة من عاينته فبذلك ولا يجمع ما وجد من
السارق ويتعدى إيجاب الضمان بعد القطع بطلان الجزاء وهو لم يجر

عن الكل فلا يترتب العمل بها فالحاشي على التعبد والرد ليل على
فان كلمة ما عاينه ما ذكره محمد اذا قال لولي الجارية ان كان

ما في بطنك خلا ما فانت حرة فولدت خلا ما وجارته كذا
أي على ان العلم يلزم العمل به قطعاً مستلزماً لقطع مع الضمان

فانه اذا جهل السروق عند السارق بعد القطع أو قبله لم يملكه
لا يضمن كالتلف في حقه وهو ظاهر للذهب ويراد للسارق من

المراد من قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
المراد من قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
المراد من قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

المراد من قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
المراد من قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
المراد من قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

المراد من قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
المراد من قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
المراد من قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

المراد من قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
المراد من قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
المراد من قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

المراد من قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
المراد من قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
المراد من قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

المراد من قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
المراد من قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
المراد من قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

المراد من قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
المراد من قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
المراد من قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

صَاتِبِينَ مِنَ الْقُرْآنِ وَمَنْ خُذُوا مِنْهُ نَعْدَ عَقُوبًا لِمَنْ هَدَى

قوله الفاتحة وقد استجاء في الخبر انه قال هم الاصلوة الا بفتح

الكتاب فاعلمنا بها على وجه لا يتغير به حكم الكتاب بان يحمل

المبر على الكمال حتى يكون مطلق القدره وضرعا على الكتاب

وقراءة الفاتحة واجبة على كل من حضر صلاة الجمعة

سَيِّئَاتِ الْاَيَةِ وَكَلِمَةِ مَا عَامِدَتِي فِي جَمِيعِ مَا شِئْتُ رَافِعَةً كَانَتْ اَوْ

غيرها فيقتضئ ان يكون المأمور به الجزء العام من القرآن

الامر يدل على اجزاء الفعل المأمور به ويدل على انفرادي جزير

فَرَأَى كَانُ مَجْرُؤًا وَمِنْ خُرُوجِهِ عَدَمُ تَرْفِيفٍ لِمَا نَزَلَ عَلَيْهِ قَرَأَ عَزَّ

نقطة الكتاب وقد جاء في الخبر انه لم قال لأصوله الأربعة

الكتاب ولا يقع الوجود فيصحيح الكتاب بعد اصوله شرعا

مع الفاتحة ومن ضروريته توقف الحواجز على قراءة الفاتحة فانه

تَعَالَى عَلَمَانِهَا عَلَى وَجْهِهِ يَقْتَضِيهِ حُكْمُ الْكُتَابِ أَنَّ عِلْمَ الْجَزْ

عليه الكمال ويجعل مضاه لأصله كما صلته الألفاظ في الكتاب المذكور

مطلوبه الودادك بحكم ادعائك ومساكنك الى الدار وفيه تفرغ

فَضْلَةُ الْقَارِئِ كَأَهْلِ عِلْمٍ الْكَتَابُ وَأَعْمَلُ الْأَوَّلِ عَلَى الْخَلْقِ

فَأَقْبَلَ بَارُوقَ الرَّبِّ وَنُصِّرْهُ بِقُوَّةٍ أَلَيْسَ الْإِلَهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ

[illegible]

مجلس الخفا

[illegible]

[illegible][illegible]

قلت انها غير داخله في التعريفات الله تعالى فيها من ايمانها في
اصولها اذا اتمتعته هي الاصل وانما كان اعم لان الاول من
جزاها من نكاحا فروعها ونحوه في موه البعثة انما هي في
العقود ثبات العدة في انما يكون في العدة وان الكبر لا يترتب
به فانه في هذه الجزئية بينهما لا يمكن انما لم يخل في
ولا نص جعلنا ايهاب لشبهه فان بالاولاد في الجزئية بالاولاد
انما يكون في العدة في الكبر لا يترتب به بما هو اعم فانه
ايها ان لا يرضاع في العدة ولا في الجزئية معاولة بالجزئية
السايرة واشتراك النص والعلية المنصوصة او المعهودة
ومرورها بالحكم وجود او عدم حكمه بالتأنيف بدورهم حكمه
الا وفيه فذلك حرمة الرضاع لا يثبت من وراء العدة لانها
لجزئية والبعثة وهذا مثال فذكر تأنيف رعا عام الذي
نص عنه فبعض في كونه يجب النص بالتأنيف من كونها في
انهم قد بين على تخصيص تأنيف يجوز فيه منه حكم الواحد و
لقاس الى ان يقع التثنية والتثنية لا يجوز فيه منه
فوجب النص في ما جاز ذلك لان الواحد الذي
الذي من الجزئية واخرج بعضا من الجزئية لا يمكن
الذي من الجزئية واخرج بعضا من الجزئية لا يمكن

محکم دلائل سے مزین متنوع و منفرد موضوعات پر مشتمل مفت آن لائن مکتبہ

[illegible]

مستشفى الطوارئ
المعهد
الطبيب
علاء الدين
عبد الله
عبد الرحمن
عبد الحليم
عبد الجبار
عبد الحميد
عبد الوهاب

[illegible][illegible]

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسمًا من موسمي القرآن الكريم

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

٩

يشبه الاستثناء من وجهه حكمه لا يمان القيد المحصور
 له من خارج المحل ولهذا يشترط الانحصار فيه كالاستثناء
 بنسبة الناسخ من وجهه صفة لا يرض مستقر نفسه كالتأخير
 واستثناء المحمول بوجوب الجمل في لصد ذلك المستغرق منه وسط
 المحل والناسخ إذا كان محمولاً يسقط بنفسه ويبقى المحل والنسخ
 الأول كما كان تعللنا دليل المحصور إذا كان محمولاً يسقط العرف بالعام
 كشيء الاستثناء ويسقط بنفسه لشيء النسخ وسبق العام كما
 كان والعرف بالشيء واجب فالنسخ يسقط لزوم العمل بوجهه وجب
 العمل به كما كان علماً بالشيء من مثله المحصور المحمول قوله تعالى
 أفله أبيع وخرم الربوا فإنه يتناول لبيعاً كما بأسواء كانت
 بالفسا وأبالتفاضل وغيرهما ثم قوله تعالى وخرم الربوا
 متبع فيه فخرم ومطلق الفضل ليس بمردف فخرم الفضل المراد به
 محمولاً فاحتمل كل بيع فيه فضل إن يكون من جملة الربوا ومن
 البيع ثم قام الدليل الشرعي وهو بيان البيع على أن المبادلة
 بمنسبها في الأشياء الستة منها فلا الربوا فترجح جانب
 وبقا الأثر الباقية تحت العام مثلاً المحصور المحمول قوله تعالى
 فأنتلوا الشريكين حيث وجدتموهم ثم خص المستأجرين بقوله تعالى

في الاستثناء من وجهه حكمه لا يمان القيد المحصور
 له من خارج المحل ولهذا يشترط الانحصار فيه كالاستثناء
 بنسبة الناسخ من وجهه صفة لا يرض مستقر نفسه كالتأخير
 واستثناء المحمول بوجوب الجمل في لصد ذلك المستغرق منه وسط
 المحل والناسخ إذا كان محمولاً يسقط بنفسه ويبقى المحل والنسخ
 الأول كما كان تعللنا دليل المحصور إذا كان محمولاً يسقط العرف بالعام
 كشيء الاستثناء ويسقط بنفسه لشيء النسخ وسبق العام كما
 كان والعرف بالشيء واجب فالنسخ يسقط لزوم العمل بوجهه وجب
 العمل به كما كان علماً بالشيء من مثله المحصور المحمول قوله تعالى
 أفله أبيع وخرم الربوا فإنه يتناول لبيعاً كما بأسواء كانت
 بالفسا وأبالتفاضل وغيرهما ثم قوله تعالى وخرم الربوا
 متبع فيه فخرم ومطلق الفضل ليس بمردف فخرم الفضل المراد به
 محمولاً فاحتمل كل بيع فيه فضل إن يكون من جملة الربوا ومن
 البيع ثم قام الدليل الشرعي وهو بيان البيع على أن المبادلة
 بمنسبها في الأشياء الستة منها فلا الربوا فترجح جانب
 وبقا الأثر الباقية تحت العام مثلاً المحصور المحمول قوله تعالى
 فأنتلوا الشريكين حيث وجدتموهم ثم خص المستأجرين بقوله تعالى

في الاستثناء من وجهه حكمه لا يمان القيد المحصور
 له من خارج المحل ولهذا يشترط الانحصار فيه كالاستثناء
 بنسبة الناسخ من وجهه صفة لا يرض مستقر نفسه كالتأخير
 واستثناء المحمول بوجوب الجمل في لصد ذلك المستغرق منه وسط
 المحل والناسخ إذا كان محمولاً يسقط بنفسه ويبقى المحل والنسخ
 الأول كما كان تعللنا دليل المحصور إذا كان محمولاً يسقط العرف بالعام
 كشيء الاستثناء ويسقط بنفسه لشيء النسخ وسبق العام كما
 كان والعرف بالشيء واجب فالنسخ يسقط لزوم العمل بوجهه وجب
 العمل به كما كان علماً بالشيء من مثله المحصور المحمول قوله تعالى
 أفله أبيع وخرم الربوا فإنه يتناول لبيعاً كما بأسواء كانت
 بالفسا وأبالتفاضل وغيرهما ثم قوله تعالى وخرم الربوا
 متبع فيه فخرم ومطلق الفضل ليس بمردف فخرم الفضل المراد به
 محمولاً فاحتمل كل بيع فيه فضل إن يكون من جملة الربوا ومن
 البيع ثم قام الدليل الشرعي وهو بيان البيع على أن المبادلة
 بمنسبها في الأشياء الستة منها فلا الربوا فترجح جانب
 وبقا الأثر الباقية تحت العام مثلاً المحصور المحمول قوله تعالى
 فأنتلوا الشريكين حيث وجدتموهم ثم خص المستأجرين بقوله تعالى

شيء من الاشياء المذكورة لا يكون مطلقا في نفسه بل هو
 الكائن باخبار كالحاد او لقياس هاتين بقوله لم يك
 بانها شرط عند السامع كذا انما يقرب عندنا على ما ذكرنا
 كتاب الله تعالى قوله لم لا قبل الله تصلوة امر به حتى يصح
 في مواضع فيجعل وجهه ثم يديه او قال تصدرا عيبا وحس
 ثم للقريب او عتاسا من افعال الصلوة مثل ان ينام والصلوة
 والركوع والقيام فمر عند مالك ومع كانه مومنا واطب عليه
 ان يتابع بين افعال الصلوة لا يتخللها الخفاف والتمتع شرط عند
 البعض بقوله لم لا وضوء على لم يسم وما كان الزيادة عليه
 صفة الاخبار فيكونا فعلا عملنا لهم على وجه لا يغير به حكم
 الكتاب فكان العمل لمطلق فمرضا بحكم الكتاب والية شأنا
 سنة بحكم العمل ليكون عملها ما من عمل الشيء في قوله لم لا وضوء
 لم لم يسم على نفي الفعل لا وضوء غير الشيء على ان الاموال مستحبة
 بالية تكون افعال العمل افضل فان قلب العمل بالغير ان يجعل
 التسمية واخواتها واجبة على العمل على الكمال لم يضر الفاعلة
 والقول بالسنية ترك العمل به قبل في جواب هذه الاشياء وادارة
 في شرط الوضوء وهو يتبع للصلوة وجزا الفاعلة في شرط الصلوة

فلو اجابنا هذا الاشياء في الموضوع كما لفاقت لزم المد وإذ قد
 تم الأصل في عدم التعميم مع ثبوت النقاوة بين أصلهما وهو محقق
 موضع الشرع فقلنا بالنتيجة في مكمل أو غيره وبالأجوب
 في مكمل الأصول انظارا للنقاوة بينهما كما قالوا ويشبه هذا
 بان غلام الوزير لا يدان بكونه أذن حالاً من غلام الأصم
 لكن الوزير ادعى رتبة عن الأصم وقال شخى واستأجرتهم
 ولقد القتصير بطول بغاثرانه في بعض الآيات الواردة في
 الأصول والموضوع حيث استنوت في الإجابة إلى ضمة قلت الوجه
 لهذا السؤال أن المقصود ههنا نقل اشتراط التسمية ونحوها
 محلاً بالكتاب إذ حصل ذلك فثبت وصف أمي على
 التمام لعدم الغافل بالأصل إذ لا قائل بالواحدة بين طين
 والنتيجة هو واحد في كل الجاهل على صفة في باب وأما أنه
 ترك العمل بالخير من وجه مع إمكان العمل به فقد ثبت مما أجبنا
 عليه ههنا وله مقام ذكر تسمية الأصم ههنا بأن الجاهل على
 الكتاب في العمل بوجه به وطرفه في هذا المقام اعتراضات
 أخر نقلها من شرح في كذا وكذا وغيرهما الشيخ الأستاذ دام الله
 تعالى بركاتها أحدها لا تكلم أنه مطلق عن التنية فان المراد إذا

هذا هو المقصود من قوله في مكمل أو غيره وبالأجوب في مكمل الأصول انظارا للنقاوة بينهما كما قالوا ويشبه هذا بان غلام الوزير لا يدان بكونه أذن حالاً من غلام الأصم لكن الوزير ادعى رتبة عن الأصم وقال شخى واستأجرتهم ولقد القتصير بطول بغاثرانه في بعض الآيات الواردة في الأصول والموضوع حيث استنوت في الإجابة إلى ضمة قلت الوجه لهذا السؤال أن المقصود ههنا نقل اشتراط التسمية ونحوها محلاً بالكتاب إذ حصل ذلك فثبت وصف أمي على التمام لعدم الغافل بالأصل إذ لا قائل بالواحدة بين طين والنتيجة هو واحد في كل الجاهل على صفة في باب وأما أنه ترك العمل بالخير من وجه مع إمكان العمل به فقد ثبت مما أجبنا عليه ههنا وله مقام ذكر تسمية الأصم ههنا بأن الجاهل على الكتاب في العمل بوجه به وطرفه في هذا المقام اعتراضات أخر نقلها من شرح في كذا وكذا وغيرهما الشيخ الأستاذ دام الله تعالى بركاتها أحدها لا تكلم أنه مطلق عن التنية فان المراد إذا

هذا هو المقصود من قوله في مكمل أو غيره وبالأجوب في مكمل الأصول انظارا للنقاوة بينهما كما قالوا ويشبه هذا بان غلام الوزير لا يدان بكونه أذن حالاً من غلام الأصم لكن الوزير ادعى رتبة عن الأصم وقال شخى واستأجرتهم ولقد القتصير بطول بغاثرانه في بعض الآيات الواردة في الأصول والموضوع حيث استنوت في الإجابة إلى ضمة قلت الوجه لهذا السؤال أن المقصود ههنا نقل اشتراط التسمية ونحوها محلاً بالكتاب إذ حصل ذلك فثبت وصف أمي على التمام لعدم الغافل بالأصل إذ لا قائل بالواحدة بين طين والنتيجة هو واحد في كل الجاهل على صفة في باب وأما أنه ترك العمل بالخير من وجه مع إمكان العمل به فقد ثبت مما أجبنا عليه ههنا وله مقام ذكر تسمية الأصم ههنا بأن الجاهل على الكتاب في العمل بوجه به وطرفه في هذا المقام اعتراضات أخر نقلها من شرح في كذا وكذا وغيرهما الشيخ الأستاذ دام الله تعالى بركاتها أحدها لا تكلم أنه مطلق عن التنية فان المراد إذا

هذا هو المقصود من قوله في مكمل أو غيره وبالأجوب في مكمل الأصول انظارا للنقاوة بينهما كما قالوا ويشبه هذا بان غلام الوزير لا يدان بكونه أذن حالاً من غلام الأصم لكن الوزير ادعى رتبة عن الأصم وقال شخى واستأجرتهم ولقد القتصير بطول بغاثرانه في بعض الآيات الواردة في الأصول والموضوع حيث استنوت في الإجابة إلى ضمة قلت الوجه لهذا السؤال أن المقصود ههنا نقل اشتراط التسمية ونحوها محلاً بالكتاب إذ حصل ذلك فثبت وصف أمي على التمام لعدم الغافل بالأصل إذ لا قائل بالواحدة بين طين والنتيجة هو واحد في كل الجاهل على صفة في باب وأما أنه ترك العمل بالخير من وجه مع إمكان العمل به فقد ثبت مما أجبنا عليه ههنا وله مقام ذكر تسمية الأصم ههنا بأن الجاهل على الكتاب في العمل بوجه به وطرفه في هذا المقام اعتراضات أخر نقلها من شرح في كذا وكذا وغيرهما الشيخ الأستاذ دام الله تعالى بركاتها أحدها لا تكلم أنه مطلق عن التنية فان المراد إذا

فَقَدْ رَأَى الصَّلَاةَ فَاعْبَدَ رُوحَهُمْ لِأَجْلِ الصَّلَاةِ كَمَا فِي قَوْلِهِمْ إِذَا
جَاءَ الشَّمْسُ فَبَايَعَتْهُ أَيْ لِأَجْلِ الشَّمْسِ وَلَا يَخْفَى بِالنِّسْبَةِ سَوَاءٌ
يَكُونُ الرُّسُومُ لِأَجْلِ الصَّلَاةِ يَكُونُ النِّسْبَةُ فَأَقْبَابًا يَكُونُ ثَابِتًا يَأْتِيهَا
لَا نَسْمَعُ أَنَّهُ مَخْفَى عَنْ الْغَرِيبِ مِنْ مَعْقِدَةٍ وَهَذِهِ لَانِ الْفَصْلِ
أَوْجُهُ تَعْلُقُ بِالْفَرْطِ بِلَا وَاسِطَةٍ وَغَسِلَ الْأَيْدِي بِعِلْقِ بَرَايَةِ
وَأَتَمَّ وَاسِطَتَيْنِ فَبَيَّنَتْ كُلُّ شَيْءٍ كَأَنَّهَا تَعْلُقُ وَجَدًا كَمَا قَالَ وَجِئْتُهُ
فِي تَوَلَّيْتُ تَعْيِيرَ كَدَمُولٍ ضَامٍ دَخَلَتْ الدُّرُفَاتُ طَائِرَاتُ طَائِرِ
طَائِقٍ أَهْلًا دَارَ دَخَلَتْ بِقَعْمٍ كَأَنَّهَا جَوَارِحُ مِنْ جَوَارِحِ النَّاتِيَةِ وَ
أَسَانَتُهُمَا ذَكَرَ أَنَّ الْأَوَّلَى وَقَعَتْ أَوْ وَهَتْ خَرَّتِ النَّاتِيَةُ بِهَا
فَبَيَّنَتْ بِالْأَوَّلَى قَبْلَ وَقَعِ النَّاتِيَةِ وَتَأْتِيهَا أَنَّ الْكَلَامَ مَعْقِدَةً يَقُولُ
تَعْلُقُ مَا أَرَادَ بِالْأَوَّلَى تَعْلُقُ وَالْقَعْمُ تَعْلُقُ لِيَدْنَى وَلَا خِلَافَ
النِّسْبَةِ وَالْمَخْفَى حَالٌ وَلَا حَوَالٍ مَعْقِدَةٍ يَكُونُ النِّسْبَةُ شَرْطِيَّةً
كُلُّ مَا سَوَّرَهُ الرُّسُومُ مَا مَوْرَهُ يَكُونُ النِّسْبَةُ فَيَسْهُلُ طَائِرَاتُ الْكَلَامِ
وَيَا خَلِيقًا يُؤَيِّدُهُ بِالْمَوَارِثِ وَالْأَوَّلَى أَنَّهُ لَوْ أَعْتَبَرْتَ ذَلِكَ لَقَدْ وَرَدَ
يَلْزَمُ إِطْلَاقُ الْكَلَامِ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعْلُقُ لِيَدْنَى مِنَ الْكَلَامِ وَمَا رَجَحُوا
فَأَمَّا يَقْتَضِي أَنَّهُ يَكُونُ الْإِلَاطُورُ يَدْنَى مِنَ النِّسْبَةِ عَلَى الْإِلَاطُورِ
أَشْهَدُ أَنَّ النِّسْبَةَ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا يَكُونُ مَعْقِدَةً لِيَدْنَى مِنَ النِّسْبَةِ وَيَهْدِيهَا

باب في جعل ما لا يوجب التعريب عام بل يقع بالحق على وجه لا يتغير به
حكم الكتاب فيكون الجدل هنا شاملا بحكم الكتاب والتعريب
مشروعا سياسته بحكم المعنى الذي شلها اجرينا الفهم والاسم
على اختلافها ونكنا الزجر بقابلية مطلق الكتاب قلنا في قوله تعالى
الزنية والزنى فاجندوا كل واحد منهما الا تزدنا الكتاب جعل
جلدا ما يمتد الى ما بعده من اقسام الزنا اذ تعدى الزانية والزاني
لذا ازيدنا بالجلد ما هو عقوبة الزانية فكان هذا لان الحد هو
تجب جزاء الجنات فان اكل الجلد هذا وهو مطلق يقتضي ان يكون
الجلد سواء كان مع التعريب او بدونه مجزيا في كونه زاجرا شرعا
فلو جعل التعريب حدا بالتعريف لا يكون للجلد الحاشي عن التعريب هذا لان
الزاجر حينئذ هو الجرح فلا يكون بعضه زاجرا والحد هو الزاجر
فان لم يكن الجلد حدا كان ذلك نسخا للاطلاق كما هو المشاهد
اسبق فجعل التعريب مشروعا سياسته موقوفا على ما مر الا انما
من الصفة ولهذا لا يخص الزنى بل يجوز في كل جنابة من الايام
فيها مصلحة لا يبرى من ابي ٢٢ فقي حيث اغتسب وحين
ذلك هذا وكذا لك قوله تعالى ولا تطعموا باليتيم يعني
مطلقا في جميع الاولاد باليتيم فلا زاد عليه شرط

42

مترجمہ اور مشورہ بالغیر میں اہل علم و فضلہ کی وجہ سے لا یتغیر بہ حکم کتاب

بأن يكون مطلق الطوائف فربما يحكم الكتاب والوضوء واجبا

بمحكم الخبر فيجبوا النقصان اللازم بترك الرضوخا لعمامتنا بالحقائق

وهو الدوران حول البيت مطبقاً لتعيين ان يكون كان

بمطلق الطرف آتينا لما هو من بركات الماسد من به بالنص خلقنا الله

باليث سوا وكان مع الموضوع اربع ونسوق الحديث الطوبايث يا

مسألة في قضبان لا يحسن الطرف بدون الطهارة كالصلاة لا يجوز

هذا هو خلاص الكتاب فلا يزال عليه في سبيل الدعوة بحمد الله تعالى

ما مبق غيرة واور دعليان مطلق الطواب ليس مبد بالاجر

وَأَمَّا الْفُلُ فَأُرْسِلَتْ بِإِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَكَانَ الْمَسِيرُ ثَلَاثِينَ يَوْمًا فَلَمَّا كَانَ فِي الْبَحْرِ مَرَّ بِوَدَّانَ فَأَمْسَرَ فِيهَا غُلَامًا مَلَكَتْ لَهَا بَيْنَ يَدَيْهِ فَوَسَّسَ الْغُلَامُ لَهُ الْفُلَ فَانْقَلَبَ وَنَجَّى آلَ إِبْرَاهِيمَ مِنَ الْغُرُوبِ وَأُتِيَ إِبْرَاهِيمَ بِالْغُلَامِ فَكَبَّرَهُ وَقَدَّحَهُ وَإِذْ يَقُولُ وَلَوْ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ عَرَفَ أَنَّ الْمَلَكَ يَقُولُ لَهُ فَنُحْ فَهَلْ يُخْلِقُ أَفْئِدَةً ثَالِثَةً فَإِنِ خَشِيَ أَنْ يَكُونَ مِنْ الْمُخْلَقِينَ فَأَنزَلْنَا الْغُلَامَ فِي سَبْعَ مَوَاقِعَ مِمَّا يَلْمِزُ الْمُحَدِّثِينَ يُسَوِّدُ الْوَجْهَ وَيَجْعَلُ الْيَدَيْنِ رَجُلًا وَثَقِيلًا فَحَدَّثَ الْمُؤْمِنِينَ فَبَدَّلَ اللَّهُ الْغُلَامَ زَكَرِيَّا

هذه الطيارة ما تات والى اب انزل بس بحمار في نفق ولكن في

من المبالغة والتداعى والفرح بالانعام

فإنه لا ينفك عن العمل في كل وقت من الأوقات

حدیث از من حیث الاسرار عن المشیخ فانی عن خبر الواحد فی العدد

الابتداء بياناً له لأنه يعلم ليبيك أجماله في ما خبر الطهارة

[illegible][illegible][illegible]

فلا يصح للبيان ما ذكره من ان الطواف لا يحل الا بعد صلاة الظهر والجمعة
فلا يشترط تحريم الطواف ونظيره سجود الراس لانه لما كان في حيز الطواف
بحل التحقيق فعمله عليه السلام بما ناله فبين اجماله دون خبر
انتهى لان الاصل لا يفتقره فاما وجوبه فكانه لو كان المصلي في الحرم
وطول المنكوس فيسجد احدى الجوارف فيمكن التمسك بالفتاوى
عادة المصنوعة التي اوتيت مع انكراهية ولهذا فغير لازم ان اوجع
غير اعادة كما يجب مقتضى الصلوة بالسجدة هكذا في التخيير وكذلك
قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا انكروا ما كان الله ورسوله منكم
ثم يدعونكم اليها فاعلموا ان الله لا يهدي القوم الظالمين فليزيد عليه
شريطة التعديل بحكم الغير ولكن يجعل بالغير على وجه لا يتغير به حكم
الكتاب فيكون مطلق الركوع فرضا بحكم الكتاب لا التعديل واجبا بحكم
الغير فانه مطلق في سجدة الركوع وجوبه ليلان عدم الاستواء بما
يقطع اسم الاستواء بقوله تعالى انما امرت ان لا ابرأ في الا
براء غير شرط التعديل كما زاد ابو يوسف والثاني بان غير وهم
قوله عليه السلام لا ابرأ في خفض الركوع واليهود قد فصلوا فان لم
تصروا قلنا من الزيادة نسخ فيجعل في سجدة الركوع فرضا بحكم
الكتاب والتعديل واجبا بحكم الغير لا يقال هذا كما في التعديل بغير
الكتاب انتهى محمدا على لفظ الفصيلة كما في جهر التسمية والآخر

فلا يصح للبيان ما ذكره من ان الطواف لا يحل الا بعد صلاة الظهر والجمعة
فلا يشترط تحريم الطواف ونظيره سجود الراس لانه لما كان في حيز الطواف
بحل التحقيق فعمله عليه السلام بما ناله فبين اجماله دون خبر
انتهى لان الاصل لا يفتقره فاما وجوبه فكانه لو كان المصلي في الحرم
وطول المنكوس فيسجد احدى الجوارف فيمكن التمسك بالفتاوى
عادة المصنوعة التي اوتيت مع انكراهية ولهذا فغير لازم ان اوجع
غير اعادة كما يجب مقتضى الصلوة بالسجدة هكذا في التخيير وكذلك
قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا انكروا ما كان الله ورسوله منكم
ثم يدعونكم اليها فاعلموا ان الله لا يهدي القوم الظالمين فليزيد عليه
شريطة التعديل بحكم الغير ولكن يجعل بالغير على وجه لا يتغير به حكم
الكتاب فيكون مطلق الركوع فرضا بحكم الكتاب لا التعديل واجبا بحكم
الغير فانه مطلق في سجدة الركوع وجوبه ليلان عدم الاستواء بما
يقطع اسم الاستواء بقوله تعالى انما امرت ان لا ابرأ في الا
براء غير شرط التعديل كما زاد ابو يوسف والثاني بان غير وهم
قوله عليه السلام لا ابرأ في خفض الركوع واليهود قد فصلوا فان لم
تصروا قلنا من الزيادة نسخ فيجعل في سجدة الركوع فرضا بحكم
الكتاب والتعديل واجبا بحكم الغير لا يقال هذا كما في التعديل بغير
الكتاب انتهى محمدا على لفظ الفصيلة كما في جهر التسمية والآخر

فلا يصح للبيان ما ذكره من ان الطواف لا يحل الا بعد صلاة الظهر والجمعة
فلا يشترط تحريم الطواف ونظيره سجود الراس لانه لما كان في حيز الطواف
بحل التحقيق فعمله عليه السلام بما ناله فبين اجماله دون خبر
انتهى لان الاصل لا يفتقره فاما وجوبه فكانه لو كان المصلي في الحرم
وطول المنكوس فيسجد احدى الجوارف فيمكن التمسك بالفتاوى
عادة المصنوعة التي اوتيت مع انكراهية ولهذا فغير لازم ان اوجع
غير اعادة كما يجب مقتضى الصلوة بالسجدة هكذا في التخيير وكذلك
قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا انكروا ما كان الله ورسوله منكم
ثم يدعونكم اليها فاعلموا ان الله لا يهدي القوم الظالمين فليزيد عليه
شريطة التعديل بحكم الغير ولكن يجعل بالغير على وجه لا يتغير به حكم
الكتاب فيكون مطلق الركوع فرضا بحكم الكتاب لا التعديل واجبا بحكم
الغير فانه مطلق في سجدة الركوع وجوبه ليلان عدم الاستواء بما
يقطع اسم الاستواء بقوله تعالى انما امرت ان لا ابرأ في الا
براء غير شرط التعديل كما زاد ابو يوسف والثاني بان غير وهم
قوله عليه السلام لا ابرأ في خفض الركوع واليهود قد فصلوا فان لم
تصروا قلنا من الزيادة نسخ فيجعل في سجدة الركوع فرضا بحكم
الكتاب والتعديل واجبا بحكم الغير لا يقال هذا كما في التعديل بغير
الكتاب انتهى محمدا على لفظ الفصيلة كما في جهر التسمية والآخر

لهذا المطلق وهو يخرج حكمه الزعفران في حد ذاته لا يشترط
 انشأه دليل على انما الزعفران ومثاله ما مطلق فيه
 جواب عما قاله الشافعي انما الزعفران ومثاله ما مطلق فيه
 ماء الاثنان والمساويون والزعفران في مقدار ما لم يورد فلا
 يكون انما تحت قوله تعالى وان لم تجدوا ماء فامسوا باليمين
 الماء باقية على صفة لغيره من ماء يكون ماء مطلقا في
 ان قيل لا ينفك الزعفران من الماء لانه من ماء عند طهارة
 لفظه فانه اذا قيل هات الماء فجاء بماء الزعفران لا ينفك
 عنه بخلافه لورده فانه اذا جاء به في طهارة فصار ماء
 الزعفران كما صار في غير ذلك ولعين فانه لا ينفك من ماء
 الماء بعد الاضافة فكذلك هذا في الزوجية ولو لم يورد
 على صفة المتوازن السبعة كان ينفك عن الماء في طهارة
 وعمران الماء في انصافه كان مطلقا في التوضي بالماء النجس
 وليس كذلك لعلنا ان ليس مطلقا ناجيا بقونه وخرجه
 هذه القضية التي هي كونه اية للتطهير بقوله تعالى
 فكون بر ما بينكم وبينكم في طهارة ولا ينفك من الماء الطاهر
 واخلاصت قوله تعالى في الماء فكان انصر مطلقا في الماء الطاهر

قوله وهو يخرج حكمه الزعفران في حد ذاته لا يشترط
 انشأه دليل على انما الزعفران ومثاله ما مطلق فيه
 جواب عما قاله الشافعي انما الزعفران ومثاله ما مطلق فيه
 ماء الاثنان والمساويون والزعفران في مقدار ما لم يورد فلا
 يكون انما تحت قوله تعالى وان لم تجدوا ماء فامسوا باليمين
 الماء باقية على صفة لغيره من ماء يكون ماء مطلقا في
 ان قيل لا ينفك الزعفران من الماء لانه من ماء عند طهارة
 لفظه فانه اذا قيل هات الماء فجاء بماء الزعفران لا ينفك
 عنه بخلافه لورده فانه اذا جاء به في طهارة فصار ماء
 الزعفران كما صار في غير ذلك ولعين فانه لا ينفك من ماء
 الماء بعد الاضافة فكذلك هذا في الزوجية ولو لم يورد
 على صفة المتوازن السبعة كان ينفك عن الماء في طهارة
 وعمران الماء في انصافه كان مطلقا في التوضي بالماء النجس
 وليس كذلك لعلنا ان ليس مطلقا ناجيا بقونه وخرجه
 هذه القضية التي هي كونه اية للتطهير بقوله تعالى
 فكون بر ما بينكم وبينكم في طهارة ولا ينفك من الماء الطاهر
 واخلاصت قوله تعالى في الماء فكان انصر مطلقا في الماء الطاهر

قوله وهو يخرج حكمه الزعفران في حد ذاته لا يشترط

قوله ويجعل الأجزاء من غير حيز في غير حيز
فخصيص نظارة بدون وجودها في غير حيز
منه وهو قوله تعالى وتكون يد نبطهم كيدهم
فهم لا يوجد في اليد ولا في غير اليد في غير
وكونهم إذا لم يزلوا أصنافاً في غير حيز
وجوههم كمالاً في الأجزاء في غير حيز
اليدارة وتخصيصها بالأجزاء في غير حيز
اليدارة وهي في الأجزاء حكيمه في غير حيز
هذا في قوله تعالى وتكون يد نبطهم كيدهم
بأنهم في اليد في غير حيز في غير حيز
بغير حيز في غير حيز في غير حيز
فهم لا يوجد في اليد ولا في غير اليد في غير
وكونهم إذا لم يزلوا أصنافاً في غير حيز
وجوههم كمالاً في الأجزاء في غير حيز
اليدارة وتخصيصها بالأجزاء في غير حيز
اليدارة وهي في الأجزاء حكيمه في غير حيز

قوله ويجعل الأجزاء من غير حيز في غير حيز
فخصيص نظارة بدون وجودها في غير حيز
منه وهو قوله تعالى وتكون يد نبطهم كيدهم
فهم لا يوجد في اليد ولا في غير اليد في غير
وكونهم إذا لم يزلوا أصنافاً في غير حيز
وجوههم كمالاً في الأجزاء في غير حيز
اليدارة وتخصيصها بالأجزاء في غير حيز
اليدارة وهي في الأجزاء حكيمه في غير حيز
هذا في قوله تعالى وتكون يد نبطهم كيدهم
بأنهم في اليد في غير حيز في غير حيز
بغير حيز في غير حيز في غير حيز
فهم لا يوجد في اليد ولا في غير اليد في غير
وكونهم إذا لم يزلوا أصنافاً في غير حيز
وجوههم كمالاً في الأجزاء في غير حيز
اليدارة وتخصيصها بالأجزاء في غير حيز
اليدارة وهي في الأجزاء حكيمه في غير حيز

قوله ويجعل الأجزاء من غير حيز في غير حيز
فخصيص نظارة بدون وجودها في غير حيز
منه وهو قوله تعالى وتكون يد نبطهم كيدهم
فهم لا يوجد في اليد ولا في غير اليد في غير
وكونهم إذا لم يزلوا أصنافاً في غير حيز
وجوههم كمالاً في الأجزاء في غير حيز
اليدارة وتخصيصها بالأجزاء في غير حيز
اليدارة وهي في الأجزاء حكيمه في غير حيز
هذا في قوله تعالى وتكون يد نبطهم كيدهم
بأنهم في اليد في غير حيز في غير حيز
بغير حيز في غير حيز في غير حيز
فهم لا يوجد في اليد ولا في غير اليد في غير
وكونهم إذا لم يزلوا أصنافاً في غير حيز
وجوههم كمالاً في الأجزاء في غير حيز
اليدارة وتخصيصها بالأجزاء في غير حيز
اليدارة وهي في الأجزاء حكيمه في غير حيز

في بعض النسخ قوله ولا يطعم
 من الطعام الا ما كان له
 من الطعام الا ما كان له
 من الطعام الا ما كان له
 من الطعام الا ما كان له

في بعض النسخ قوله ولا يطعم
 من الطعام الا ما كان له
 من الطعام الا ما كان له
 من الطعام الا ما كان له

وعاما وابا كان لا يصح له ان يصير طعاما له قال ابو حنيفة
 انما هو اذا جاءه امر به في خيال الاطعام لايت ان لا يطعم
 لا الكتاب مطلق في حق الاطعام فلا يزد عليه شرط عليم
 اسير بالقياس على كفارة الصوم بل المطلق على اطلاق
 والمقيد على عقيد انظر ان تشبه المنكوح حراما ثم عليه
 على التمسك فاذا قال الرجل لامرأته انت على كفهر اعي
 فقد حمت عليه فحمله وطهها ومسها ولا تقبلها حتى
 يكفر عن ظهرها ولقوله ذاك والذين يظاهرون من نسائهم
 يعودون انا قالوا التحريم فيه من قبل ان يماسا ذكركم وتعطون
 والله بما تعملون خبير فمن لم يجد فصيام شهر من متتابعين
 قبل ان يماسا فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا فاذا لم
 انظر اصر عن كفارته ثلثين مسكينا وعشرين او نحوها ثم
 جاءه التي طاهر منها ثم اتم الباقين فانهم فيه في قولنا
 وقال الله لا يجزيه لان النكح من مقيد بما قبل المسبب
 الجماع فقيدت الواروة في لا ايقم بالقباش على الصوم
 والجماع اكل من غير نوع من كفارة وجبت بحرق عقوبته
 في الفلظة فاذا جاءه خيال الاطعام بطرا فاضى بها الاطعام

في بعض النسخ قوله ولا يطعم
 من الطعام الا ما كان له
 من الطعام الا ما كان له
 من الطعام الا ما كان له

في بعض النسخ قوله ولا يطعم
 من الطعام الا ما كان له
 من الطعام الا ما كان له
 من الطعام الا ما كان له

أبدي منعوا لأمر ما خرج من الضم والجزم وإنما يتحقق ذلك
حقيقة في الوطى لما يخص من الانقاد من الناس وقد تلك
جماعا ولغنى العقد عازلا لا سبب لوجب هذا الوطى على
الوطى لا العقد مستنفاد من العقد الوطى لا أنما يكون ذلك
انقضاء العقد بينهما فلوارب ير العقد كما في قوله وعمل الكلا
على الأداة الأولى من قوله على إعادة وإنما استناد الوطى إلى الرد
فرباب الجاه اعتبار التكمين كما استناد الذي هو الوطى الجرم
اليها على أسلوب قولهم نهاره صائر وإيله قائم وثليهما
قال ابن عسقلان في الدخول ثبت بالخبر وجعله من المشاهير
بزمهم في كتاب خبر الواحد وهو من ذهب الجمهور إلى أن
الدخول ثبت بالخبر وهو من المشاهير يصحبه الزيادة على
كتاب الله تعالى مثله كما سبق في باب السنة الصادق الله تعالى
قال طبري السلام صفة لهذا خبر زاد على النص بالخبر المشهور
وهو قوله عليه السلام لا خير إلا واحتي تدني من عيسى سنة
برأيا فلا يكون هذا تعقيب الكتاب وخبر واحد كما قالوا
في إشارات أثر مشهور وإنما انخفض قوله فحصل في الشك
بأنه في الخبر ما في خبرين مختلفين وإنما

4

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

الحقائق لا على تجسيم الاسم ولا على نظم برائعه وجه لا يكون المراد

باللفظ إلا جعلها مثاله قولنا جازيتك فإني سأبذلها لك

السفينة والمخوض بنا والسن قبل عقبة البحر وكوكب

لَقَدْ رَفَعْنَا قُرْبَانُكَ فَارِيقًا وَارِيقًا

التي فيه لا ينفك مشركته والجميع مشركه فيها

منقولاً ووضع عليه فحينئذ حقيقته انما هي

١٠٠

تحت إشراف وزارة المعارف والعلوم

[illegible]

مجلس

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم من أجلّ الشرائع وأجلّها

مجلسه اول

١٢٠

[illegible]

لا وجه لثبوتها في هذا الحد لثبوتها في هذا الحد
 او حيوانين صغيرين والاشياء في اجسامها
 فليس موضوعا للمباحثات المختلفة مع انها ليست من اشياء
 قلت لا تسلم التسمية موضوعا لمعنيين فان التسمية
 موضوعا لثبوتها في هذا الحد لثبوتها في هذا الحد
 وكذا احد من فروع التسمية هو من اجزاء معنى الواحد وكل
 لمعنى فان قلت ما ذكرت من الفرق يستقيم في التسمية
 في الجملة فلا يستقيم لان كل واحد من افراد معنى مفهوم تام
 لا بعض المفهوم على ما سبق مما في الفرق بين التسمية
 في الجملة فقط لاجسامها واما في الفرق بين الاشياء
 ومفاهيمها فلا خلاف حقيقة انها وهما ليس مشتركة في عدم
 خروج عن الحد مثلا بل لا اشتراك فيه انسانا فان مفهوم
 معناه لو يتناول المعنيين المختلفة الحقيقة او حقيقة
 واحد منهما والاشياء وجوابهما ان المراد باختلاف معنيهما
 حقيقة لا حقيقة هي حقيقة مفهوم اللفظ كالعين مثلا
 فانه ليس بمفهوم يشتمل الشئ من المفهوم بخلاف لفظ
 الاجسام فان راعى وهو حقيقة الجسمين واما جميع

في هذا الحد لثبوتها في هذا الحد
 او حيوانين صغيرين والاشياء في اجسامها
 فليس موضوعا للمباحثات المختلفة مع انها ليست من اشياء
 قلت لا تسلم التسمية موضوعا لمعنيين فان التسمية
 موضوعا لثبوتها في هذا الحد لثبوتها في هذا الحد
 وكذا احد من فروع التسمية هو من اجزاء معنى الواحد وكل
 لمعنى فان قلت ما ذكرت من الفرق يستقيم في التسمية
 في الجملة فلا يستقيم لان كل واحد من افراد معنى مفهوم تام
 لا بعض المفهوم على ما سبق مما في الفرق بين التسمية
 في الجملة فقط لاجسامها واما في الفرق بين الاشياء
 ومفاهيمها فلا خلاف حقيقة انها وهما ليس مشتركة في عدم
 خروج عن الحد مثلا بل لا اشتراك فيه انسانا فان مفهوم
 معناه لو يتناول المعنيين المختلفة الحقيقة او حقيقة
 واحد منهما والاشياء وجوابهما ان المراد باختلاف معنيهما
 حقيقة لا حقيقة هي حقيقة مفهوم اللفظ كالعين مثلا
 فانه ليس بمفهوم يشتمل الشئ من المفهوم بخلاف لفظ
 الاجسام فان راعى وهو حقيقة الجسمين واما جميع

[illegible]

الاجسام الخلقية اما هيئات ولا تفسد من السقطة ولا يخلق
على قدر جمدها خفيقة من غير انفسها فكذلك هو في خلقه

المشبه له ولعظام الاجسام خارجة وانما في هذا الاختلاف
لان كونه من جنسها في غير لادى في مقام معقول ولا
يستقيم ان لا اختلاف في مظهر احد في جنسها

فمنهم من قالوا انهم ما وجدوا في السابق في الاعمال ما هو في

فَعِذْ لَكَ الْغَيْبُ إِذَا تَفَقَّاهُ حَقِيقَةً مَعْقُولَةً
لَا يَبْعَثُ بِأَخْلَافٍ وَمَا فِي هَيْبَتِهَا قَادًا لَا يُحْصِي الْإِنْسَانُ

بِهَيْبِ الْإِبَاحَةِ لَا فَرْقَ بَيْنَ حَقِيقَةِ مَعْنَى الْكَلِمَةِ وَحُكْمِ الْمُسْتَفَادِ

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible]

بظرف الإيلام بحيث لأن معنى الإيلام عن الضرب هو الكف
عن الإيلام فبحث الوجود الإيلام فاقبل قوله بطل الوصية
لاستحالة الجمع وعدم الرجحان لا يستقيم لأن الأعلى أو لا
شع وشكر النعم واجب عام مندوب فخاصة من الله
الواجب أو في شيء من يجوز الوصية كما قال أبو يوسف
فيما روي عنه وأبي سعيد بن فضال الأصمعي وأبو الحسن
روى عن محمد بن الأربطان الوصية إنما كان لهما من الموصى له
وبه نزول الجهالة كما في مسألة الأقرار لأحد هذين قلت
أن المقصود من إيراد هذه المسئلة الاستدلال بثبوت هذا
الأصل هو أن يجب علينا اتباع هذه المسئلة بطريق
الحكمة عنهم هي ما لو انتهض لاثبات هذه المسئلة استقاء
كما فعلوا لرواد القوض من الأصول ولما التزم جواب
فيما كان شكر نعم الله واجب على بني فلان لا على بقية الناس
لقرين عنه على أشواك وعن الثاني لعلم أن يكون الدين كونه
في الكتاب فيما في الوصية على أحد وفي ذلك يحصل الفرق
من ثبوت لزوم فاعني النظر إليه ثم جواب المسئلة
لا يقتصر محمد بن الحسن فخصه قال له راو عنهم وقال

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

بسم الله الرحمن الرحيم

ابو حنيفة اذا قال الزوجتان على مثل ان يكون
 مظاهر الالف مظهر مشترك بين الحرمة والكراهة فلا يزوج
 الحرمة الا بالتميز وهو قول في غرضنا ايضا اي لو قلنا ان على
 مثل ان او كما في ربحها البينة لينكحها حكمه فان قالوا
 انكرت فهو كما قال لان التكرير ليس بالتميز فاشبه الكلام وان قال
 اوردت نظما فمنها لان التكرير ليس بتميز وهو قول التمييز
 والعصم وهو يعم الظاهر انكر ليس بتميز فيفقروا البينة
 ان قالوا ردت بطلاق فيوطاقي بان لا يسهل تسمية لام في الحرمة
 انكاهه فالات على حرام وتوابع الطلاق وان لم يكرهه بغير ظاهري
 اشبه لان اللفظ مشترك بين المانع الثلاثة فلا يزوج
 الا بالنزعة كذا في الجسامة واما هذه المسألة لاجابات الفقه
 لم يرد الجرح بغير التعارض المشترك لانه لو جاز الجرح لثبت الحكم
 التثنية وثبت فيها الظاهر ايضا فاقول انما اجتمع دليل الحرمة و
 الحمل يترجم بجملة الحرمة لقوله عليه السلام ما منعكم الحلال والحرام
 الا وقد غلب الحرام على الحلال فيستعمل ان يكون جملة الحرمة
 على الكراهة والحرمان لا مصلح في التثنية فثبت ان قوله بالاشق
 والاشد ثبات يعمها فلا يزوج كما فيك وانما الحديث فيها

قوله لا يزوج اذا قال الزوجتان على مثل ان يكون
 مظاهر الالف مظهر مشترك بين الحرمة والكراهة فلا يزوج
 الحرمة الا بالتميز وهو قول في غرضنا ايضا اي لو قلنا ان على
 مثل ان او كما في ربحها البينة لينكحها حكمه فان قالوا
 انكرت فهو كما قال لان التكرير ليس بالتميز فاشبه الكلام وان قال
 اوردت نظما فمنها لان التكرير ليس بتميز وهو قول التمييز
 والعصم وهو يعم الظاهر انكر ليس بتميز فيفقروا البينة
 ان قالوا ردت بطلاق فيوطاقي بان لا يسهل تسمية لام في الحرمة
 انكاهه فالات على حرام وتوابع الطلاق وان لم يكرهه بغير ظاهري
 اشبه لان اللفظ مشترك بين المانع الثلاثة فلا يزوج
 الا بالنزعة كذا في الجسامة واما هذه المسألة لاجابات الفقه
 لم يرد الجرح بغير التعارض المشترك لانه لو جاز الجرح لثبت الحكم
 التثنية وثبت فيها الظاهر ايضا فاقول انما اجتمع دليل الحرمة و
 الحمل يترجم بجملة الحرمة لقوله عليه السلام ما منعكم الحلال والحرام
 الا وقد غلب الحرام على الحلال فيستعمل ان يكون جملة الحرمة
 على الكراهة والحرمان لا مصلح في التثنية فثبت ان قوله بالاشق
 والاشد ثبات يعمها فلا يزوج كما فيك وانما الحديث فيها

قوله لا يزوج اذا قال الزوجتان على مثل ان يكون

مشتركين في الصورة وبهذا الشرع وهو القيمة وقد اختلف
 في ذلك من حيث المعنى هذا النص في قول الجاهل والعصم في قول
 الاثنائي فلا يراد بالمشتركة الصورة اذ لا يجوز للمفارقة
 احدا فلهذا اعتبر في الصورة الاستحالة لجمعة فيه اعراض
 من وجوه واحد هذا ان المضاف في الاطلاق ينصرف الى الصورة لانه
 كلما مثل للشيء واما القيمة فما يكون مثالا محاذ فلا يكون لفظ
 المشترك اذا المشترك ما وضع لعنيين لكن منهما طريق
 الحقيقة وهذا حقيقة في النظر وهو في غيره فلا يكون
 مشتركاً وثانيها ان سلم ان القيمة فيما لا نظير له كالحام وال
 بهذا النص كيف وان الحام والعصم ليسا من النعم فلا
 يتحداهما النص فلا يكون للمعنى مراد بالانهاق وثالثها ان
 النص اوجب والنظر من حيث الحقيقة والنظر في النهاية
 الظاهر ان النص هو المراد سواء كان مشتركاً او حقيقة
 وهو ان النص هو المراد سواء كان مشتركاً او حقيقة
 وهو ان النص هو المراد سواء كان مشتركاً او حقيقة
 وهو ان النص هو المراد سواء كان مشتركاً او حقيقة

فيكون ذلك كالحق ومشكوكا في بعض وجوه هذا بل قد
 يصير موقولا وحكما موقولا وجوب لغاية على اعتبار العطف
 غالب في بعض الوجوه من جهة العطف والعلاق في النكاح
 ما قلنا ان اطلاق النكاح في بعض النوازل يكون مطلقا او مقيدا
 القيد نحو ان يكونا شريفا هذا الشيء بمقتضى ما
 ابلد بقود كغيره في العلق لا ان يعقبها غالب بقود
 كما قلنا ان غالب بقود ابلد في ذلك اي يعقبها غالب بقود
 ابلد بطريق التماثل لان الظاهر ان المراد من المطلق هو التماثل
 لغالب فيما بينهم فيصرف ابلد في بعض النوازل ويؤكد ان بقود
 في ابلد بمقتضى ما لا يبعد عن الرواية ان يكون بعضا
 في بعض النوازل كذا في بعض النوازل كذا في بعض النوازل
 احكامها في بعض النوازل كذا في بعض النوازل كذا في بعض النوازل

لا يلزمها قال وهو الاقوى على المعنى من النكاح في الاية على الوجه
 وهو ان النكاح في حازم ذكره العلق على اطلاق من هذا القبيل
 وذلك لان النكاح منصوص به في النكاح والظاهر فالتماثل
 في بعض النوازل كذا في بعض النوازل كذا في بعض النوازل
 عليه السلام طلاق الامانة فثمان وعشرين مستان وكذا في

فيكون ذلك كالحق ومشكوكا في بعض وجوه هذا بل قد
 يصير موقولا وحكما موقولا وجوب لغاية على اعتبار العطف
 غالب في بعض الوجوه من جهة العطف والعلاق في النكاح
 ما قلنا ان اطلاق النكاح في بعض النوازل يكون مطلقا او مقيدا
 القيد نحو ان يكونا شريفا هذا الشيء بمقتضى ما
 ابلد بقود كغيره في العلق لا ان يعقبها غالب بقود
 كما قلنا ان غالب بقود ابلد في ذلك اي يعقبها غالب بقود
 ابلد بطريق التماثل لان الظاهر ان المراد من المطلق هو التماثل
 لغالب فيما بينهم فيصرف ابلد في بعض النوازل ويؤكد ان بقود
 في ابلد بمقتضى ما لا يبعد عن الرواية ان يكون بعضا
 في بعض النوازل كذا في بعض النوازل كذا في بعض النوازل
 احكامها في بعض النوازل كذا في بعض النوازل كذا في بعض النوازل

انكح في قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره ^{مقتضاه} مقتضاه بغير العقد
 والوطئ ^{في} بعض اصحابنا على الوطئ بدلا لقوله وجانعا ^{في} راي
 عن النكاح وانما قيل النكاح في الاصطلاح ^{في} في اصطلاح الفقهاء هو موافقة
 شواهد استعماله هو موجود في الوطئ حقيقة وانما يستعمل
 في العقد مجازا لا سيما في النكاح ^{في} في النكاح حقيقة
 في الوطئ في العقد مجازا فلما قد استعمل فيه استعمالا
 للوطئ العقد على السواء فكان محتملا لكونهما عند الإطلاق
 على انه واما حقيقة في الوطئ ^{في} في الوطئ كذا في النكاح فمجازا
 سبق الفهم اليه حتى كانت حقيقة عرفية للعقد كما كانت
 حقيقة ^{في} في حقيقة الوطئ وهذا هو الاصح والوكيد في الكتابة
 اطلاقا كالبيان متبادلا لا شبهة في كون ^{في} في الوطئ
 وان يكون من اليمين واليمين من اليمين ^{في} في اليمين ان يكون معناه
 زنها امتاز عن الكلام او عن اقرانها في الحس والحوال او في
 النسب او غير ذلك وكذلك شبهة بمعنى لفظ
 محتملا كثيرا ^{في} في كثير من احوال من كونه للطلاق وان
 هي خلافها او غيرهما كانت طلاقا لا يوليان مراد بها
 الا لفظا عن وصلة النكاح بدلا لقوله وقارها

صہ کا قائلش اور حضرت سیدنا محمدؐ وہاں پہنچے تو ان کا نام فرمایا:

لغيره قال لو ترجح بعضه فهو المشتك في دياره من قبل المتكلم
كان تفسيره وممكن ترجيح الفعل به قطعاً وبقيتها مثلاً إذا قلنا
على عشرة درهم من نقد بخاراً فقلوه من نقد بخاراً التفسير هو
ولا ذلك لكنا مصرين على أن غالبية البلد بطريق التاويل ترجح
التفسير فلا يجب على البلد التمسك به لأنه عرف بتدليس قاطع و
التفسير هو الكشف التام الذي لا شبهة فيه ما حوز من قول
اسفر الصبح إذا ضاء فظهر ظهوراً منتشر لا شبهة فيه وإنما
ذكره مبتدئين القول ويميز عن التفسير تميزاً تاماً وهو التاويل
ترجح من المشتك بعض وجهه بغالب الوجه حتى لو ترجح
قاطع لم يكن مؤثراً كان تفسيراً وقوله دياره من قبل المتكلم
ممكن بصورة المتكلم أن المراد هذا ويشترط أن يكون جهة قطعاً
دليل على الكلام وأما وجه قول أن المراد هذا قولاً لترجح نفسه
على غيره لا فغير ذلك التعارض بينهما في ترجيح التفسير قلت لا
تعارض بينهما حقيقة ظاهراً ولكنهما تعارضاً معناه وتقدراً
ويجانبان كلامه قبل قوله نقد بخاراً بعض النفود وان
وترجح نقد البلد بخالها الرأى فإما من نقد بخاراً وترجح
صله نقد البلد وضربه فمقتضى الحقيقة والحدائق

The image displays a double-page spread from an ancient Arabic manuscript. The script is a highly cursive Maghrebi style, characterized by dense, flowing lines of text. The pages are filled with approximately 20-25 lines of text each. The ink is dark, and the parchment or paper appears aged. A vertical line down the center marks the gutter where the pages are bound. The overall appearance is that of a well-preserved historical document.

وضع اللغة - ارضى عينه - حقيقته - اي انك الشجر
لو استعمل في غيره غير موافق لكونها
لو وضع بعينه الغضباناء المعنى بنفسه ليدل عليه بنفسه
ولا وسطه في ذلك وهذا كالايد فانه موصوف بالحيث
مخصوص بحيث يدل عليه عند الاطلاق ولا الغضباناء
فكان حقيقة فيه ولو استعمل في الرجل الشجر كالحجاز
لان عرفت بعد الوجه فاعلم ان الحقيقة ثلاثة اقسام

٩٢
 واما في حق الله تعالى في ان يخلق ما يشاء ويختار ما كان لشيء ان يرد عليه
 من شيء ان يشاء الله فليسمع له وعلما ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 واما في حق الله تعالى في ان يخلق ما يشاء ويختار ما كان لشيء ان يرد عليه
 من شيء ان يشاء الله فليسمع له وعلما ان الله لا يهدي القوم الظالمين

[illegible]

فان من كان منكم غافلا فليكن منكم
مستغفرا

[illegible]

زیدی حرم

لأن الجارية مشتهرة بما بين يديها من استعارة في لغيرها ووضع له العلامة
بينهما ولذا ذكره في غيرهم وهو الكفاءة في ما سرت فيها بينهما ثم قال ثم
للتحققة مع الحكم لا يمتنع عند زيادة من لفظ واحد في وقت واحد
فقد بالزيادة أخرى لأن اجتماعهما من حيث التباين والظاهر
كما في الاستعمال في الأيمان فإنه يدخل في الأيمان في الأمان
وحيثما لم يشبه التباين والظاهر وعن اجتماعهما من حيث
احتمال اللفظ لياهما وقال الشافعي جاز إذا زادتهما معاً لئلا
يصح مدلول اللفظ كالحقيقة ولا مانع من أن زادتهما معاً
بأنه لو قال لا تنكح ما نكح أبوك ويراد به العقد والوطء
فلا يمتنع من حاله كما لو صرح وقيل لا تنكح ما نكح أبوك عقد
ولا وطئاً فإنه لم يكن غير استعماله ولذا إن الحقيقة ثابتة
ومستقرة في محله والجماع يتجاوز عن محله وتشتت الواحد
يستعمل أن يستقر في محله ويتجاوز عنه في حالة واحدة
كما استعمل أن يكون النكاح الواحد على الملا ليس ملكاً و
استعداد في حالة واحدة ونكح هذا الوجه كما كان محله
الأعراض والجواب عن صاحبنا أن ما نحن راغبون للتطوير في
الوجه المختار لا أكثر المحققين وهو أن أهل اللغة لم يستعملوا

قوله لا يمتنع أن يكون
اللفظ الواحد في وقت واحد
فقد بالزيادة أخرى لأن
كما في الاستعمال في الأيمان
وحيثما لم يشبه التباين
احتمال اللفظ لياهما
يصح مدلول اللفظ كالحقيقة
بأنه لو قال لا تنكح ما نكح
فلا يمتنع من حاله كما لو
استعداد في حالة واحدة
الأعراض والجواب عن صاحبنا
الوجه المختار لا أكثر المحققين
وهو أن أهل اللغة لم يستعملوا

لأن الجارية مشتهرة بما بين يديها من استعارة في لغيرها ووضع له العلامة

وقد اريد به ما حمله اجتماعا فلا يكون عينا مرادة لتلازمه
 للمعنى الحقيقية والمجازية وبشكل على هذا الاصل مسئلة وفي
 انه اذا كان الرجل رطب طلاق وله امرأة معه وقت هذا الاثر
 فطلاق امره اجرى وعينت باها رطب طلاق على ترك
 وعظمه وقت جميع بينهما وليس قبل هذا اسم لمرء
 ايضا رطب فينقض به اصل المشرط وهو قوله لا يجوز له
 بعد الوقوع من اية الملامسة حفظ اعتبار رادة لمس ليقين
 كقولان الحكم بينهما مستحيل قلنا ان مسألة رادة باليد لا يراد به
 الملامسة وهو قوله وانكسرت النساء الآية بيان ان من لمس
 النواقر في نكاح النكاح فانه قد اتم اية الملامسة على الشرع
 قلنا ان لمس حقيقة في المس اليد ونكاح في الوقوع قد مر
 الوقوع بالانقباض في حصة جالغيب انهم بعد انقباض
 اس بايديه لا يحتمل حقيقة والمجازية ان لم يكن بينهما
 لا يجوز وقوله محمد اذا اوصى شخص اوصيه له مولا عتبه و
 مولا عتبه مولا عتبه مولا عتبه كانت الموصية اليه وان مولا عتبه
 اذا كان الرجل رطب الاصل واذا كان له مولا من عتبه ومولا من
 كانت الموصية باية لا تغتفر الا المولى من الاعلى والاسفل

۱۰۰۰
 ۹۰۰
 ۸۰۰
 ۷۰۰
 ۶۰۰
 ۵۰۰
 ۴۰۰
 ۳۰۰
 ۲۰۰
 ۱۰۰
 ۰

[illegible]

۱۲۰۰
 ۱۲۰۱
 ۱۲۰۲
 ۱۲۰۳
 ۱۲۰۴
 ۱۲۰۵
 ۱۲۰۶
 ۱۲۰۷
 ۱۲۰۸
 ۱۲۰۹
 ۱۲۱۰
 ۱۲۱۱
 ۱۲۱۲
 ۱۲۱۳
 ۱۲۱۴
 ۱۲۱۵
 ۱۲۱۶
 ۱۲۱۷
 ۱۲۱۸
 ۱۲۱۹
 ۱۲۲۰
 ۱۲۲۱
 ۱۲۲۲
 ۱۲۲۳
 ۱۲۲۴
 ۱۲۲۵
 ۱۲۲۶
 ۱۲۲۷
 ۱۲۲۸
 ۱۲۲۹
 ۱۲۳۰
 ۱۲۳۱
 ۱۲۳۲
 ۱۲۳۳
 ۱۲۳۴
 ۱۲۳۵
 ۱۲۳۶
 ۱۲۳۷
 ۱۲۳۸
 ۱۲۳۹
 ۱۲۴۰
 ۱۲۴۱
 ۱۲۴۲
 ۱۲۴۳
 ۱۲۴۴
 ۱۲۴۵
 ۱۲۴۶
 ۱۲۴۷
 ۱۲۴۸
 ۱۲۴۹
 ۱۲۵۰
 ۱۲۵۱
 ۱۲۵۲
 ۱۲۵۳
 ۱۲۵۴
 ۱۲۵۵
 ۱۲۵۶
 ۱۲۵۷
 ۱۲۵۸
 ۱۲۵۹
 ۱۲۶۰
 ۱۲۶۱
 ۱۲۶۲
 ۱۲۶۳
 ۱۲۶۴
 ۱۲۶۵
 ۱۲۶۶
 ۱۲۶۷
 ۱۲۶۸
 ۱۲۶۹
 ۱۲۷۰
 ۱۲۷۱
 ۱۲۷۲
 ۱۲۷۳
 ۱۲۷۴
 ۱۲۷۵
 ۱۲۷۶
 ۱۲۷۷
 ۱۲۷۸
 ۱۲۷۹
 ۱۲۸۰
 ۱۲۸۱
 ۱۲۸۲
 ۱۲۸۳
 ۱۲۸۴
 ۱۲۸۵
 ۱۲۸۶
 ۱۲۸۷
 ۱۲۸۸
 ۱۲۸۹
 ۱۲۹۰
 ۱۲۹۱
 ۱۲۹۲
 ۱۲۹۳
 ۱۲۹۴
 ۱۲۹۵
 ۱۲۹۶
 ۱۲۹۷
 ۱۲۹۸
 ۱۲۹۹
 ۱۳۰۰

[illegible]

وقد سبق وانما كانت الحواشي زوائد على ما عليه لان الفرق
الاول يسمون اليه حقيقة والثاني يسمون اليه محال لانه
سبب ليقع عليهم لانه حين اعتق الاول قد روي انهم على
الثاني وانعتقوا فكل اعتناقه اياهم سبب لاعتقائهم والثاني
لرجوعهم الى احوالهم لا سيما سقطوا عن ريادة الثاني فيشكل
هذا الاستدلال على ما عليه فانه يدخلوا الى ما هو اليه ويستأمنوا
بما عليه وفي التشبه كلب بولواست من اهل عرب على اوجه
يدخلوا الاجداد في الاما زولوا استامنوا على ايمانهم لا يثبت
الاسان في حق الجحادات وهذا لان اسم الاب لا يثبت حقيقة في
الاول والاولى واقام على الجحاد لانه لم يثبت اسم على سبيل الجحاد
يعودون الى الجحاد انفسهم ولا يثبتون فيه عن الاول ولا يثبت
الاسم في الاستدلال عليهم فلا يكون الاجداد واثبت مرادة
لهم في الحقيقة والحقا ويشكل على هذا لاريدت بقوله تعالى

[illegible]

ثم وثبت عليكم انما تكلم بالام والحقا حتى حرمنا جميعا هذا النص
فقبل حرمنا الام بصيرة النص وحرمنا بعد ذلك النص حتى لم
والبعض منه وقيل قد اريد بالام الاصول والاحكام وهي فهمها انما
هذا على العموم كما قال رحمه الله في هذا الاوصى لا يكره في
الا تدخل المثابة بالحقور في حكم الوصية بل عن انهما لا يمتعا
اعلم ان المثلث الذي بين يديها بالحقور حكمها حكم الاجام
الاستيناد وجعل سكوتها رضا في التزويج عندا جديفة
وقال الله كالتب فلهذا لا بدعوى الوصية للايكاد وقال الامام
الا عظم انما لا تدخل لان البكر حقيقة غير لمثابة وانما ليس
بالزنا بكونها انما لم يزوج وزنا في علم الايكاد
انما حشة فكانت مثمرته في حق خواتم امرها والمحققة انما
هذا اللفظ فلا يكون هذه المثابة مرادة فلا يلزم تجمع بينهما
قال ولو وصي ببن فلان ولم يبن وبنو بنيه كانت الوصية
لبنيه دون بني بنيه لان الابن حقيقة في الولد مجاز في ولد
الولد وقد اريد به الحقيقة فلا يكون مجاز مراد فلا يمتعا
وهو قوله يمتعه وفي قولها كسواء لان عموم الجار
بيت ولهم فطبق اسم البنين في العرف على القرين وهذا

فانما جمعنا بين الام والحقا حتى حرمنا جميعا هذا النص
فقبل حرمنا الام بصيرة النص وحرمنا بعد ذلك النص حتى لم
والبعض منه وقيل قد اريد بالام الاصول والاحكام وهي فهمها انما
هذا على العموم كما قال رحمه الله في هذا الاوصى لا يكره في
الا تدخل المثابة بالحقور في حكم الوصية بل عن انهما لا يمتعا
اعلم ان المثلث الذي بين يديها بالحقور حكمها حكم الاجام
الاستيناد وجعل سكوتها رضا في التزويج عندا جديفة
وقال الله كالتب فلهذا لا بدعوى الوصية للايكاد وقال الامام
الا عظم انما لا تدخل لان البكر حقيقة غير لمثابة وانما ليس
بالزنا بكونها انما لم يزوج وزنا في علم الايكاد
انما حشة فكانت مثمرته في حق خواتم امرها والمحققة انما
هذا اللفظ فلا يكون هذه المثابة مرادة فلا يلزم تجمع بينهما
قال ولو وصي ببن فلان ولم يبن وبنو بنيه كانت الوصية
لبنيه دون بني بنيه لان الابن حقيقة في الولد مجاز في ولد
الولد وقد اريد به الحقيقة فلا يكون مجاز مراد فلا يمتعا
وهو قوله يمتعه وفي قولها كسواء لان عموم الجار
بيت ولهم فطبق اسم البنين في العرف على القرين وهذا

نظير مداهم فمن له الخطية والشرب من انقراض وقد
عليه اعتراض مسئلة الاسمين على الابد، فانه ينحصر
في الامان وهذا مما يثبت وجوبه اعم من انما من حيث الظاهر
وغيره لا في حقيقة تقدمه على الحق في كونه اعادة
في حق وجود ظاهر شبهة التناوب والشبهة فاما حقيقة
بالحقيقة والامان فثبت بالشبهة فلا فيه من حق الله
والاصرف واليه ان يكون محققة ولهذا ثبت في الابد
اذ ادعى كافر بها وهو صورة المسألة ولو نسب هذه الشبهة
في الوحي لا لا يثبت بالشبهة فلا الحق بالشبهة فيها
بالحقيقة وكذلك اسم الوالي يصلح على موالى الوالي
لاستبين ان كاذبة انما قاراضا لو لم يثبت في
هي خبيثة كاذبة على العقد فلو تابها لا يثبت لان
شكك حقيقة واحد الشبهين عن الوالي والعقد فازا
حده وهو العقد لا والآخر فلا يثبتها فاما كيف يقع
فقط التناوب على العقد وهو حقيقة في الوالي واللفظ عند
الاطلاق فاما يقع على الحقيقة وثوبه كان على العقد
الحقيقة فيه وهو مخالف ما علم في الاسلام وغيره

من الفقهاء على ان ثبت قضي ما ذكر في بحث النذر ان ثبت في قوله
بالوطي فثبت ما يقع على العقد لا ما يقع في الاجنبية وفي
الاجنبية لا يقع في الوطي فثبت ما يقع في الوطي لا ما يقع في الاجنبية
وهو العقد وهذا محلنا من اوطي النذر والكل في اصل وضعه
للوطي لكنه في العرف هو اوطي العقد فصار حقيقة عرفية لم
تأينظر في زكاتها حقيقة محض انظر الى الاعلى السور
كانت تركوا بالنظر الى اصل وضعه كان حقيقة في الوطي
ومجاز في العقد لان استعمالا واما لغية العقد والمجاز لان
سببه الامكان على العرف ولا يوطي الاجنبية وهو شرط
فكانت تركوا في العادة ولعل قالوا ان جعلت لا يضمن قد مر في
دار فلان ثبتت لودخما حاقيا او ذاكيا ولو حلف ليسكن
في دار فلا يثبت لو كانت الدار ملكي الا فلا لو كانت باجته
عارية وزد التشجيع بين الحقيقة والمجاز وكذا لك لو قال عبدا
محرثا ومقدم فلان مقدم فلا يوطي لودخما او يوطي لودخما
المقوض نزد على هذا الاصل وهو ان الجمع بين الحقيقة والمجاز
مستحيل منها ما اذا جعلت لا يضمن قد مر في دار فلا يثبت
اذا دخلها حاقيا او شغلا او ذاكيا ووضع القدم حقيقة

يزاد به الدخول عرفا بطريق اطلاق اسم السبب على السبب
وضم القدم بعينه حتى لو وضع القدم ولم يدخل تحت
لا يوقف صدور الحالف الامتناع عن الدخول فصدق كانه قد ادخل
والدخول عام بوجود حافيا او متعللا وراكبا فيعم تحت عموم
الحال لا يطرئ عليهم دين التحميق والمجانة عن الثاني ان اطلاق
بها نسبة السكن مجاز لان السكن له على الحلف هو المصلحة
لا حق من فلان وانما يعمل ذلك على الامتناع عن دخولها ولو سكنها
فلان من غير اقامته وهو يعجز المحلوة وغيرها فاذا دخل دارا
محلوكة لفلان وهو ساكن فيها فانه يحث لوجود السكن لا
لوجود الملك ولهذا لو كانت الدار محلوكة لفلان وهو غير ساكن
فيها لا يحث كذا ذكره عكس الاثره المرحضى في اصول الفقهاء
فكان عموم الحث لهموم نسبة السكن عما اذا علم ان طريق الحث
بينما ما قلنا ذلك في فتاوى قاضي امام فخر الدين وفي فتاوى
الطهريين يترجم تحت الوجه لو دخل دارا محلوكة لفلان ولم يسكنها
فلان وهذا هو الوجه بينهما قلت على هذا الرواية يجوز ان يرد
فلان عيانا عما يضاف اليه مطلقا غير ذلك عموم الدار المضاعفة
اليه بالسكن والملك كذا قيل وعما الثالث ان اليوم اذا قرن

104

[illegible]

قال ثور الحقیقة علی ثلثة انواع متقدرة و محجورة و مستحالة فی

القسمين الأولين يشار إليهما بالانفصال. إذ لم ينس الحقيقة نظير

التبذرة إذا حلف لا يأكل من هذه الشجرة أو من هذا القدر

يُنْصَرَفُ فِي ذَلِكَ إِلَى ثَمَرَةِ الشَّجَرَةِ وَالْجِوَارِ مَا يَحْمِلُ فِي الْقَبْرِ حَتَّى

لَوِ الْكُلُّ مِنْ عَيْنِ الشَّجَرَةِ أَوْ مِنْ عَيْنِ الْقَدَرِ بِنُوعٍ تَكَلَّفَ لَا يَحْثُ

قرله متعدد (قوى) ما لا يحس. الوصوف اليه الا بحكمة ومثقة

فَأَمَّا الْفَخَّاءُ فَهُوَ لَا يَمْلِكُ عَيْنَهَا إِلَّا بِكَفِّهِ وَمُسْقَةٍ وَ مَهْجُورَةٍ وَ

هي ما ترك الناس فعله به وأن يضيء الوضوء إليه لوضوح

اسلام في مسجده، وفي مجلتيهما في...
 ...

التي كانت في يد ملك العرب في القرون الأولى للهجرة

الاتحاد العام إذا سلكه عند الإطلاق لا يثبت في السما

لنحذر الوصول إليها ولو انتهى في العادة فصلاً

إلى المجلد ١٢٠٠٠

المعتذر إذا حلف لا يأكل من هذه الشجرة أو من هذه

التواضع حقيقة، الكلام فيها اكل عين الشجرة والعين القدر

وَأَكْلُهُمْ عَذْرًا لَا يَتِيَسَّرُ الْوُصُولُ إِلَيْهِ لَا بِكُلْفَةٍ

فصل في بيان

1-4

والمشقة في الجاز وهذا لا يقدح في صحة الاستقراء
 بل هي من جملة ما لا يقدح في صحة الاستقراء
 بل هي من جملة ما لا يقدح في صحة الاستقراء

والاستقراء هو الذي لا يقدح في صحة الاستقراء
 بل هي من جملة ما لا يقدح في صحة الاستقراء
 بل هي من جملة ما لا يقدح في صحة الاستقراء

ومشقة في الجاز وهذا لا يقدح في صحة الاستقراء
 بل هي من جملة ما لا يقدح في صحة الاستقراء
 بل هي من جملة ما لا يقدح في صحة الاستقراء

والاستقراء هو الذي لا يقدح في صحة الاستقراء
 بل هي من جملة ما لا يقدح في صحة الاستقراء
 بل هي من جملة ما لا يقدح في صحة الاستقراء

والاستقراء هو الذي لا يقدح في صحة الاستقراء
 بل هي من جملة ما لا يقدح في صحة الاستقراء
 بل هي من جملة ما لا يقدح في صحة الاستقراء

الحصم هو لعمري كمال المحجب بغير محجب

الحصم هو لعمري كمال المحجب بغير محجب
لأن
الشيء كمال نفسه بخصوصه
بمجردة شرعا وعادة
وبيانه لا وكما
رجد بالخصوصية
فان على موكله بغيره
مما لا ينفك التماس
بجواب اقراره
وهو قوله اني
بمسافة الاول
والمسافة
لا يركزه بالخصوصية
وهي المسافة والمشاركة
والا فلو لمسا المسافة
مما لا يركزه
فلا يصح لانه خلا بالمرة
والاستحسان يجوز وهو قول
علمنا ان التمساة لا تزدق
فقط المحصورة شرعا
فالمقصود من قوله
ولا تشاركوا المحصورة
شرعا كالمحصورة
لان الظاهر من حال
المسافة ان مقتضاها
عن المحصورة
التي هي كمال المحجب
بغير محجب
لأن
الشيء كمال نفسه
بخصوصه
بمجردة شرعا
وعادة
وبيانه لا
وكما
رجد بالخصوصية
فان على موكله
بغيره
مما لا ينفك
التماس
بجواب اقراره
وهو قوله
اني
بمسافة الاول
والمسافة
لا يركزه
بالخصوصية
وهي المسافة
والمشاركة
والا فلو لمسا
المسافة
مما لا يركزه
فلا يصح
لانه خلا
بالمرة
والاستحسان
يجوز وهو قول
علمنا ان التمساة
لا تزدق
فقط
المحصورة
شرعا
فالمقصود
من قوله
ولا تشاركوا
المحصورة
شرعا
كالمحصورة
لان الظاهر
من حال
المسافة
ان مقتضاها
عن المحصورة
التي هي كمال
المحجب
بغير محجب
لأن
الشيء كمال
نفسه
بخصوصه
بمجردة
شرعا
وعادة
وبيانه لا
وكما
رجد بالخصوصية
فان على موكله
بغيره
مما لا ينفك
التماس
بجواب اقراره
وهو قوله
اني
بمسافة الاول
والمسافة
لا يركزه
بالخصوصية
وهي المسافة
والمشاركة
والا فلو لمسا
المسافة
مما لا يركزه
فلا يصح
لانه خلا
بالمرة
والاستحسان
يجوز وهو قول
علمنا ان التمساة
لا تزدق
فقط
المحصورة
شرعا
فالمقصود
من قوله
ولا تشاركوا
المحصورة
شرعا
كالمحصورة
لان الظاهر
من حال
المسافة
ان مقتضاها
عن المحصورة
التي هي كمال
المحجب
بغير محجب

١٠٨

الحصم هو لعمري كمال المحجب بغير محجب
لأن
الشيء كمال نفسه
بخصوصه
بمجردة شرعا
وعادة
وبيانه لا
وكما
رجد بالخصوصية
فان على موكله
بغيره
مما لا ينفك
التماس
بجواب اقراره
وهو قوله
اني
بمسافة الاول
والمسافة
لا يركزه
بالخصوصية
وهي المسافة
والمشاركة
والا فلو لمسا
المسافة
مما لا يركزه
فلا يصح
لانه خلا
بالمرة
والاستحسان
يجوز وهو قول
علمنا ان التمساة
لا تزدق
فقط
المحصورة
شرعا
فالمقصود
من قوله
ولا تشاركوا
المحصورة
شرعا
كالمحصورة
لان الظاهر
من حال
المسافة
ان مقتضاها
عن المحصورة
التي هي كمال
المحجب
بغير محجب

[illegible]

[illegible]

قول السوى عند الاطلاق في الحقيقة وهو مطلق المطهر و
 الشواء مستعمل لان غير اللحم ايضا يطبخ ويشوى فيؤكد مع انها
 تركت بالعرفت في لفظها وعندا يميزه خلعت عن الحقيقة في حق
 اللفظ وعندا خلعت عن الحقيقة في حق الحكم حتى لو كانت
 الحقيقة ممكنة في نفسها الا انه امتنع العمل بها لما فيها
 من الجواز والاصالة الكلام لقوا وعندا يصال الى الجواز ان لم
 يكن الحقيقة ممكنة في نفسها اعلم انه لا خلاف في ان الجواز
 خلعت عن الحقيقة بدليل انه لا يثبت الا عند قوت
 الحقيقة وعند العمل بها وفي انه لا بد لثبوت الحقيقة من لقوا
 الاصل وفي الحقيقة والحقا اوصيا اللفظ لا اوصيا للعلم
 وهذا قالو الحقيقة لفظ استعمل في كل الجواز استعمل في
 كذا
 خلعت عنها في التكلم وعندا في الحكم فوضعه اذ عندا
 الحكم بقوله هناك الشىء خلعت عن التكلم وهو هناك للمعنى

عندا في الحكم فوضعه اذ عندا
 الحكم بقوله هناك الشىء خلعت عن التكلم وهو هناك للمعنى

في الحقيقة لا يميزه بغيرها
 عندا في الحكم فوضعه اذ عندا
 الحكم بقوله هناك الشىء خلعت عن التكلم وهو هناك للمعنى

عندا في الحكم فوضعه اذ عندا
 الحكم بقوله هناك الشىء خلعت عن التكلم وهو هناك للمعنى

الفهم من غير نظر في ثبوت الحقيقة في الحكم وهو الشجاعة
 ثم ثبت الحكم بناء على صحة الحكم كما ثبت الحكم والحقيقة
 بناء على صحة الحكم وعند هذا سد للشجاعة خلفه في شاة
 الشجاعة عن قوله هذا السد ليس كما في شاة الاسد في هذا
 هو ان اسد خلفية حكم المجاز عن حكم الحقيقة عند هذا انظر
 من اوصاف اللفظ لا من اوصاف المعنى اتفاقا وليس المراد ان
 شجاعة الشجاعة خلفه عن اسد في الحكم هذا انما هو حقيقة
 في تفسير الحقيقة على القواعد لهما ان الحكم هو ثبوت لا نفس
 العبارة فاعلم الحقيقة والاصالة فيما هو المقصود ولي من انشئت في
 غيره والادام الحقيقة والمجاز من جنس الالفاظ اجزاء اهل اللغة
 فكان لفظ المجاز خلفا عن لفظ الحقيقة وقطع ثمة الخلاف في
 انه يشترط لثبوت المجاز ان كان الحقيقة في نفسها عند هذا ان
 حتى لو لم تكن ممكنة لا يوصى الى المجاز وصادر الكلام يعنى عند
 ان يوصى الى المجاز وان لم تكن الحقيقة ممكنة في نفسها مثال
 او اذ لا بعد الذي لا يولد مثله لمثله هذا البني لا يصح المجاز
 ولفظ الكلام عند هذا وهو القول الاول لان الام لا يحد الكلام
 لا يحد لا يحد اب حكم الحقيقة وهو المنه لا سخطا لها هبت

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

فلا يثبت به الوجه خلف عنها وعندا يسار الى الجواز وهو الحق
 لان الجواز خلف عنها في التكميل وقوله هذا في كلام صحيح
 موضع شبيهة للعني بضعه وهو الوجه قال انه اشبه
 هنا فيصا الى الجواز وهو الحق لانه لازم ان يكون في
 اذا قال لعبد الذي يولد مثله مثله وهو مع ذلك اسب
 واما اشتراط اكمال الحقيقة في الجواز فغير صحيح لا يرى
 قوله هذا لاسد الشرح من استعادة حقيقة ثم انه لا يتصور
 الاسد من تحقيقها في الرجل المتجموع ويرد على ذلك قوله
 لعبد الصغير هذا جدي فانه لا يمتنع عليه مع ان لازم
 الجدي العتق وقتا متناهيا لها فكذلك ينبغي ان يثبت
 الجواز كذا لانام تدبر عوي ذكر انه لا واثري في قوله هذا جدي

هذا الجواز هو الذي لا يمتنع عليه مع ان لازم الجدي العتق وقتا متناهيا لها فكذلك ينبغي ان يثبت الجواز كذا لانام تدبر عوي ذكر انه لا واثري في قوله هذا جدي

هذا الجواز هو الذي لا يمتنع عليه مع ان لازم الجدي العتق وقتا متناهيا لها فكذلك ينبغي ان يثبت الجواز كذا لانام تدبر عوي ذكر انه لا واثري في قوله هذا جدي

هذا الجواز هو الذي لا يمتنع عليه مع ان لازم الجدي العتق وقتا متناهيا لها فكذلك ينبغي ان يثبت الجواز كذا لانام تدبر عوي ذكر انه لا واثري في قوله هذا جدي

فلا يرد الشك على ذلك ويرد به قوله بعد هذا إن
فانه يلحق لا متناه بالحقيقة ولا يصح أن يجاز وهو العلق
واجب بان قوله هذا إن في اقرارها هو سبب الحرية
وحكم شبهة الحرية بحجة التفتية وهذا لا بد من تبيين
لذلك فيه شك وهو ان قوله هذا إن في كلام تام من مستند
ويذكر موضوعه لا لا يحا بصيغة الا انه مستعمل العمل بهذا الحقيقة
فيسمى أيضا لا المجازيين ما ذكرته في قوله هذا إن في علمه
على أصل التذكير وهو التفتية في الكلام وفي الحكمية
الحكمية في قوله لفلان على ألف وعلى هذا الجواب وقوله بعد
فواضح ان حوا حقا حقا حقيقة الكلام لزوم الألف على أحدها وحرية
أحدها بالاعتين وهي غير ممكنة في نفسها الا في أحدها وهو
الحاكم أيضا لا شبهة الألف في شبهة الحرية فعندما يصير
كلاما لغوا كما في الآية البقرة وعندنا في الجواز وهو ان
ما يحتمل الحرية ولزوم الألف فجعل كلمة او بمعنى الواو
الا ولا يلزم على هذا هذا جواب السؤال يرد على الأصل المذكور لا يصح
هو ان اذا استعمل العمل بالحقيقة يصح أن يجاز في صحة الحقيقة
في حيث انه كلام تام مفيد للصحة قوله لا بد من العلم وفهمه

2

من غيره هذا السند اثبات البنية لشوهره
ولا يعمل محاذ عن الطلاق مع ان كلام تامميك بنفسه
حيث الكلام لغو اسوأ كانت المرأة اصغر سناً واكبر

هذا اللفظ ومعناه ^{على} ان منافيا للثبات فيكون منافيا
الحكم وهو الطلاق ونفى الخواب به لا يمكن ارجاعه الى

عن الطلاق المحرم لان حقيقة المنقحة منافية لتمام
 فكما نت منافية لمحكمه وهو الطلاق لان من احكامكم

فلا يصح ان يذكر البتية ويراد بها الطلاق لانها متساوية
ولا استعلاء مع وجه التنازع بخلاف هذا الم قال النجاشي

لا تشارك في شئون الملوك الا ترى ان الاب يعلمك الابن ولا يشترط
يعتبر حليمة فلا تكون منافية للمعنى فقصيدهم استعارته من المعنى

ولما قيل ان بعض مرضي عليه من وجهين احدهما ان يكون له
 هذه النواقص الثاني وجود الاتصال بينهما بوجه خاص وهو

مطلق الحرية الأوتية أن استعارة الأسد للأستاذ عمام الشيا

[illegible]

وہو

بسم الله الرحمن الرحيم

١٠
 في سنة ١٢٨٥ هـ
 في شهر ربيع الأول
 في يوم الاثنين
 في سنة ١٢٨٥ هـ
 في شهر ربيع الأول
 في يوم الاثنين

معدن حديد
معدن مسكوكات
معدن فضة
معدن ذهب
معدن نحاس
معدن زئبق
معدن كبريت
معدن سفيحة

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

لزوال ملك المتعة والعللة للتحللة وهو زوال ملك الرقبة مضافة
 الى الغرض فعملوان المراد به مطلق ^{بمعنى} السبب وانما اكدت بالمحضر لان
 السبب قد يسمى علته بما زاد في به ذلك الاحتمال فالاول منهما
 الى الاتصال بين العلة والحكم يوجب صحة الاستعاذة من
 الظرفين حتى يجاز ذكر العلة وارادة الحكم وكذا يمكن لان
 كلا واحد منهما منفرد بالآخر ^{بمعنى} الحكم لا يشتد الا بعلته فيكون
 مضافا اليها وتاجلها من حيث الوجود والعللة لم تشرع
 الا للحكم كما هي حتى لا تكون مشروعة في محله لا تصورش
 الحكم فيه عويص ^{بمعنى} الحرام فكانت منفردة او الحكم
 وتابعة من حيث الغرض واذا كان كذلك استوى اتصال كل واحد
 منهما بالآخر في جواز الاستعاذة من الجانيين
 والثاني الى الاتصال بين السبب والحكم يوجب

تنافي العلة بين امرين او بين شيئين متماثلين او بين شيئين مختلفين
 اما من جهة ان السببية والسببية من بين متصلين العلة لا تنافي لان العلة لا تنافي
 ان السبب على السببية هو ما يمكن ان يكون له العلة فيكون له السببية من جهة
 على سببية العلة لان الحكم لا يوجب له السببية من جهة العلة كما جعل له
 او تنافي العلة من جهة العلة من جهة السبب من جهة العلة من جهة السبب من جهة العلة
 ان السبب على السببية هو ما يمكن ان يكون له العلة فيكون له السببية من جهة
 على سببية العلة لان الحكم لا يوجب له السببية من جهة العلة كما جعل له
 او تنافي العلة من جهة العلة من جهة السبب من جهة العلة من جهة السبب من جهة العلة

فيكون ملك المتعة والعللة للتحللة وهو زوال ملك الرقبة مضافة
 الى الغرض فعملوان المراد به مطلق السبب وانما اكدت بالمحضر لان
 السبب قد يسمى علته بما زاد في به ذلك الاحتمال فالاول منهما
 الى الاتصال بين العلة والحكم يوجب صحة الاستعاذة من
 الظرفين حتى يجاز ذكر العلة وارادة الحكم وكذا يمكن لان
 كلا واحد منهما منفرد بالآخر الحكم لا يشتد الا بعلته فيكون
 مضافا اليها وتاجلها من حيث الوجود والعللة لم تشرع
 الا للحكم كما هي حتى لا تكون مشروعة في محله لا تصورش
 الحكم فيه عويص الحرام فكانت منفردة او الحكم
 وتابعة من حيث الغرض واذا كان كذلك استوى اتصال كل واحد
 منهما بالآخر في جواز الاستعاذة من الجانيين
 والثاني الى الاتصال بين السبب والحكم يوجب

[illegible]

وهو ان قال لو صحح الاستعارة من الجاهل لصدق في قولها ان استريت ذال الربية نسائي واللازم مستحق الحكم لقاضي يعقوب لصدقها وقول الجواب انما يصح لانه ادعى خلاف الظاهر وفيه تخفيف فكان مظنة التهمة فلا يصح في ذلك الحقيقة في القضاء خاصة لعدم التهمة لعدم صحة الاستعارة ولهذا يصدق في الديناني ومثاله الثاني في الاستعارة بدين السبب الحكم اذا قال لا امره حور ربك وتوعد به المطلق يصح لان التخيير بحقيقة يوجب ان يملك المرفوع وبواسطته يوجب ان يملك المتعة فكان سببها محضاً ان يملك المتعة فجاز ان يستعاضا بالطلاق الذي هو من بابك المتعة لا يقال او جعل له التخيير مجازاً عن الطلاق لوجوب ان يكون الواقع به رجماً لصريح الطلاق وهو من باب الشافعي ان الاستعارة لا يثبت به كانه هو العام لانها قد يجوز ان يجعله في التخيير مجازاً عن الطلاق بما يحصل به مجازاً عن رجل ملك المتعة وذلك في المباشرة لا الرجعي لا يربط ملك المتعة عنه وعند من يراعي رجوع المقول اولاً لان في الرجعي لا يربط رجوع بدو النكاح لانه ملك المتعة ولو قلنا ان رجوع النكاح

فان قيل لو صحح الاستعارة من الجاهل لصدق في قولها ان استريت ذال الربية نسائي واللازم مستحق الحكم لقاضي يعقوب لصدقها وقول الجواب انما يصح لانه ادعى خلاف الظاهر وفيه تخفيف فكان مظنة التهمة فلا يصح في ذلك الحقيقة في القضاء خاصة لعدم التهمة لعدم صحة الاستعارة ولهذا يصدق في الديناني ومثاله الثاني في الاستعارة بدين السبب الحكم اذا قال لا امره حور ربك وتوعد به المطلق يصح لان التخيير بحقيقة يوجب ان يملك المرفوع وبواسطته يوجب ان يملك المتعة فكان سببها محضاً ان يملك المتعة فجاز ان يستعاضا بالطلاق الذي هو من بابك المتعة لا يقال او جعل له التخيير مجازاً عن الطلاق لوجوب ان يكون الواقع به رجماً لصريح الطلاق وهو من باب الشافعي ان الاستعارة لا يثبت به كانه هو العام لانها قد يجوز ان يجعله في التخيير مجازاً عن الطلاق بما يحصل به مجازاً عن رجل ملك المتعة وذلك في المباشرة لا الرجعي لا يربط ملك المتعة عنه وعند من يراعي رجوع المقول اولاً لان في الرجعي لا يربط رجوع بدو النكاح لانه ملك المتعة ولو قلنا ان رجوع النكاح

فان قيل لو صحح الاستعارة من الجاهل لصدق في قولها ان استريت ذال الربية نسائي واللازم مستحق الحكم لقاضي يعقوب لصدقها وقول الجواب انما يصح لانه ادعى خلاف الظاهر وفيه تخفيف فكان مظنة التهمة فلا يصح في ذلك الحقيقة في القضاء خاصة لعدم التهمة لعدم صحة الاستعارة ولهذا يصدق في الديناني ومثاله الثاني في الاستعارة بدين السبب الحكم اذا قال لا امره حور ربك وتوعد به المطلق يصح لان التخيير بحقيقة يوجب ان يملك المرفوع وبواسطته يوجب ان يملك المتعة فكان سببها محضاً ان يملك المتعة فجاز ان يستعاضا بالطلاق الذي هو من بابك المتعة لا يقال او جعل له التخيير مجازاً عن الطلاق لوجوب ان يكون الواقع به رجماً لصريح الطلاق وهو من باب الشافعي ان الاستعارة لا يثبت به كانه هو العام لانها قد يجوز ان يجعله في التخيير مجازاً عن الطلاق بما يحصل به مجازاً عن رجل ملك المتعة وذلك في المباشرة لا الرجعي لا يربط ملك المتعة عنه وعند من يراعي رجوع المقول اولاً لان في الرجعي لا يربط رجوع بدو النكاح لانه ملك المتعة ولو قلنا ان رجوع النكاح

جعله مجاز عن الازالة التي هي موجب الطلاق او عن بيعه
 مسبب التحرر فان جعلته مجازا عن الازالة يسع ان يقع
 به الرجعي اذ هو موجب الطلاق وان جعلته مجازا عن التخي
 ا كما قال الشيخ فخر الاسلام وغيره ونسب الفقهاء الى اطلاق
 التخييل في بيعت بكتان او ثيابا او اكرام مجازا لا حقيقة
 بمجاز عبارة عن الطلاق وانها عاملة بموجبها ومن ذلك
 جعلته هاهنا من فاقطعت بها الرجعة قد انزلت
 التي هي موجب لفظ التخييل فليكن ملكا كرا لا موجبها
 زوال ملك المتخيرة اذ يثبت بملك اليمين وذلك يعتمد
 ملك اليمين ونعم ذلك في المتكوبة فلا يقبل زواله
 ثم التحقيق في هذا المقام هو ما ذكره صاحب الميزان
 ان اللفظ اذا استعير لشيء يكون العامل هو اللفظ للاستعارة
 لا ان صاع عبارة عن اسم يستعار له كانه ذكر مائة من حنظل
 هذا قوله صاحبنا وعامة أهل الأصول وهذا لا ينبغي
 الاستعارة على التشبيه بل الحقيقة والمجاز مع ولا رها
 فالتفصيل من استعارة الاسد للشيء في قوله هذا امثله
 هو من غير ما بينا من شجاعة الاسد لا بطلق في الاستعارة

في هذا الكتاب من كلامه عليه السلام في بيان الاستعارة
 من غير ان يذكرها بالاسم بل يبينها بالامثلة
 في قوله تعالى لا اله الا الله وحده لا شريك له
 في قوله تعالى لا اله الا الله وحده لا شريك له
 في قوله تعالى لا اله الا الله وحده لا شريك له

مستعارة وهو هذا اجتماع والا لا يكون مدح فمن هذا قوله
 حور رتق مستعارة لان الرتق مركب من رتق ورتق
 هي لانه لم يحرر وهو لا يحرر لان الرتق مركب من رتق ورتق
 قال لا تطلقه منك ونوى به التحريم لا يصح تثنية قوله ان
 استعارة المحكم للسبب لا يصح لان الاصطلاح ان يثبت به
 الفرع والفرع لا يجوز ان يثبت به لاصل وهذا الكلام موع
 الاختصاص وهو ان ذكر الاصطلاح والفرع يشهد على
 عدم جواز الاستعارة هو ان في استعارة المحكم للسبب
 ثبات لاصل مع الفرع وهو لا يصح وهذا لا يرتب له
 في عدم الاستعارة لانه ليس في الاستعارة من الاستعارة
 ولا بناء على الذي في استعارة الفهم لا يثبت على ان كانت
 صحيحة ومكانت شيئا اخر فالثقة على شجاعة الاسماء
 كثيرا ولا يفي لا يتبع ما روتنه ومكانت تميم بالاسماء
 بطريق من طرق الجواز وبه صرح في بيان الاصول
 وتاويلها به لا يقتضيه من جانب الفرع واستلزامه للاصل

١٢٥

في هذا الكتاب من كلامه عليه السلام في بيان الاستعارة
 من غير ان يذكرها بالاسم بل يبينها بالامثلة
 في قوله تعالى لا اله الا الله وحده لا شريك له
 في قوله تعالى لا اله الا الله وحده لا شريك له
 في قوله تعالى لا اله الا الله وحده لا شريك له

في هذا الكتاب من كلامه عليه السلام في بيان الاستعارة
 من غير ان يذكرها بالاسم بل يبينها بالامثلة
 في قوله تعالى لا اله الا الله وحده لا شريك له
 في قوله تعالى لا اله الا الله وحده لا شريك له
 في قوله تعالى لا اله الا الله وحده لا شريك له

في وجوده فذلك الشاهد العام لسكونه في الجواز 2
 من حيث هو اللفظ وعلى هذا في ان لشعارة السبب
 الحكم صحيحة لغة وشرا عا نقول ينعقد النكاح بلفظ
 التمليك والهبة والبيع لان الهبة بحقيقتها توجب
 الرقبة وملاك الرقبة توجب ملك المتعة في الامام
 فكانت الهبة سببا محض لتبوت ملك المتعة فكان
 ان ينعقد عن النكاح وكذلك لفظ التمليك والبيع و

يتعكس حتى لا ينعقد البيع والهبة بلفظ النكاح
 فان قلت ملك المتعة في النكاح غير ما ثبت في ملكه
 فانه لا يملك به بل يملكه الطلاق واليمين والنظر
 والنفق في ذلك كله فلهذا لم ينعقد النكاح بلفظ
 هذا النوع من ملك المتعة قلت ملك المتعة عبارة عن
 الانتقام والوطء وهو لا يختلف في ملك النكاح ملك البيع
 وتعارض الاحكام بتعارضها حال لا اذا اقامت في نكاح النكاح

على
 حاله في ملكها
 فلهذا لم ينعقد النكاح بلفظ
 الانتقام والوطء وهو لا يختلف في ملك النكاح ملك البيع
 وتعارض الاحكام بتعارضها حال لا اذا اقامت في نكاح النكاح

في وجوده فذلك الشاهد العام لسكونه في الجواز 2
 من حيث هو اللفظ وعلى هذا في ان لشعارة السبب
 الحكم صحيحة لغة وشرا عا نقول ينعقد النكاح بلفظ
 التمليك والهبة والبيع لان الهبة بحقيقتها توجب
 الرقبة وملاك الرقبة توجب ملك المتعة في الامام
 فكانت الهبة سببا محض لتبوت ملك المتعة فكان
 ان ينعقد عن النكاح وكذلك وكذلك لفظ التمليك والبيع و
 يتعكس حتى لا ينعقد البيع والهبة بلفظ النكاح
 فان قلت ملك المتعة في النكاح غير ما ثبت في ملكه
 فانه لا يملك به بل يملكه الطلاق واليمين والنظر
 والنفق في ذلك كله فلهذا لم ينعقد النكاح بلفظ
 هذا النوع من ملك المتعة قلت ملك المتعة عبارة عن
 الانتقام والوطء وهو لا يختلف في ملك النكاح ملك البيع
 وتعارض الاحكام بتعارضها حال لا اذا اقامت في نكاح النكاح

على
 حاله في ملكها
 فلهذا لم ينعقد النكاح بلفظ
 الانتقام والوطء وهو لا يختلف في ملك النكاح ملك البيع
 وتعارض الاحكام بتعارضها حال لا اذا اقامت في نكاح النكاح

صريح في لفظ ما وهذا في لزوم زيادة الوضوح والكشف التام في
صريحه لا في فعله معناه فاعلم من صريح أي خلاصه ما في قوله
معناه صريح في لفظه ظاهره وارتفاعه على سائر الالفيه
فان قيل يرد في ترفيع الظاهر والنصر والمفسر والحكم فلت
لا يمتنع بعد ان يصدق بعض اقسام هذا التقسيم من الاقسام
من التقسيم الاحكامي يكون حقيقه ويكون ظاهري والفرق
بينهما بالاعتبار وذلك بين الصريح والظاهر في ظهوره
والاستعمال وظهوره والظاهر بنفس الكلام وظهور النص
بالشوق وحكمه في حكم الصريح انه يوجب ثبوت معناه
بأنه لا يرد كان من اخباره وفتى اول ما ومن حكمه انه يستغنى
عن القية وعلى هذا قلنا اذا قال انت ظالم لى او لم يلقك او
يا ظالم يقربك الطلاق نوى به الطلاق او لم ينو كذلك
لو قال لو عدت انت من امرى فذلك او يا حرقم فبقية العتاق ونحوه

✓

الأطلاق كالأداء وهو حجة على الشافعي في أنه لم يجعله طهارة
مطلقة ولشافعي فيه قولان أحدهما أنه طهارة ضرورية
والآخر أنه ليس بطهارة بل هو مسطر على أي ما ذكرنا حتى على
الشافعي أنه لم يجعله طهارة مطلقة ففائدة قول أبي
طهارة ضرورية لا يجعله طهارة إلا عند ضرورة
المسقط الفرع عن ذمته وقيل قولنا مسطر على لا يقع له
وطهارة يحكم الحديث السابق إذا رأى الماء في مكان طهارة
المسح خاصة وهذا لا يوجب ملوث في طهارة لا مطهر
وأن جعل الشارع استعمال طهارة أو مسطر على ضرورة
لكننا نقول أنه طهارة مطلقة بتبريد النص فكان خلاف ذلك
النص الصريح بالمرأى فأنقلت كونه طهارة ضرورية ليست
بقولية تعالى ما يريد الله ليحكم عليكم من حرج لأن الحجة
أنما يلزم على تقدير أن لا يخصص في التيمم أو معناه ما يريد
ليعمل عليكم من حرج إلا يخصص في التيمم ولكن يريد ليحكم
إذا اضطرك فعمله بفقد الماء للصلاة فيقتضيه أن يكون
التيمم طهارة ضرورية قلنا إن النص يقتضي أن يكون النص
إلى التيمم عند الحرج عن الماء فإذا استعمل ما يكون طهارة على

FFI

[illegible]

[illegible]

الأطلاق علا بصره لفظ التطهير فيعلمه سائر المحن شأو
طهارة ضرورية حتى أقصر ظهوره في حق فوته واحد
دون غيره يكون تركا للعمل بهذا النص وعلى هذا الأصل
تجوز المسابغة على المذهبين من جوازها قبل الوقت وأداء
الغرض شيئا واحدا فإمامة التيمم للمقوضين وجوازها
بدون خوف ثلاث لنفس أو لعضو أو لوضوء وجوازها
للعبد والجنابة وجوازها بنية الطهارة فمنها التيمم عند
اليجوز قبل وقت الصلوة لأن الضرورة إلى إسقاط الغرض
فإن تيمم نحو وقت الصلوة فلا يجوز قبلها ومنها التي
يصح أداء الغرضين تيمم واحد عند الأثبات
الضرورة يتقدر بقدرها والضرورة ترفع بالفرض
واحدا لكن الداعية إلى فرض الآخر هي الضرورة المتجددة
حب لها تيمم آخر ومنها الإمامة التيمم للمقوضين فإنها
يصح عند لأنه طهارة ضرورية والوضوء طهارة
مالية فلا يصح بناء القوي على الضعيف كإمامة الموح
ركم والساجد منها لا يجوز للمركض إلا إذا خاف
من النفس أو لعضو أو لوضوء عند عدم الضرورة

[illegible]

١٣٣
 عَنِ اللَّهِ
 قَوْلُهُ طَاهِرًا زَادًا صَلَاحًا مُتَسَامِعًا
 لِرَأْيِ الْوُجُوهِ رَأْيِي طَاهِرًا زَادًا
 هُوَ تَحْمِيلُ الْخَاسِرِ بِالْمُفَضَّلِ
 بِاسْمِ مُحَمَّدٍ الْفَتَى وَالْكَاتِبِ
 رَاجِي السَّحَرَةِ
 عَنِ اللَّهِ
 قَوْلُهُ الْوُجُوهُ طَاهِرًا
 الْمَعْنَى الْوُجُوهُ طَاهِرَةٌ

لا يجوز قتل النفس التي حرم الله تعالى بغير حق ولا يجوز قتل النفس التي حرم الله تعالى بغير حق ولا يجوز قتل النفس التي حرم الله تعالى بغير حق

في ما دون ذلك ومنها انه لا يجوز للعبد والجنازة لانهما
 يقضيان غسلًا مع عدم تكرارها فلا يتحقق الضرورة ومنها
 انه لا يجوز لبس الطهارة بل يشترط لبس التيمم للمفروض لان
 الضرورة لا يقتضي الا للصلوة والاحكام وفي هذه المسائل عندنا
 علم خلاف ما ذكره من طهارة مطلقة كالماء عندنا وفي
 هذه الاحكام كما يتوجب على الماء الا ان يخرج خالصا
 با طهره زبرج واما يوسف زبرج في اماره ليقوم للمعتوضين
 وهو حجة عليهم قال في الكفاية ما استوفى عنه استنساخ
 لا يشهر مراده للسامع لا بد لاله او في غيره لا بد من ما هو
 من قولهم كنيت او كنوت قالوا قلهم واني لا كنون من
 قد ورد بشروطه واغربنا حياثا بها فاحملوا في الكلام
 ههنا في دخول الشكر والجملة في حد الكناية كالعلم انما
 سبق في دخول الظاهر والنص والمفسر في حد المصروف قال
 قاضي الاسام ابو زيد كل كلام يحمل على نحوها يسمى كناية

في ما دون ذلك ومنها انه لا يجوز للعبد والجنازة لانهما
 يقضيان غسلًا مع عدم تكرارها فلا يتحقق الضرورة ومنها
 انه لا يجوز لبس الطهارة بل يشترط لبس التيمم للمفروض لان
 الضرورة لا يقتضي الا للصلوة والاحكام وفي هذه المسائل عندنا
 علم خلاف ما ذكره من طهارة مطلقة كالماء عندنا وفي
 هذه الاحكام كما يتوجب على الماء الا ان يخرج خالصا
 با طهره زبرج واما يوسف زبرج في اماره ليقوم للمعتوضين
 وهو حجة عليهم قال في الكفاية ما استوفى عنه استنساخ
 لا يشهر مراده للسامع لا بد لاله او في غيره لا بد من ما هو
 من قولهم كنيت او كنوت قالوا قلهم واني لا كنون من
 قد ورد بشروطه واغربنا حياثا بها فاحملوا في الكلام
 ههنا في دخول الشكر والجملة في حد الكناية كالعلم انما
 سبق في دخول الظاهر والنص والمفسر في حد المصروف قال
 قاضي الاسام ابو زيد كل كلام يحمل على نحوها يسمى كناية

في ما دون ذلك ومنها انه لا يجوز للعبد والجنازة لانهما
 يقضيان غسلًا مع عدم تكرارها فلا يتحقق الضرورة ومنها
 انه لا يجوز لبس الطهارة بل يشترط لبس التيمم للمفروض لان
 الضرورة لا يقتضي الا للصلوة والاحكام وفي هذه المسائل عندنا
 علم خلاف ما ذكره من طهارة مطلقة كالماء عندنا وفي
 هذه الاحكام كما يتوجب على الماء الا ان يخرج خالصا
 با طهره زبرج واما يوسف زبرج في اماره ليقوم للمعتوضين
 وهو حجة عليهم قال في الكفاية ما استوفى عنه استنساخ
 لا يشهر مراده للسامع لا بد لاله او في غيره لا بد من ما هو
 من قولهم كنيت او كنوت قالوا قلهم واني لا كنون من
 قد ورد بشروطه واغربنا حياثا بها فاحملوا في الكلام
 ههنا في دخول الشكر والجملة في حد الكناية كالعلم انما
 سبق في دخول الظاهر والنص والمفسر في حد المصروف قال
 قاضي الاسام ابو زيد كل كلام يحمل على نحوها يسمى كناية

في ما دون ذلك ومنها انه لا يجوز للعبد والجنازة لانهما
 يقضيان غسلًا مع عدم تكرارها فلا يتحقق الضرورة ومنها
 انه لا يجوز لبس الطهارة بل يشترط لبس التيمم للمفروض لان
 الضرورة لا يقتضي الا للصلوة والاحكام وفي هذه المسائل عندنا
 علم خلاف ما ذكره من طهارة مطلقة كالماء عندنا وفي
 هذه الاحكام كما يتوجب على الماء الا ان يخرج خالصا
 با طهره زبرج واما يوسف زبرج في اماره ليقوم للمعتوضين
 وهو حجة عليهم قال في الكفاية ما استوفى عنه استنساخ
 لا يشهر مراده للسامع لا بد لاله او في غيره لا بد من ما هو
 من قولهم كنيت او كنوت قالوا قلهم واني لا كنون من
 قد ورد بشروطه واغربنا حياثا بها فاحملوا في الكلام
 ههنا في دخول الشكر والجملة في حد الكناية كالعلم انما
 سبق في دخول الظاهر والنص والمفسر في حد المصروف قال
 قاضي الاسام ابو زيد كل كلام يحمل على نحوها يسمى كناية

سبيل الأول لان التكلم اذا حضرته الغيبة ثبت المراد في حقها وان لم تحضره النية لا يكفي دلالة الحال ولا الى الابد لان السامع انما يثبت المراد في حقها بدلالة الحال او غيرها ولما ثبت فانه مطلق لا وقوف للسامع عليه فلا يثبت الحكم في حقيقة التكلم فثبت الاول لان الحال لا تقوم مقام النية قلت بعد ان اراد ثبوت الحكم في حق التكلم بالنية وفي حق السامع بدلالة الحال والقوية غيرهما لو ادعى ما ثبت اذا علم السامع ان التكلم نوي من كل واحد معاينة لان قال نويت اوردت به كذا وعلم بدلالة من الدلالة كدلالة الحال غير هذا على استعمال هذا اللفظ لكان المعنى كناية بالطلاق حال مذكرة الطلاق فانما يقع بها الطلاق بدلالة الحال والاولى قال التكلم لا يوي به الطلاق ولهذا المعنى ولا جواز لكنايته ما به فاستنار المراد معنى الفقهاء لفظا وبينونه والفهم فيه ونحوه كما تاتي باب الطلاق اعني التردد واستنار المراد فيه لان معنى الطلاق وانما ليست كناية باحقوقه كونها ظاهرا المراد في نفسها الا يشاء انه اذا قيل بانك سقياء وبارئ الضمان لم يستقر وكذلك حرام لعنة المنع ظاهر في

وانما سميت كتابات لاحتمالها وبعدها كما في لافا الشريعة
 فاستمررواوها كاستنارها في الكناية لا انها كني بها عن غيرها
 وتغير من معنى وتغير في مراد كذا ان موجبه لافا قلم الكنا
 حكم كناية في معنى عدم ولاية الرجعة اي ثبت نه حق الرجعة لم
 يتخذ من قوله عدم واستبرح رجلا وانت واحدا فانها تارة
 بها الرجعي لها الاموجبه لمن يدينونه والحكمة وانما ثبت
 الطلاق اقصاه لما تقر في محله قال ولو جرد معنى تنزده
 استنار للزنا في الكناية لا يقام بها العقوبات حتى لو اقر على
 في باب الزنا والسرقة لا يقام عليه بحد ما لم يرد في لفظ
 الضوم ولهذا المعنى لا يقام الحد على الاخرين الا بالاشارة ولو
 تن في جل رجلا بالزنا فقال الاخر صدقت لا يحس عليه
 الحد اختلفا القصد في كل في غيره لما ذكر من احتمال الوجه
 لا يقام بها العقوبات كحد الزنا وحد القذف لانها تسد به
 بالشبهة في الكناية فيصوره وتبين من في ثبوت موجبه
 للاستدراك ان كذا حتى لو في الجامعيت فلا تارة واقعتها او
 وليت بها لا يحد ما لم يقر كذا في الزنا وتبين بها وكذا لو قال
 لامرته جامعك جماعة حرام او قال لو رجل فحوت بفلانة

قوله كذا في لافا الشريعة
 انما سميت كتابات لاحتمالها
 فاستمررواوها كاستنارها في
 وتغير من معنى وتغير في مراد
 حكم كناية في معنى عدم ولاية
 يتخذ من قوله عدم واستبرح
 بها الرجعي لها الاموجبه لمن
 الطلاق اقصاه لما تقر في محله
 استنار للزنا في الكناية لا يقام
 في باب الزنا والسرقة لا يقام
 الضوم ولهذا المعنى لا يقام الحد
 تن في جل رجلا بالزنا فقال الاخر
 الحد اختلفا القصد في كل في غيره
 لا يقام بها العقوبات كحد الزنا
 بالشبهة في الكناية فيصوره
 للاستدراك ان كذا حتى لو في
 وليت بها لا يحد ما لم يقر كذا
 لامرته جامعك جماعة حرام او
 بفلانة

قوله كذا في لافا الشريعة
 انما سميت كتابات لاحتمالها
 فاستمررواوها كاستنارها في
 وتغير من معنى وتغير في مراد
 حكم كناية في معنى عدم ولاية
 يتخذ من قوله عدم واستبرح
 بها الرجعي لها الاموجبه لمن
 الطلاق اقصاه لما تقر في محله
 استنار للزنا في الكناية لا يقام
 في باب الزنا والسرقة لا يقام
 الضوم ولهذا المعنى لا يقام الحد
 تن في جل رجلا بالزنا فقال الاخر
 الحد اختلفا القصد في كل في غيره
 لا يقام بها العقوبات كحد الزنا
 بالشبهة في الكناية فيصوره
 للاستدراك ان كذا حتى لو في
 وليت بها لا يحد ما لم يقر كذا
 لامرته جامعك جماعة حرام او
 بفلانة

2

من شغل حواسه عن الله
العلماء والصلوات
عزيت الى الله
من شغل حواسه عن الله
العلماء والصلوات
عزيت الى الله

والله اعلم بحجته عن عدم اجتماع بين التسميتين في محل واحد
في زمان واحد من جهة واحدة كالظهور والاختفاء فالتقابل ما
لنفسه من خصص بيان ما يقابل له من الاضداد والتقابل واقم
في غير ذلك كالمخاص يقابل العام والشدة تقابل اللين الحقيقة
يقابل الخفاء والصريح يقابل الكناية قلت لا تخصيص فان كل
قسم كالمخاص ذكر مع ما يقابل له وكذلك سائرهما وما
تخصيص هذا الوجه بتسمية التقابلات فلا يرد
لاننا لمشاخنة في التسمية بعد ان يتحقق معنى التقابل
غايرة ما في الباب الكناية تخصص هذه النوع من اقسام
بذكر اسم التقابلات له وفي ذلك لان اقسام الظهور عدة
اقسام لتنظم في سلك واحد قابلت اقسام اخرى
تنظم في سلك الاختفاء فكثرة التقابلات في هذه

[illegible]

به نفس السماء فصار ذلك ظاهراً في حق الإطلاق
 لقائل بيان العدد اثنان اثنين وثلاثة ثلثة واربعة
 او خمسة وما ذكر العدد مكرراً نصيب كل ما يكمل به الجسم
 ما لا راجع من العدد الذي أطلق له كما يقول اقسامها هذه
 المال درهمين درهمين وثلاثة ثلثة ولو اريدت لم يكن
 له معنى لان الخطاب للجماعة فصار المعنى ليسكنكم جميعكم
 اثنين وثلاثة واربعة ولا معنى لان ذلك فانه ظاهر في الإطلاق
 له في باحة ما ينطبق المراد من النساء لان الإباحة عرفت
 بمصوّر آخر على از صدر الآية وهو قوله تعالى ان يرضى
 ان لا تقسطوا في اليتامى فانكم اما طاب لكم الآية دال على
 سبق شرعية النكاح فيما بينهم وقبل كان حليماً لليتيم
 ولها مال وحال فتر وجهها في ما اجتمع عند منهن عدد
 لا يقدر على القيام بحقوقهن او يكون ولها مال ووجهها
 صانها عن غيرها فربما احتجبت عند عشرين من فحاف
 لبعضهن ونقد من بعضهن انما حقوقهن فقبل لهم و
 ان حكمهم ان لا تقسطوا في اليتامى النساء فانكم من غيرهن
 اما طاب لكم فعلم ان الإباحة ليست بمقصودة لهن

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible]

۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ
والصلاة والسلام على
سيد المرسلين وآلہ
الطاهرين

9

[illegible]

من قهر و رواج باب میبوی تو در این جهان آید و این است که از این
 از انکه به چشم بد و ننگ گویم و نه این که ما چنانچه از محال العقول
 وهو بعین سبق النکاح دل علی این منکر خالک ما ضحیما
 و العزیز من الظاهر و الاشارة مع تمام اشاره کافی کونهم
 منظور و بیک اسوق بهما از اشارت فيها غموض و حقا
 من وجهه کصغر منکر المذکور و نظایر ظاهر مذمه من حفظ
 من کل وجهه فانه کذا قولیم من قولش در هر چه محرم و مسته
 حق علیه نصیحتی استعفی عن الغنى للقریب از استیفاء
 اقرب له لانه سبق الكلام لاجله اذ حکم فی هذا الكلام غیر
 بقصد مشروضا هر فی ثبوت سلب انکه باین نفهم من قول

[illegible][illegible]

170

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

عليه السلام من انك تحمد السماء قاله وحكم الظاهر والظاهر
 وجوب العمارة اي كل واحد منهم ما هو جملها لا اذلة تعين
 وذلك من قوله المجاز مع الحقيقة وانما ذكره في قوله مع الظاهر
 العلم والعرف قطعاً وبقية على ان قال الشيخ في الاسلام غير
 من تشابه لا التشابه بينهما من هذين قال صاحب ميزان
 حكم الظاهر وجوب العمارة وضع له اللفظ ظاهر الاقطاع
 وجوب الاعتقاد بحقيقة ما ابد الله تعالى في ذلك وهذا هو
 مشاهد ديارنا من هذه الشيخ ابو منصور في قوله مع الظاهر
 وبعض المعترزة وقال مشايخ العراق من اصحابنا منهم من
 الجصاص وانما في بوزيد ومن تبعهم وعامة المعترزة
 بان الظاهر من كتاب السنة للتواتر لوجوب العلم والعمل
 قطعاً وهذا ما علمنا ان كل حقيقة لا يمكن المجاز وكل عام
 لا يمكن الخصوص فمن غير هذا الاجمال لا يشك في القطع
 على ما سبق اليه الاشارة مرة فانظروا ان العلم احق قول
 اهل البيت واما في قوله وذلك بمنزلة الجاهل للحقيقة
 فيترتب على التمهيد على ما نثرنا اليه قالوا على هذا قلنا
 فيما اذا استقرى قريبه حتى علق عليه يكون هو حقا وبكون

عليه السلام من انك تحمد السماء قاله وحكم الظاهر والظاهر
 وجوب العمارة اي كل واحد منهم ما هو جملها لا اذلة تعين
 وذلك من قوله المجاز مع الحقيقة وانما ذكره في قوله مع الظاهر
 العلم والعرف قطعاً وبقية على ان قال الشيخ في الاسلام غير
 من تشابه لا التشابه بينهما من هذين قال صاحب ميزان
 حكم الظاهر وجوب العمارة وضع له اللفظ ظاهر الاقطاع
 وجوب الاعتقاد بحقيقة ما ابد الله تعالى في ذلك وهذا هو
 مشاهد ديارنا من هذه الشيخ ابو منصور في قوله مع الظاهر
 وبعض المعترزة وقال مشايخ العراق من اصحابنا منهم من
 الجصاص وانما في بوزيد ومن تبعهم وعامة المعترزة
 بان الظاهر من كتاب السنة للتواتر لوجوب العلم والعمل
 قطعاً وهذا ما علمنا ان كل حقيقة لا يمكن المجاز وكل عام
 لا يمكن الخصوص فمن غير هذا الاجمال لا يشك في القطع
 على ما سبق اليه الاشارة مرة فانظروا ان العلم احق قول
 اهل البيت واما في قوله وذلك بمنزلة الجاهل للحقيقة
 فيترتب على التمهيد على ما نثرنا اليه قالوا على هذا قلنا
 فيما اذا استقرى قريبه حتى علق عليه يكون هو حقا وبكون

عليه السلام من انك تحمد السماء قاله وحكم الظاهر والظاهر
 وجوب العمارة اي كل واحد منهم ما هو جملها لا اذلة تعين
 وذلك من قوله المجاز مع الحقيقة وانما ذكره في قوله مع الظاهر
 العلم والعرف قطعاً وبقية على ان قال الشيخ في الاسلام غير
 من تشابه لا التشابه بينهما من هذين قال صاحب ميزان
 حكم الظاهر وجوب العمارة وضع له اللفظ ظاهر الاقطاع
 وجوب الاعتقاد بحقيقة ما ابد الله تعالى في ذلك وهذا هو
 مشاهد ديارنا من هذه الشيخ ابو منصور في قوله مع الظاهر
 وبعض المعترزة وقال مشايخ العراق من اصحابنا منهم من
 الجصاص وانما في بوزيد ومن تبعهم وعامة المعترزة
 بان الظاهر من كتاب السنة للتواتر لوجوب العلم والعمل
 قطعاً وهذا ما علمنا ان كل حقيقة لا يمكن المجاز وكل عام
 لا يمكن الخصوص فمن غير هذا الاجمال لا يشك في القطع
 على ما سبق اليه الاشارة مرة فانظروا ان العلم احق قول
 اهل البيت واما في قوله وذلك بمنزلة الجاهل للحقيقة
 فيترتب على التمهيد على ما نثرنا اليه قالوا على هذا قلنا
 فيما اذا استقرى قريبه حتى علق عليه يكون هو حقا وبكون

قوله تعالى في الزكاة والعشر فان الزكاة غير منتفية بهذا النص لانها
 تجب اذا بلغت قيمتها انصافا فقتل العشر والله تعالى علم ما سقت
 اسماء وفيه العشر فان النص في وجوب العشر في كل خارج باقيا
 كان لو غير باق في ما رتبه محتمل للعشر والزكاة وغيرهما كالطرح
 وانما اريد العشر بطريق التناول كما في كمالهم ومثل غير قطعي لما
 نص في جملة ما نص قطعي في وجوب النص عليه فلفظ العشر الصيغة
 بكرة في سائر النسخ في كل صيغة وجوب لا احتمالا لاسا والفاظ
 النعموم فاما العشر محتمل لا كان مثالا او املا فبان يترجم
 الاول عليه فليس الصيغة مستثناة لا مطلقا في كل عام لا اختلاف
 انواعها بحكمها او اشتراكها لا يعم ولا يترك في موضع الفقه
 لما سبق فان قلت ليس من قبيل تعارض الظاهر والاصطلاح
 لانه عام نص في تناول كل فرد فكان انصافين قلت لانما انما
 هذا العام في تناول كل فرد نصا ان ليس في صيغة ما يدل على
 الشمول في جميع العموم يدل على ان دليله ليس قطعي لما
 نص في محله فكان ظاهري في تناول فردا لم يوجد السوت
 بالنص على كل فرد فافاد لا بمنزلة الظاهر في عدم القصد

اليه والسوالية واما المقصر في مواظبه المراد به من اللفظ

الاولى في سائر النسخ في كل صيغة وجوب لا احتمالا لاسا والفاظ
 النعموم فاما العشر محتمل لا كان مثالا او املا فبان يترجم
 الاول عليه فليس الصيغة مستثناة لا مطلقا في كل عام لا اختلاف
 انواعها بحكمها او اشتراكها لا يعم ولا يترك في موضع الفقه
 لما سبق فان قلت ليس من قبيل تعارض الظاهر والاصطلاح
 لانه عام نص في تناول كل فرد فكان انصافين قلت لانما انما
 هذا العام في تناول كل فرد نصا ان ليس في صيغة ما يدل على
 الشمول في جميع العموم يدل على ان دليله ليس قطعي لما
 نص في محله فكان ظاهري في تناول فردا لم يوجد السوت
 بالنص على كل فرد فافاد لا بمنزلة الظاهر في عدم القصد

١٥١

الاصطلاح في سائر النسخ في كل صيغة وجوب لا احتمالا لاسا والفاظ
 النعموم فاما العشر محتمل لا كان مثالا او املا فبان يترجم
 الاول عليه فليس الصيغة مستثناة لا مطلقا في كل عام لا اختلاف
 انواعها بحكمها او اشتراكها لا يعم ولا يترك في موضع الفقه
 لما سبق فان قلت ليس من قبيل تعارض الظاهر والاصطلاح
 لانه عام نص في تناول كل فرد فكان انصافين قلت لانما انما
 هذا العام في تناول كل فرد نصا ان ليس في صيغة ما يدل على
 الشمول في جميع العموم يدل على ان دليله ليس قطعي لما
 نص في محله فكان ظاهري في تناول فردا لم يوجد السوت
 بالنص على كل فرد فافاد لا بمنزلة الظاهر في عدم القصد

الاصطلاح في سائر النسخ في كل صيغة وجوب لا احتمالا لاسا والفاظ
 النعموم فاما العشر محتمل لا كان مثالا او املا فبان يترجم
 الاول عليه فليس الصيغة مستثناة لا مطلقا في كل عام لا اختلاف
 انواعها بحكمها او اشتراكها لا يعم ولا يترك في موضع الفقه
 لما سبق فان قلت ليس من قبيل تعارض الظاهر والاصطلاح
 لانه عام نص في تناول كل فرد فكان انصافين قلت لانما انما
 هذا العام في تناول كل فرد نصا ان ليس في صيغة ما يدل على
 الشمول في جميع العموم يدل على ان دليله ليس قطعي لما
 نص في محله فكان ظاهري في تناول فردا لم يوجد السوت
 بالنص على كل فرد فافاد لا بمنزلة الظاهر في عدم القصد

فان قيل للمصلحة ظاهرة في عموم معنى جميع افراد المصلحة على
سائرهم من غير ان يكونوا جميعا في المصلحة فانه لا يمكن ان يكونوا جميعا
في المصلحة الا ان احتمال التخصيص باخره بعض الافراد قائم
فان قيل باب التخصيص بقوله كقولهم لا كلمة كل الاحاطة
والشمول فيشاكذب به عموم الجعم فانقطع احتمال التخصيص
به فيبقى احتمال التفرقة في السجود فانسد باب التساويل
فان قيل التفرقة بقوله اجمعون لان كلمة اجمعون توجب الجمع
فان قلت قوله فانسد باب التساويل بقوله اجمعون
ان لو كان لفظ اجمعون يعني وراشع كما في
الاختباء ولا فتر ان الذي هو ضد لا فتر اي وليس كذلك
بل يقيد الشمول والاحاطة قال ابو القاسم فاذا اجتمعت
بيل لفظي كرا وجمعون كما في الآية لا يقيد الا بواو التوكيد
فقط وقار في الصحاح قولك اجعوني جميعا في حال في كل حال

فان قيل للمصلحة ظاهرة في عموم معنى جميع افراد المصلحة على
سائرهم من غير ان يكونوا جميعا في المصلحة فانه لا يمكن ان يكونوا جميعا
في المصلحة الا ان احتمال التخصيص باخره بعض الافراد قائم
فان قيل باب التخصيص بقوله كقولهم لا كلمة كل الاحاطة
والشمول فيشاكذب به عموم الجعم فانقطع احتمال التخصيص
به فيبقى احتمال التفرقة في السجود فانسد باب التساويل
فان قيل التفرقة بقوله اجمعون لان كلمة اجمعون توجب الجمع
فان قلت قوله فانسد باب التساويل بقوله اجمعون
ان لو كان لفظ اجمعون يعني وراشع كما في
الاختباء ولا فتر ان الذي هو ضد لا فتر اي وليس كذلك
بل يقيد الشمول والاحاطة قال ابو القاسم فاذا اجتمعت
بيل لفظي كرا وجمعون كما في الآية لا يقيد الا بواو التوكيد
فقط وقار في الصحاح قولك اجعوني جميعا في حال في كل حال

فان قيل للمصلحة ظاهرة في عموم معنى جميع افراد المصلحة على
سائرهم من غير ان يكونوا جميعا في المصلحة فانه لا يمكن ان يكونوا جميعا
في المصلحة الا ان احتمال التخصيص باخره بعض الافراد قائم
فان قيل باب التخصيص بقوله كقولهم لا كلمة كل الاحاطة
والشمول فيشاكذب به عموم الجعم فانقطع احتمال التخصيص
به فيبقى احتمال التفرقة في السجود فانسد باب التساويل
فان قيل التفرقة بقوله اجمعون لان كلمة اجمعون توجب الجمع
فان قلت قوله فانسد باب التساويل بقوله اجمعون
ان لو كان لفظ اجمعون يعني وراشع كما في
الاختباء ولا فتر ان الذي هو ضد لا فتر اي وليس كذلك
بل يقيد الشمول والاحاطة قال ابو القاسم فاذا اجتمعت
بيل لفظي كرا وجمعون كما في الآية لا يقيد الا بواو التوكيد
فقط وقار في الصحاح قولك اجعوني جميعا في حال في كل حال

فان قيل للمصلحة ظاهرة في عموم معنى جميع افراد المصلحة على
سائرهم من غير ان يكونوا جميعا في المصلحة فانه لا يمكن ان يكونوا جميعا
في المصلحة الا ان احتمال التخصيص باخره بعض الافراد قائم
فان قيل باب التخصيص بقوله كقولهم لا كلمة كل الاحاطة
والشمول فيشاكذب به عموم الجعم فانقطع احتمال التخصيص
به فيبقى احتمال التفرقة في السجود فانسد باب التساويل
فان قيل التفرقة بقوله اجمعون لان كلمة اجمعون توجب الجمع
فان قلت قوله فانسد باب التساويل بقوله اجمعون
ان لو كان لفظ اجمعون يعني وراشع كما في
الاختباء ولا فتر ان الذي هو ضد لا فتر اي وليس كذلك
بل يقيد الشمول والاحاطة قال ابو القاسم فاذا اجتمعت
بيل لفظي كرا وجمعون كما في الآية لا يقيد الا بواو التوكيد
فقط وقار في الصحاح قولك اجعوني جميعا في حال في كل حال

[illegible]

مختلفة في البند بل في سواها كان مطلقا فمن يقع على نقد
البلد عرفا وعادة الا انه مع ذلك يجوز الادارة عليه فان عينه لم يزل
آخره مضمرا به وهذا ايضا من قبيل بيان التفسير وفي هذا
لنظام كلام تجتمع في شرح اصول البند والله اعلم قال في المحكم
فان اردت قوة على التفسير بحيث لا يجوز خلاف اصله اي لا يترك
موجبه بالنسبة الى الشيء كما لا يجوز بالتأويل والتخصيص وهو
مذهب عامة الأصوليين من أصحابنا ومنهم من لم يشترط كونه
غير قابلا للشيء وقت الا لا يحتمل الا وجه واحد او هي باقية وهو الذي
لبناء يقال في حكمه من متعلق لا هو ارضيه ولا خلاف فيه من المصلحة
فكذلك بان قوله تعالى وان الله لا يظلم الناس شيئا فان علم
الله تعالى محلا لا يحتمل التبدل والزلزال كذا يفرقه عن الظلم
ام لا يعمل التبدل والشيء فان قيل لا يحتمل ان يبدل بغير اذنه والظلم
جواز لما بين ذلك في دفعه من منتهى في قوله تعالى اذ قرنت
القرآن فاسعد بالله من انت من الرجلين او دلت قرآنه
قلت فذلك ان في الحكم لا في الظلم عزاه تعالى لما قرآن في
الشيء بقوله لان اكثر البغاة فيهم بعدد مثل ذلك الحكميات
منهم من اكثر انك هو قول الله لان عليا من هؤلاء العبد فان

[illegible]

قوله على القدر يجمع على الأسباب المحتملة فماذا أقام من غير ذلك
محكما في لزوم الإلزام بدلالة العبد وعلى هذا نظيره والظاهر
أن يقول أن يقول قد يقر بأن هذه مفسرة للمحكم بالزود قوة
على المفسر الزود ضمير مريد عليه فكيف كان هذا محكما عند
أهل هذا أي قوله من ثم هذا العبد محتمل للرجوع والاستقبال
الزود يعبر عنه من ثم العبد وأقام المفسر محتمل على الزود
مطلقا ويحتمل المفسر على أسباب الجملة الزود لأن يقال الحكميات
لا يوجد فيها الفصل بين المفسر والمحكم فلذا جعلها أمثالا
وإنكم للمفسر والمحكم الزود العمل بهما إلى موجب كل واحد منهما لا
فحالة أي قطعا ويقتضى أن العمل بهما في الحكم كما جزم بين الظاهر
والنص لاستواءهما في لزوم العمل والاعتقاد وانقطاعهما عن
الاحتمالات كما استوى الأولان في احتمالهما التناول والتخصيص
ولما احتتمل المفسر للرجوع فلا بدوت وهذا في العمل ولا في الاعتقاد
لأن مرجعها ثبت قطعا بخلاف احتمال الثاني في التخصيص
عليه ما قررنا من قبل فانتقلت سكونا عن لزوم العلم بإشراك
أيهما لا يلزم بهما الاعتقاد ولا خلاف لاحتمالهما في وجوب
العلم كقولك علمت لا يبعد أن يراد به ما هو العلم من علم

هذا ما عارضه بانفسه ليعرف في هذا المسئلة معنى الايتد ام لا فيجب
 في هذه الامور بل تعارض حجة الايتد والامانة على السواء
 فيقرر فان في جانب معين في جانب الايتد ثم تسميتها او اما
 واتساع الخبر وفي جانب عدمه عدم الاصطلاح بها واتساعها
 وحدها لانه فان عتزل في ضيق التنازع مشكل ثم فوق المشكل
 في الحجة ليجعل يعنى ان اذا استشاع على المشكل للمشكل من د خفاء
 على الحق وهو ما احتمل مجرعا فصار على لا يوقف على المراد به الا
 ببيان من قبل المتكلم بخلاف المشكل فانه يوقف عليه بالظن والتأمل
 فان قيل يدخل في عدم الجهد المتشابه ان هو ما لو يوقف على صفة
 الايمان من قبل المتكلم يوقف المراد في الجهد لا يوقف عليه
 الايمان من قبل المتكلم ويعتبر خوفه بدلالة خوفه السلام و
 المتشابه ليس كذلك على ما نفرد في مواعظهم بدلالة ما ذكر
 في التشابه من الشوق لا زيادة له في الخفاء على مرتبة الجميل
 في ذلك كيد وكذا في المشكوكات في احوال السوء قال في تفسيره
 في اشياء قوله تعالى وجزم الربوا ان المذهب من الربوا هو
 الزيادة في العاقبة وهو غير مراد بل المراد الزيادة في الخلق

۱- در هر یک از این موارد
 ۲- در هر یک از این موارد
 ۳- در هر یک از این موارد
 ۴- در هر یک از این موارد
 ۵- در هر یک از این موارد
 ۶- در هر یک از این موارد
 ۷- در هر یک از این موارد
 ۸- در هر یک از این موارد
 ۹- در هر یک از این موارد
 ۱۰- در هر یک از این موارد

١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢
 ٤٩٣

بالألفاظ إنما كان لدلالة اللفظ على معنى الرتبة هو مدرككم
فإذا كان اللفظ متعارفا بين الناس كان ذلك وليلا حجة هو
لمراد به ظاهر في ترتيب عليم ^{لأن} التكرار منهم أي من تقوم
على أنه راديه ما يريد ^{لأن} ناس من قومك قوله تنكر حقيقة
العرف لا بد أن يقيد به إذا لم تكن الحقيقة مستعملتها فليست
ما ذكر في فصل الحقيقة والجواز على ما لا يخفى من أن الحقيقة
الستعملتها أو من الجواز المتعارف مثاله لو حلف لا يفعله
راسا فيم تلي ^{أو} يتعارف الناس وهو ما يكسر في التناهي وجاء
منقول فلا يبحث برأس النجاسة والعصفورة ونحوها إلا بالنية
لأنهم لم يعتدوا وبكسر وسعة وكان أبو حنيفة يقول لا يجر
رأس الأبله والبقر والغنم رأسه من عادة أهل الكوفة أنهم يفعلون
ذلك في هذه الرأس الثلاثة ثم تركوا هذه العادة في الأما ترجم
أبو حنيفة ثم وقار يبحث في رأس البقر والغنم دون رأس الأبله
ثم أبو يوسف راج وعمر بن شاذل عادة أهل البغد وسائر
البلد أنهم لا يفعلون ذلك في رأس الغنم فقالوا لا يبحث
برأس الغنم وكذلك لو حلف لا يجر ميتا كان ذلك على المتعارف
فلا يبحث بشاقتنا ولا يجر العصفورة والحمامة ونحوها من الدواب

[illegible]

والبيضاء مفعول من كثر الشبهان في أصوبها فبناول عندهم من البيض
والأول لا يستعمل ذلك عند كثر عرفه ولا يتناول البيض المعاصم
والعصم وهو الشبه ذلك فأقللت لاسلمة من لا يتناول البيض
والعصم فورد عرفا جاز كما يصح طبعه بطلق عليه اسم البيض ولو كره
من ذلك في السوط وإذا حلف لا يؤكل بيضا فهو على البيض
من المباحين والأوزون غيرهما ولا يدخل البيض السمك فيه لأن
به لا يتخلط له لا يراد بهذا البيض كشيء فان البيض الذي
لا يدخل فيه فهو على ما يطلق عليه اسم البيض وهو كعادة
وهو كذا بيضه فشرقت لغة العرب في اختلاف باختلاف زمان
فأخذوا بيضا على حجة خبره قالوا بهذا أي إذا ذكر من زمانه حقيقة
والسائلين ظهر ترك الحقيقة لا يوجب المصير إلى الجواز
أن ثبت به الحقيقة الفاصلة وهي أن يراد به بعض أفراد الحقيقة
كإرادة رأس البقر والغنم من هذا الرأس وكذلك إرادة بعض
الأوزان من هذا البيض فإن الملقح يطلق علمه بالزينة حقيقة
كثرة لا مطلقا في الإطلاق في تناول وجبة ذهابا خلافا
كأن قصيرا ويراد المصنف قوله وهذا ظاهر أو ما يراه مستقرا
من المشتبهين المتفاوتين من مشأهنا وهي أنه ذكر الحقيقة

۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲
 ۴۸۳
 ۴۸۴
 ۴۸۵
 ۴۸۶
 ۴۸۷
 ۴۸۸
 ۴۸۹
 ۴۹۰
 ۴۹۱

١٧
 في سنة ١٢٠٠ هـ
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في سنة ١٢٠٠ هـ
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في سنة ١٢٠٠ هـ
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين

لا يتغير الجانح اذا ابلغ ازان براد به الحقيقة القاصدة لانها
 واسطة بين اصل الحقيقة والجازع انما يتغير من اذم والجازع
 وهو ان يستلزم ليس من قبيل ترك الحقيقة في الميزان
 والبعض هو حقيقة تمام البش الا هذا كما لا يمكن ان يرد به ما جازا
 لم يكن المثالان من ترك الحقيقة في شيء ومن انى شى الحقيقة
 القاصدة بقيد انعام بالبعض في تخصيص انعام بالجزء بعض
 الا ان ذلك انما يتعلق بموجبه الاصل وهو العموم الى غيره وهو البعض
 فكان حقيقة قاصرة ليشبه الجازع قالوا كذلك لو ان رجلا ومشيئا
 الى بيت الله لو ان يضرب ثوب عظيم لكعبة فان حقيقة الجازع
 المقصد قال الشاعر فحق الهاتين وهما في ذى والى سنة اول
 مولا وحقيقة للنبي الى الكعبة لان هاتين هما حقيقة الضرب
 بثوب عظيم لكعبة ضرب الجليل بالثوب وهو موضع فيه
 المنياب يسمى به لانه حطم من البيت اى كسر كنهها في العرف براد
 بالعبادة للعلوية جازا الى فيها من قوة العزيمة والمقصد
 نقطة المسافة ويراد بالشي الى بيت الله تعالى فاشير الى
 الجليل اهلاء بالثوب الى بيت الله وللتصدق به فلو كانت حقائقها
 فلو لم ساقتا فرب هك اذ كره للمشائخ وهو مخالف اذ كره هذا

انما يتغير الجانح اذا ابلغ ازان براد به الحقيقة القاصدة لانها

سؤال على قوله انما يتغير الجانح اذا ابلغ ازان براد به الحقيقة القاصدة لانها
 واسطة بين اصل الحقيقة والجازع انما يتغير من اذم والجازع
 وهو ان يستلزم ليس من قبيل ترك الحقيقة في الميزان
 والبعض هو حقيقة تمام البش الا هذا كما لا يمكن ان يرد به ما جازا
 لم يكن المثالان من ترك الحقيقة في شيء ومن انى شى الحقيقة
 القاصدة بقيد انعام بالبعض في تخصيص انعام بالجزء بعض
 الا ان ذلك انما يتعلق بموجبه الاصل وهو العموم الى غيره وهو البعض
 فكان حقيقة قاصرة ليشبه الجازع قالوا كذلك لو ان رجلا ومشيئا
 الى بيت الله لو ان يضرب ثوب عظيم لكعبة فان حقيقة الجازع
 المقصد قال الشاعر فحق الهاتين وهما في ذى والى سنة اول
 مولا وحقيقة للنبي الى الكعبة لان هاتين هما حقيقة الضرب
 بثوب عظيم لكعبة ضرب الجليل بالثوب وهو موضع فيه
 المنياب يسمى به لانه حطم من البيت اى كسر كنهها في العرف براد
 بالعبادة للعلوية جازا الى فيها من قوة العزيمة والمقصد
 نقطة المسافة ويراد بالشي الى بيت الله تعالى فاشير الى
 الجليل اهلاء بالثوب الى بيت الله وللتصدق به فلو كانت حقائقها
 فلو لم ساقتا فرب هك اذ كره للمشائخ وهو مخالف اذ كره هذا

لا يتغير الجانح اذا ابلغ ازان براد به الحقيقة القاصدة لانها
 واسطة بين اصل الحقيقة والجازع انما يتغير من اذم والجازع
 وهو ان يستلزم ليس من قبيل ترك الحقيقة في الميزان
 والبعض هو حقيقة تمام البش الا هذا كما لا يمكن ان يرد به ما جازا
 لم يكن المثالان من ترك الحقيقة في شيء ومن انى شى الحقيقة
 القاصدة بقيد انعام بالبعض في تخصيص انعام بالجزء بعض
 الا ان ذلك انما يتعلق بموجبه الاصل وهو العموم الى غيره وهو البعض
 فكان حقيقة قاصرة ليشبه الجازع قالوا كذلك لو ان رجلا ومشيئا
 الى بيت الله لو ان يضرب ثوب عظيم لكعبة فان حقيقة الجازع
 المقصد قال الشاعر فحق الهاتين وهما في ذى والى سنة اول
 مولا وحقيقة للنبي الى الكعبة لان هاتين هما حقيقة الضرب
 بثوب عظيم لكعبة ضرب الجليل بالثوب وهو موضع فيه
 المنياب يسمى به لانه حطم من البيت اى كسر كنهها في العرف براد
 بالعبادة للعلوية جازا الى فيها من قوة العزيمة والمقصد
 نقطة المسافة ويراد بالشي الى بيت الله تعالى فاشير الى
 الجليل اهلاء بالثوب الى بيت الله وللتصدق به فلو كانت حقائقها
 فلو لم ساقتا فرب هك اذ كره للمشائخ وهو مخالف اذ كره هذا

هذا الكتاب يلزمه الحجج بأفعال معلومة لوجود العرف قال والثاني
تقديم الحقيقة بدلالة اللفظ في نفسه بأن كان اللفظ مذهباً
عن كمال سماء وكان في بعض أفراد قصور فلا يتناول اللفظ
ذلك البعض وهذا على الحقيقة القاصرة مثله إذا كان كل
مملوك لي فهو عتق مدبر وأمهات أولاده ولم يفتك مكنونه ولا
من اعتق بعضه إلا أن يتوفى دخولهم في اللفظ لأن الحقيقة التروكة
كالجزء لا تصح مرادة باللفظ إلا بالنية والمكاتب عبداً وأما
كاتبه مولاة على حال شرط عليه وقيل العبد ذلك المال وإنما لم
يتناولهم لفظ المملوك لأنه مطلق يتناول المملوك من كل وجه
والمكاتب ليس بمملوك من كل وجه لأنه مملوك من جهة لا يدعى مملوك
هو كل من لهذا أي لا أجل أن المكاتب مملوك من وجه دون وجه
لم يحز تصرف المولى فيه ولا لتحل له ولحق المكاتبه تصدور الملك
فيها ولو تزوج المكاتب بنت مولاة ثم مات المولى ورثته
البنات لم يفسد النكاح ولو كان أمة المكاتب مملوكاً من كل وجه
لم يفسد البنت ويفسد النكاح لأن أحد الزوجين إذا ملك الآخر
فسد النكاح وإذا لم يكن مملوكاً من كل وجه لا يدخل تحت
لفظ المملوك المطلق لأن الثابت من وجه دون وجه

١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

لما نادى بها كذا في اد الولد والي بروا نماذج من يدان في قصص
لمنع الاشياء في قصصها للمقصود وهو ان يد يد ولها عراك
النصر قالوا لا يملك المولى كسابه ولهذا لا يملك وطى اسكاته
لان منافع البضع مما يتقوم بالمال فلا يملك المولى ياد انة
وطى المكاتبه كاسا بها في شتان خروجها عن يد المولى في قصص
المقصود وهو ان يكون فيك الحرج كالاد في في التجارة لا الخسل
في الملك واما الذي روى في الولد فينطبق في الخلف في ملكهما ولهذا
لا يقبلان عودها الى ملك كما كان فيك لان الحرج فيهما صلا
فيهما بين المولى بواسطة الولد وحيث يقترب المولى الولد
لان الحرج فيهما بين المولى وبين ام الولد بعد لان قصدا كانت ثابته
من وجه دون وجه فيبطل بيعها وتليكها اي ام الولد ولا يملك
ملك الانتقام بها من الاستغناء ووطى وكذلك في المداين
المتفق جعل سبيها في الحما وهذا لا يجوز بيعه وتليكها فاعودها
في الملك الا في قول علي بن السلام اعتقها ولدها وقوله عليه السلام
لمدبر لا يبيع ولا يوهب ولا يورث وهو حر من الثلث قال
وعنه هذا اي على ان الفرق المذكورة بين المكاتب والمعتبر واما الذي
من ان نقصان فيهما في الرق دون المكاتب قلنا لو اعتقت

الصرف الى جميع الاصناف والى المقتضى من كوصفها فذهب
 اليه المشافير ولا صنف الصنف اليهم بل لا استحقاق وهم
 مذكورون بواو الجمع فكانت الصنف بجميعهم لكنه تركت حقيقة
 بلامه سببا في الكلام وهو قوله تعالى عنهم من ينزل في الصنف
 فاذ عطفوا ثم بارضوا وان كثره طوابعها اذ هم يستحقون
 فانه يل على ان ذكر الاصناف لقطع جميع عن الصنف
 بيان المصارف بها فليكن الصرف الى جميعهم مقصودا بذكر
 فلما لم يكن ذلك مقصودا به لم يذكر الصرف ولها جميعهم
 ان يقتصر على صنف واحد ولا يترقب لغيره عن العهد
 على الاداء الى الكل ولما قل ان يقول ذكره لا ينافي ان يكون
 الصنف في جميع المصارف لا بد على ترك حقيقة الكلام وان
 في قطع جميعهم مقصودا لا ينافي كون غيره مقصودا كيف
 وان اللام في على كون المزمع مقصودا حقيقة حاصلة بالهـ و
 كون الاصناف مقصودا ظاهرة حاصلة بعبارة الكلام ولا
 هذا قوله للحقيقة بلامه من قبل المتكلم كما في قوله تعالى ومن
 قالوا من ومن مشاة فليكن كثره ذلك لان الله تعالى حكيم
 قبحه والحكيم لا يبر بالغير فيترك ذلك لانه اللفظ على الامر

والصنف الى جميع الاصناف والى المقتضى من كوصفها فذهب
 اليه المشافير ولا صنف الصنف اليهم بل لا استحقاق وهم
 مذكورون بواو الجمع فكانت الصنف بجميعهم لكنه تركت حقيقة
 بلامه سببا في الكلام وهو قوله تعالى عنهم من ينزل في الصنف
 فاذ عطفوا ثم بارضوا وان كثره طوابعها اذ هم يستحقون
 فانه يل على ان ذكر الاصناف لقطع جميع عن الصنف
 بيان المصارف بها فليكن الصرف الى جميعهم مقصودا بذكر
 فلما لم يكن ذلك مقصودا به لم يذكر الصرف ولها جميعهم
 ان يقتصر على صنف واحد ولا يترقب لغيره عن العهد
 على الاداء الى الكل ولما قل ان يقول ذكره لا ينافي ان يكون
 الصنف في جميع المصارف لا بد على ترك حقيقة الكلام وان
 في قطع جميعهم مقصودا لا ينافي كون غيره مقصودا كيف
 وان اللام في على كون المزمع مقصودا حقيقة حاصلة بالهـ و
 كون الاصناف مقصودا ظاهرة حاصلة بعبارة الكلام ولا
 هذا قوله للحقيقة بلامه من قبل المتكلم كما في قوله تعالى ومن
 قالوا من ومن مشاة فليكن كثره ذلك لان الله تعالى حكيم
 قبحه والحكيم لا يبر بالغير فيترك ذلك لانه اللفظ على الامر

والصنف الى جميع الاصناف والى المقتضى من كوصفها فذهب
 اليه المشافير ولا صنف الصنف اليهم بل لا استحقاق وهم
 مذكورون بواو الجمع فكانت الصنف بجميعهم لكنه تركت حقيقة
 بلامه سببا في الكلام وهو قوله تعالى عنهم من ينزل في الصنف
 فاذ عطفوا ثم بارضوا وان كثره طوابعها اذ هم يستحقون
 فانه يل على ان ذكر الاصناف لقطع جميع عن الصنف
 بيان المصارف بها فليكن الصرف الى جميعهم مقصودا بذكر
 فلما لم يكن ذلك مقصودا به لم يذكر الصرف ولها جميعهم
 ان يقتصر على صنف واحد ولا يترقب لغيره عن العهد
 على الاداء الى الكل ولما قل ان يقول ذكره لا ينافي ان يكون
 الصنف في جميع المصارف لا بد على ترك حقيقة الكلام وان
 في قطع جميعهم مقصودا لا ينافي كون غيره مقصودا كيف
 وان اللام في على كون المزمع مقصودا حقيقة حاصلة بالهـ و
 كون الاصناف مقصودا ظاهرة حاصلة بعبارة الكلام ولا
 هذا قوله للحقيقة بلامه من قبل المتكلم كما في قوله تعالى ومن
 قالوا من ومن مشاة فليكن كثره ذلك لان الله تعالى حكيم
 قبحه والحكيم لا يبر بالغير فيترك ذلك لانه اللفظ على الامر

التي هي وراء موجباتها التي قصدت باللفظ ذو متعلق الشيء كشيء
ما يستعمل في عوارضه ولو اختلف وهذه الدلالات من العبارات
عوارض الشيء ولو لم يدر من ذاتياته وقد ذكر لعبارة في موضع
التي هي بعض الشيء من عبارات صاحب الميزان ^{فصل}
فيما يرجح العبارات من حيث الاشارة والدلالة والاضمار
والاقتضاء ^{والاقتضاء} وفي هذا المعنى ان المصنف بقوله تعني بهذا
اشارة النص فافهم ^{اما} اما اشارة النص فهو ما تمت نظم النظم هذا
اعتراض عن دلالة النص فانها ثابت بمعنى الشيء من غير زيادة
هذا الاعتراض ان اقتضاءه ثابت بزيادة التقدير ^{ففي}
اللفظ وهو غير ظاهر من كل وجه بل يعرف بتزج تأمل وهذا
اعتراض عن الظاهر ولا سبق الكلام لاجله هذا الاعتراض عن العبارات
وهي النص الذي ذكر في التعليلات قال صاحب الميزان اما اشارة
النص اعرف بنفس الكلام تزج تأمل من غير ان يزا عليه شيء او
هذا الاشارة غير محتاج اليه لانه ما كونه من اقسام تقسيم الواحد فان كان من اقسام
من اقسامه وجها والبيان والاشارة من اقسامه لا مستلزم والظاهر احتراز
اعتراضه من اقسام تقديم اللفظ يكون العدد قسما على ما عداه من اقسامه
انها وانما لا يجرى ضرر من ان كان اتي صاحب الميزان قدس هو يتوهم في هذا
المرتب فان المصنف عبر بهذه في قوة الجدل وفي عبارات اعتراضه عنها كما ينبغي

[illegible]

الجملة غير ثابتة بالأشارة ويجعل ثبوت لماك لنا جوهرهم
 أي من الكائنات غير المتغير المتحرك في مسألة الاستدلال بطريق
 العطف ومنه ما في من أحكام الشرع ثبوت المبدأ للتأخر منهم
 في من الكائنات غير ثابتة في الخارج أو الشئ من الكائنات بعد استنباطها
 على ما دللنا ثبوت المبدأ في التصرفات من البعير والحصان والاعتقاد
 ومنه ما في من أحكام الشرع حكم ثبوت ملك الاستغناء بعينه
 إذا استولينا على عيننا على تلك الأموال بعد حرازها هذه
 الأموال فتصير عيننا في كسائر أموالهم ويثبت للقاضي في
 تلك الأموال إذا أخذها عينه ويخرج ذلك القديم عن
 هذا المأز من القاضي بعد القسمة في القسمة في واحدة
 مجانا وسائر تصرفاته مثل عدم التصان والبيع والأعقاب
 غير ذلك قال وكذلك قوله تعالى أكل لكم ثمنه في الوقت
 في ثمنه أكله فان قيل فله في ثمنه ما كتب الله لكم وكلوا
 ثم بواحق يتبين لكم الخطأ الإيجاز في الخطأ لا يورث من المعجزة
 أممو الصيام في اليل لو وجد الوحي في آخر الليل فالاستدلال في أوله
 الصبح فيصير مع ثمنه الجناية لأن من ضرورة كل ما شره في العظم
 أن يكون الجزء الأول من الثمن مع وجود الجناية والامساك في

الجملة غير ثابتة بالأشارة ويجعل ثبوت لماك لنا جوهرهم
 أي من الكائنات غير المتغير المتحرك في مسألة الاستدلال بطريق
 العطف ومنه ما في من أحكام الشرع ثبوت المبدأ للتأخر منهم
 في من الكائنات غير ثابتة في الخارج أو الشئ من الكائنات بعد استنباطها
 على ما دللنا ثبوت المبدأ في التصرفات من البعير والحصان والاعتقاد
 ومنه ما في من أحكام الشرع حكم ثبوت ملك الاستغناء بعينه
 إذا استولينا على عيننا على تلك الأموال بعد حرازها هذه
 الأموال فتصير عيننا في كسائر أموالهم ويثبت للقاضي في
 تلك الأموال إذا أخذها عينه ويخرج ذلك القديم عن
 هذا المأز من القاضي بعد القسمة في القسمة في واحدة
 مجانا وسائر تصرفاته مثل عدم التصان والبيع والأعقاب
 غير ذلك قال وكذلك قوله تعالى أكل لكم ثمنه في الوقت
 في ثمنه أكله فان قيل فله في ثمنه ما كتب الله لكم وكلوا
 ثم بواحق يتبين لكم الخطأ الإيجاز في الخطأ لا يورث من المعجزة
 أممو الصيام في اليل لو وجد الوحي في آخر الليل فالاستدلال في أوله
 الصبح فيصير مع ثمنه الجناية لأن من ضرورة كل ما شره في العظم
 أن يكون الجزء الأول من الثمن مع وجود الجناية والامساك في

الجملة غير ثابتة بالأشارة ويجعل ثبوت لماك لنا جوهرهم
 أي من الكائنات غير المتغير المتحرك في مسألة الاستدلال بطريق
 العطف ومنه ما في من أحكام الشرع ثبوت المبدأ للتأخر منهم
 في من الكائنات غير ثابتة في الخارج أو الشئ من الكائنات بعد استنباطها
 على ما دللنا ثبوت المبدأ في التصرفات من البعير والحصان والاعتقاد
 ومنه ما في من أحكام الشرع حكم ثبوت ملك الاستغناء بعينه
 إذا استولينا على عيننا على تلك الأموال بعد حرازها هذه
 الأموال فتصير عيننا في كسائر أموالهم ويثبت للقاضي في
 تلك الأموال إذا أخذها عينه ويخرج ذلك القديم عن
 هذا المأز من القاضي بعد القسمة في القسمة في واحدة
 مجانا وسائر تصرفاته مثل عدم التصان والبيع والأعقاب
 غير ذلك قال وكذلك قوله تعالى أكل لكم ثمنه في الوقت
 في ثمنه أكله فان قيل فله في ثمنه ما كتب الله لكم وكلوا
 ثم بواحق يتبين لكم الخطأ الإيجاز في الخطأ لا يورث من المعجزة
 أممو الصيام في اليل لو وجد الوحي في آخر الليل فالاستدلال في أوله
 الصبح فيصير مع ثمنه الجناية لأن من ضرورة كل ما شره في العظم
 أن يكون الجزء الأول من الثمن مع وجود الجناية والامساك في

الجملة غير ثابتة بالأشارة ويجعل ثبوت لماك لنا جوهرهم
 أي من الكائنات غير المتغير المتحرك في مسألة الاستدلال بطريق
 العطف ومنه ما في من أحكام الشرع ثبوت المبدأ للتأخر منهم
 في من الكائنات غير ثابتة في الخارج أو الشئ من الكائنات بعد استنباطها
 على ما دللنا ثبوت المبدأ في التصرفات من البعير والحصان والاعتقاد
 ومنه ما في من أحكام الشرع حكم ثبوت ملك الاستغناء بعينه
 إذا استولينا على عيننا على تلك الأموال بعد حرازها هذه
 الأموال فتصير عيننا في كسائر أموالهم ويثبت للقاضي في
 تلك الأموال إذا أخذها عينه ويخرج ذلك القديم عن
 هذا المأز من القاضي بعد القسمة في القسمة في واحدة
 مجانا وسائر تصرفاته مثل عدم التصان والبيع والأعقاب
 غير ذلك قال وكذلك قوله تعالى أكل لكم ثمنه في الوقت
 في ثمنه أكله فان قيل فله في ثمنه ما كتب الله لكم وكلوا
 ثم بواحق يتبين لكم الخطأ الإيجاز في الخطأ لا يورث من المعجزة
 أممو الصيام في اليل لو وجد الوحي في آخر الليل فالاستدلال في أوله
 الصبح فيصير مع ثمنه الجناية لأن من ضرورة كل ما شره في العظم
 أن يكون الجزء الأول من الثمن مع وجود الجناية والامساك في

من الليل ولما دلالة النص في ما علم أي معنى علم ان علة الحكم
 المقصود من عليه في الحكم الذي ورد به النص لغة أي يعرف
 عليه من هو عاروف باللغة العرب ونحوها لا يتم لا استنباط
 في لا يحتاج في وفه عليه في التماس والاستنباط وهذا الخبر
 عن علة التماس فان معنى يعرف بالاستنباط حتى لا يعرفه الفقهاء
 بخلاف دلالة فلنورد فيها التفسير وغيره وشالفة قوله تعالى
 ثم أتى بالابوين في كلمة تسمى بها في العالم ما وضع اللغة
 يقولون ما أول السماء ان تحريم التما في علم الذي عنهما
 وحكم هذا النوع دلالة النص وهو الحكم المقصود من عليه في علم
 علة وهذا المعنى أي لا جواز حكم النص هو التحريم مثلاً في
 نص التما في علم وهو علم معنى في كاشي بوجدها لعله في
 الذي في لا يوجد الحكم وهو التحريم فلما يحرم ضرباً لا يوزن في علمها
 ويستخرج منها إذا كانا باجيز من ملابن وجسمهما سبيل الدين
 لابن عليهما وقتلها ما قصاصا بان قتل الابوان لا لا يوجد
 الذي في جسيم الصور واما في القتل فتشاهي بهما من جهة الابن ثم
 دلالة النص في زلة النص في في ثياب الحكم قطعاً وفيما في هو

من الليل ولما دلالة النص في ما علم أي معنى علم ان علة الحكم
 المقصود من عليه في الحكم الذي ورد به النص لغة أي يعرف
 عليه من هو عاروف باللغة العرب ونحوها لا يتم لا استنباط
 في لا يحتاج في وفه عليه في التماس والاستنباط وهذا الخبر
 عن علة التماس فان معنى يعرف بالاستنباط حتى لا يعرفه الفقهاء
 بخلاف دلالة فلنورد فيها التفسير وغيره وشالفة قوله تعالى
 ثم أتى بالابوين في كلمة تسمى بها في العالم ما وضع اللغة
 يقولون ما أول السماء ان تحريم التما في علم الذي عنهما
 وحكم هذا النوع دلالة النص وهو الحكم المقصود من عليه في علم
 علة وهذا المعنى أي لا جواز حكم النص هو التحريم مثلاً في
 نص التما في علم وهو علم معنى في كاشي بوجدها لعله في
 الذي في لا يوجد الحكم وهو التحريم فلما يحرم ضرباً لا يوزن في علمها
 ويستخرج منها إذا كانا باجيز من ملابن وجسمهما سبيل الدين
 لابن عليهما وقتلها ما قصاصا بان قتل الابوان لا لا يوجد
 الذي في جسيم الصور واما في القتل فتشاهي بهما من جهة الابن ثم
 دلالة النص في زلة النص في في ثياب الحكم قطعاً وفيما في هو

من الليل ولما دلالة النص في ما علم أي معنى علم ان علة الحكم
 المقصود من عليه في الحكم الذي ورد به النص لغة أي يعرف
 عليه من هو عاروف باللغة العرب ونحوها لا يتم لا استنباط
 في لا يحتاج في وفه عليه في التماس والاستنباط وهذا الخبر
 عن علة التماس فان معنى يعرف بالاستنباط حتى لا يعرفه الفقهاء
 بخلاف دلالة فلنورد فيها التفسير وغيره وشالفة قوله تعالى
 ثم أتى بالابوين في كلمة تسمى بها في العالم ما وضع اللغة
 يقولون ما أول السماء ان تحريم التما في علم الذي عنهما
 وحكم هذا النوع دلالة النص وهو الحكم المقصود من عليه في علم
 علة وهذا المعنى أي لا جواز حكم النص هو التحريم مثلاً في
 نص التما في علم وهو علم معنى في كاشي بوجدها لعله في
 الذي في لا يوجد الحكم وهو التحريم فلما يحرم ضرباً لا يوزن في علمها
 ويستخرج منها إذا كانا باجيز من ملابن وجسمهما سبيل الدين
 لابن عليهما وقتلها ما قصاصا بان قتل الابوان لا لا يوجد
 الذي في جسيم الصور واما في القتل فتشاهي بهما من جهة الابن ثم
 دلالة النص في زلة النص في في ثياب الحكم قطعاً وفيما في هو

من الليل ولما دلالة النص في ما علم أي معنى علم ان علة الحكم
 المقصود من عليه في الحكم الذي ورد به النص لغة أي يعرف
 عليه من هو عاروف باللغة العرب ونحوها لا يتم لا استنباط
 في لا يحتاج في وفه عليه في التماس والاستنباط وهذا الخبر
 عن علة التماس فان معنى يعرف بالاستنباط حتى لا يعرفه الفقهاء
 بخلاف دلالة فلنورد فيها التفسير وغيره وشالفة قوله تعالى
 ثم أتى بالابوين في كلمة تسمى بها في العالم ما وضع اللغة
 يقولون ما أول السماء ان تحريم التما في علم الذي عنهما
 وحكم هذا النوع دلالة النص وهو الحكم المقصود من عليه في علم
 علة وهذا المعنى أي لا جواز حكم النص هو التحريم مثلاً في
 نص التما في علم وهو علم معنى في كاشي بوجدها لعله في
 الذي في لا يوجد الحكم وهو التحريم فلما يحرم ضرباً لا يوزن في علمها
 ويستخرج منها إذا كانا باجيز من ملابن وجسمهما سبيل الدين
 لابن عليهما وقتلها ما قصاصا بان قتل الابوان لا لا يوجد
 الذي في جسيم الصور واما في القتل فتشاهي بهما من جهة الابن ثم
 دلالة النص في زلة النص في في ثياب الحكم قطعاً وفيما في هو

✓

ولو اكل الحمار فزاد الانسان عتث لانه ذنب السمائم يعطرات
الحمار على هذا المعين انما هو لاحقر انما عتثاء عن الذم فمكون
احقر انما عن الذم وانما عتثاء على ذلك ولا ذم في الحمار سمك
البراد واما الرطوبة التي في لحم السمك فليست بدم لعدم خاصية
الدم فيها وهو انما اذا تنفس اسود ودم السمك اذا تنفس ابيض انما
في القرآن هو قوله تعالى الحمار ذنبه ذنب السمك واما عتثاء
من النص قوله واما المقصود فهو زيادة على النص ان السطور لا يتحقق
معنى النص الا بكان النص انما ياء يصير في نفسه معناه ولا ذم
فصح برتبة قدر فيه مملوكه فيمنه زيادة على النص صرح بان
البركة لا يتحقق الا بعد الملك وقوله كان النص اقتضاء بيان
التسمية فاقضاه طبعه مثله في الشرعيات قوله انما ياء

راجع الديك

144

23

10

Figure 1

تفويض

في

2

4

...

هذا الاثر اعتمدت بقية العتق عن الامر ويجب عليه لانه ولو كان
 الامر قوي به عتق المكثرة يقع عانوي لحصول العتق حقيقة بهذا البيع
 الذي ثبت بينهما اقتضاء وذلك لان قوله اعتمد عني بالغ در هم يقتضيه
 معنى قوله به عني بالغ وهذه الالاس يقتضيه ثبوت الملك للمعتق
 لا يعتق الا ببيع بثبوت الملك لقوله عليه اسلام لا عتق فيه الا بماله
 من امواله والملك يقتضيه سببا فيثبت البتة سابقا على الاعتقاد في غير ذلك
 كما به قال به عتق ل عني بالغ ثم كنت وكيفي بالعتق ما عتق عني فاذا
 نزل لما مور كان العتق واقعا عن الامر وثبت البيع بطريق الاقتضاء
 ولما ثبت البيع اقتضاء ثبت القبول كذا في المذركين في باب البيع والشراء
 لا يوجد المذركين ولهذا قال أبو يوسف اذا قال اعطني عبدك عني
 بغير شيء فقال الخياط اعتمدت يقع العتق عني الامر يكون هذا
 مقتضيا للبيعة والتوكيد ولا يحتاج فيه الى القبض لانه عتق لانه القبول
 في باب البيع ولكن نقول القبول بركن في باب البيع فاذا اقبلنا البيع
 اقتضاء استناد القبول ضرورة خلاف القبض في باب البيعة وانما
 ليس بركن في البيعة يكون الحكم بالبيعة بطريق الاقتضاء حكما
 اهل القبض وحكم المقتضيات ثبت بطريق الضرورة فيقدر بقدر
 ما يلزم من كونه هذه الضرورة توجد في المقتضى لان الاثر في المقتضى في حكمه
 سببا في ثبوت العتق

١٩٤

هذا الاثر اعتمدت بقية العتق عن الامر ويجب عليه لانه ولو كان
 الامر قوي به عتق المكثرة يقع عانوي لحصول العتق حقيقة بهذا البيع
 الذي ثبت بينهما اقتضاء وذلك لان قوله اعتمد عني بالغ در هم يقتضيه
 معنى قوله به عني بالغ وهذه الالاس يقتضيه ثبوت الملك للمعتق
 لا يعتق الا ببيع بثبوت الملك لقوله عليه اسلام لا عتق فيه الا بماله
 من امواله والملك يقتضيه سببا فيثبت البتة سابقا على الاعتقاد في غير ذلك
 كما به قال به عتق ل عني بالغ ثم كنت وكيفي بالعتق ما عتق عني فاذا
 نزل لما مور كان العتق واقعا عن الامر وثبت البيع بطريق الاقتضاء
 ولما ثبت البيع اقتضاء ثبت القبول كذا في المذركين في باب البيع والشراء
 لا يوجد المذركين ولهذا قال أبو يوسف اذا قال اعطني عبدك عني
 بغير شيء فقال الخياط اعتمدت يقع العتق عني الامر يكون هذا
 مقتضيا للبيعة والتوكيد ولا يحتاج فيه الى القبض لانه عتق لانه القبول
 في باب البيع ولكن نقول القبول بركن في باب البيع فاذا اقبلنا البيع
 اقتضاء استناد القبول ضرورة خلاف القبض في باب البيعة وانما
 ليس بركن في البيعة يكون الحكم بالبيعة بطريق الاقتضاء حكما
 اهل القبض وحكم المقتضيات ثبت بطريق الضرورة فيقدر بقدر
 ما يلزم من كونه هذه الضرورة توجد في المقتضى لان الاثر في المقتضى في حكمه
 سببا في ثبوت العتق

هذا الاثر اعتمدت بقية العتق عن الامر ويجب عليه لانه ولو كان
 الامر قوي به عتق المكثرة يقع عانوي لحصول العتق حقيقة بهذا البيع
 الذي ثبت بينهما اقتضاء وذلك لان قوله اعتمد عني بالغ در هم يقتضيه
 معنى قوله به عني بالغ وهذه الالاس يقتضيه ثبوت الملك للمعتق
 لا يعتق الا ببيع بثبوت الملك لقوله عليه اسلام لا عتق فيه الا بماله
 من امواله والملك يقتضيه سببا فيثبت البتة سابقا على الاعتقاد في غير ذلك
 كما به قال به عتق ل عني بالغ ثم كنت وكيفي بالعتق ما عتق عني فاذا
 نزل لما مور كان العتق واقعا عن الامر وثبت البيع بطريق الاقتضاء
 ولما ثبت البيع اقتضاء ثبت القبول كذا في المذركين في باب البيع والشراء
 لا يوجد المذركين ولهذا قال أبو يوسف اذا قال اعطني عبدك عني
 بغير شيء فقال الخياط اعتمدت يقع العتق عني الامر يكون هذا
 مقتضيا للبيعة والتوكيد ولا يحتاج فيه الى القبض لانه عتق لانه القبول
 في باب البيع ولكن نقول القبول بركن في باب البيع فاذا اقبلنا البيع
 اقتضاء استناد القبول ضرورة خلاف القبض في باب البيعة وانما
 ليس بركن في البيعة يكون الحكم بالبيعة بطريق الاقتضاء حكما
 اهل القبض وحكم المقتضيات ثبت بطريق الضرورة فيقدر بقدر
 ما يلزم من كونه هذه الضرورة توجد في المقتضى لان الاثر في المقتضى في حكمه
 سببا في ثبوت العتق

الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

بجاءه
الملك
الملك

منه ما كان
فيهم من
الذين
كانوا
يحبون
الله
وكانوا
يحبون
الذين
كانوا
يحبون
الله

المعروف بالشيخ

فردی که در این عرصه فعالیت داشته و به عنوان یک فعال اجتماعی و فرهنگی شناخته می شود.

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
مدرسة للعلماء والطلاب

وہو کہ وہ کہلاتی ہے

ولا تخصيص في المطلق لا التخصيص بعد المحرم ولا على
التخصيص فان قيل كعب بن مالك ليس بعام فلا يعم التخصيص فكذلك مطلق
النجاسة لا يقيد بطعام دون طعام قلت تعيين بعض أنواع الطعام وبعض
أفراد تخصيص ليس من التقييد في شيء الا انما اذا ارادوا الجا
فهم باعيانهم من قرئت عليهم كان تخصيصا لا تقييد او انما كان
تقييد اذا ارادوا ارجاء بصفة الجاهل مثلاً فان قيل فليرد الطعام
الموصوف بصفة كذا قلنا هذا اثبات وصف وانما على المطلق هو
زيادة على قدر الحاجة فلا يثبت بطريق الاقتصار وكصفتها التعمير

وفيه ايضا كلام قى لم ولو قال لها جلد المدخول بها اعتدوا ونوحى اليه

الطلاق وقع الطلاق افتضاء لا الاعتداء اي لا قراء يقضيه هو

حما الأوصاف المندثرة في قدر الضمورة والاشتمال على

الاقصا ولا يقيم الا واحدا لما ذكرنا وينكر بقوله انت بائن

لنؤتي البرية نورا غليظا وهو التي بالثلاث بقدر مع ان غليظا

وصفنا ندعل قدر الصرولة **الصلح** لا المصلح بل قد مرقة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

[illegible]

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

قولاً لفظاً غيراً فعل وفتراد با فعل صيغة طلب الفعل وصفته
طلب الفعل منه بوجه معروف وفي الشرع ليس من الزم الفعل
غيراً فان قيل يدخل فيه وجبت عليك زعيم كذا وطلب منك
فعل كذا لأنه الزم الفعل مع انه ليس من فقلت الزم الزم الفعل بقوله
العمل لا الخفي لاغوي مراعي في علم الشرع مع وصف زائد عليه
شرعاً وفيه اشكال الأول لأنه التعريف على هذا التقيد خفية لأنه
كثير ما يوجد الكلامان كأنهما معاً محض بوصف لا يستتر كان فيه
وفي قوله الزم الفعل على غير اخر اخرج قول من ليس بمعتز في العلم
فعل الزم لا لا يحق في الازام وتسمى الصيغة هو اللفظ الذي على
طلب فعل بطريق الاستغلام قوله وذلك بعض الامثلة من المزد
تخبر هذه الصيغة واستعمل ان يكون معناه وصفية لا امرية
فإن الصيغة انما هي في الازام عند ما لا يكون مرادها
واستعمل استعمالاً واحداً هذه الصيغة في الأول واستعمل استعمالاً
في الثاني

१०१

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء القلب ويهدي السبيل
وقد جعل القرآن كتاباً يهدي إلى صراط مستقيم
والعلم نور يضيء القلب ويهدي السبيل
والقرآن كتاب يهدي إلى صراط مستقيم
والعلم نور يضيء القلب ويهدي السبيل
والقرآن كتاب يهدي إلى صراط مستقيم

واستحقاق الوجود هذه الصيغة في الازل كقولنا حادثة لغيره كما من الحروف
 والاصوات والازل ينافي الحدوث قوله فجزء ذلك اي قوله بعض الائمة
 على ان المراد بالامر اي الموجود يختص بهن والصيغة في قوله امر كناية عما لا
 يكون لهو الرسول على السلام بمثل قوله لا فلو او لا يلزم مما اعتقدوا لوجوبه في التاخير
 في اقاله على السلام انما تعجب على المواقفة وانما دلل الاختصاص على الوجود
 في تلك المقام التي وحسب بالسرور فقط غير التام حيث وبالعلم كالا في الازل
 وصفاته لا يظهر لنا الا بصيغة الامر ومكان للايجاب من الله تعالى في الازل
 لا يتوقف على صيغة الامر ومعنى الاختصاص يظهر في ان صدور الرسول
 لا يكون موجبا عند نضال بعض العقاب التام في ومالك لما روى
 الشيخ قال صلوا كما وايتموني اصل وهذا تصريح بالتاخير في فعله
 ولما انهم خلعوا على الصلوة فخلعوا التام في فقال لهم مكررا عليهم ما انكم
 خلعتكم صلاتكم فقالوا انما انزلنا عليكم فقال لهم فان جوب عليه السلام انما
 وانتم في ان فعلكم في اي قوله ان التاخير في فعله عليه السلام وانما
 لما انكر عليهم وقوله لا اشدق على ايتموا لهم بالسؤال فتلقى المشقة وهي
 بالوجوب ولزمه بالانذار والوصف العقاب بذكر الامر فلو كان الفعل
 موجبا لما اختلف المشقة بالتاخير والامر وانما السلام كان يستلزم وانما قوله
 صلوا كما وايتموني اصل فانكم بصرفه بل لا فلو لا انما لا ينافي

وزير العدل
 وزير الداخلية
 وزير المالية
 وزير الزراعة
 وزير الصحة
 وزير التعليم
 وزير الثقافة
 وزير الإعلام
 وزير التخطيط
 وزير النقل
 وزير المواصلات
 وزير العمل
 وزير الشباب
 وزير المرأة
 وزير البيئة
 وزير السياحة
 وزير الرياضة
 وزير الدفاع
 وزير الخارجية
 وزير التعاون الدولي
 وزير الدولة
 وزير الشؤون
 وزير العدل
 وزير الداخلية
 وزير المالية
 وزير الزراعة
 وزير الصحة
 وزير التعليم
 وزير الثقافة
 وزير الإعلام
 وزير التخطيط
 وزير النقل
 وزير المواصلات
 وزير العمل
 وزير الشباب
 وزير المرأة
 وزير البيئة
 وزير السياحة
 وزير الرياضة
 وزير الدفاع
 وزير الخارجية
 وزير التعاون الدولي
 وزير الدولة
 وزير الشؤون

الذين كادوا في الماتن ان يخطئوا في التفسير الدال على لزوم عدم تحققه
ولا يرون ان هذا هو المقصود من قوله تعالى ولا يرون ان هذا هو المقصود من قوله تعالى

من قرأه في ليلة الاثنين وهو قول تعالى فلا تقر بأهل هذه
العمرة فمكة تامة الميعاد فانها وان كانت صبيحة في صورة لكنها

بعض اجبت و انتهى عن الشيخ ابراهيم و اما قوله انما قلتم اني قد انا
 بهضو قية على عدم التورود و هذا الامر ينبغي ان يكون الوجه

لا يختصن النواقل بما يتعلق بالواجب غيره وإنما تختصت بغيره فتكون

وَلَا تَقْرَأُوا فِيهِ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ غَيْرَ مَعْنٰى هَٰذَا لَكُمْ مَعْنٰى لَا يَتَّبِعُ النَّاسَ فِى اَمْرِ هٰذَا اِلَّا بَاِذْنِ اللَّهِ وَلَئِنْ اَمْرًا مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ فَيَنْزِلْ بِهِ السَّمَاءَ زُلْفًا فَتَذُقُنَّهَا فَكُنْتُمْ مِنَ الْخٰسِرِيْنَ

نَعْلَمُ جَعَلَهُمُ هَيْبًا يَلْعَبُونَ مَعْشُورًا عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى وَالْأَنْفَرُ فِي كَيْدٍ
تَقْدِيرِ الْكَلَامِ وَلَا يَنْقُضُهُ هَذِهِ الشَّيْءُ فَلَا يَكُنْ أَمْرٌ ظَلَمٌ وَمِنْ الْفَقَائِدِ

یقول علیٰ هذا الجواب ان الظاهر في مثل هذا الكلام ان يكون الشاخص

[illegible][illegible]

عَلَيْكُمْ سَلَامٌ

يكون ذلك موجبا للاشياء وان وجهتها الى من يلزمها عاكسا
 من العيب يلزمه الاجزاء التي حتى لو ترك اجزاء ليس يكون العقاب
 عرفا وشرا فاعلم هذا عفا ان لزوم الاعتناء به ولا الامور
 ثبت هذا فقول الله تعالى مالك ما كنت كرجل من اجدة
 العالم وان نصرت كقفا شاد وادرا فاذا ثبت لك الملك العقاب
 في هذا كان ترك الامور موجبا للعقاب فاطنك في ترك امر من
 او بعدك من العدم وادرك عليك شايب العدم وظللة الدليل
 ان ترك الامور معصية عما دلة وعقلا اما العادة فكما جسد واستقام
 كلامهم منها قوله الحاشي بنى ترك الامور معصية والعصيان
 سبب للعقاب فكان الامر موجبا للدمعصية والعقاب فاعلم
 ترك الامور ولا تعني بالوجوب شيئا هذا كما العقل فما اشار اليه
 وتبينه كمن وهذا كمن ليس شين وانما شئ بهم الشاعر الذي يورث
 كما سيستدوا به شيم ولا مرنك بلام الحارة وفي بعض النسخ بلام
 فتنعريف حال القصار عليك والاضار بورك الصبر المقصود ان
 افاض شايب جمع الشوب وهو اول مطر في اول العدم وانشأ
 ومقدمها فقص الامور الفعل لا يقتضيه التكرار وهذا قلنا قوله
 حكي في نطقها الوكيل ثم تزوجها الوكيل ليس الوكيل ان

والامر موجبا للاشياء وان وجهتها الى من يلزمها عاكسا
 من العيب يلزمه الاجزاء التي حتى لو ترك اجزاء ليس يكون العقاب
 عرفا وشرا فاعلم هذا عفا ان لزوم الاعتناء به ولا الامور
 ثبت هذا فقول الله تعالى مالك ما كنت كرجل من اجدة
 العالم وان نصرت كقفا شاد وادرا فاذا ثبت لك الملك العقاب
 في هذا كان ترك الامور موجبا للعقاب فاطنك في ترك امر من
 او بعدك من العدم وادرك عليك شايب العدم وظللة الدليل
 ان ترك الامور معصية عما دلة وعقلا اما العادة فكما جسد واستقام
 كلامهم منها قوله الحاشي بنى ترك الامور معصية والعصيان
 سبب للعقاب فكان الامر موجبا للدمعصية والعقاب فاعلم
 ترك الامور ولا تعني بالوجوب شيئا هذا كما العقل فما اشار اليه
 وتبينه كمن وهذا كمن ليس شين وانما شئ بهم الشاعر الذي يورث
 كما سيستدوا به شيم ولا مرنك بلام الحارة وفي بعض النسخ بلام
 فتنعريف حال القصار عليك والاضار بورك الصبر المقصود ان
 افاض شايب جمع الشوب وهو اول مطر في اول العدم وانشأ
 ومقدمها فقص الامور الفعل لا يقتضيه التكرار وهذا قلنا قوله
 حكي في نطقها الوكيل ثم تزوجها الوكيل ليس الوكيل ان

9

على الفور وكذلك تلك الامارة الزكوة وهو قوله تعالى واتوا الزكوة
وتصدقوه الفطر وهو قوله عليه السلام ادوا عن كل واحد منكم الفطر
وهو قوله عليه السلام ما سققت السماء فقيمة العشر كل واحد منها غلقة
عن الوقت فلهذا لا يصح بيانها في غير مفرط اي مقصر وفيها اذام
لحوالي نصد الزكوة ولم يؤد زكوة حتى هلك النصد سقط الواجب
لانه غير مقصر في تأخيرها وكذلك سقط العشر هلاك الخادم
صدقة الفطر فانها لا تسقط بذهاب ثمنها بل بشكركا احلاق
لفظ الكفاية صفة الفطر فانها لا تسقط كذا يشكر به
تفريغ سقوط الواجب ان لا يملك عن الوقت وان جعلنا
فذلك اوصى الاشكال فانظرت ان النص لو اورد في عشره قوله
وانوا حضروكم حفصا ومعه قد برقت ذكركم في اريد الحق
كان يصح قايه على الساكنين يوم الحصد وكان ذلك واجبا لهم

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[Faint handwritten Arabic script visible through the paper.]

أما في وقت الصلاة في وقت الصلاة
 والقصاص على من لا يفتي في وقت الصلاة
 لا يجوز له أن يفتي في وقت الصلاة
 ولا يجوز له أن يفتي في وقت الصلاة
 ولا يجوز له أن يفتي في وقت الصلاة
 ولا يجوز له أن يفتي في وقت الصلاة

يؤخذ في وقت حق انتهى إلى غير وقت ذلك الحيز الأول لا بأس به
 التاخير عن ذلك لا يفتي به لا مطلقا عنه لعل هذا كان قولهم
 أداء المصرا لا الثانية نصف الاطلاق بدو وان الحكم مرة وجودا
 وعند مناقله ما بالوقت فوعلى نوع يكون الوقت طرفا
 للتعليق كالوقت للصلاة فوالوقت لا يفتي به الوقت بالغير كالصلاة في الصلاة
 على غير زمانه لا يفتي به في الصلاة بالصلوة في غير وقتها ان يكون الوقت
 لم يكن يفتي به عن اداء الفعل ومن حكم هذا النوع ان يكون
 فيه لا يفتي به وجوب فعله عرفه من حيث هو لو كان في الصلاة
 كذا كذا وكذا في وقت الظاهر لم يفتي به من حكم الوقت الذي جعل
 الوقت ظرفا له ومن حكمه ان حكم وقت الظاهر ان وجوب الصلاة
 فيه لا يفتي به صلاة اخرى حتى لو شغل جميع وقت الظاهر بغير
 الظاهر يجوز فان قلت هذا الحكم مستغنى عنه بالحكم الاول كان
 وجوب الشيء يستلزم صحة فعله جازا ان يراحم الواجب واجبا لغيره

في وقت الصلاة في وقت الصلاة
 والقصاص على من لا يفتي في وقت الصلاة
 لا يجوز له أن يفتي في وقت الصلاة
 ولا يجوز له أن يفتي في وقت الصلاة
 ولا يجوز له أن يفتي في وقت الصلاة
 ولا يجوز له أن يفتي في وقت الصلاة

أما في وقت الصلاة في وقت الصلاة
 والقصاص على من لا يفتي في وقت الصلاة
 لا يجوز له أن يفتي في وقت الصلاة
 ولا يجوز له أن يفتي في وقت الصلاة
 ولا يجوز له أن يفتي في وقت الصلاة
 ولا يجوز له أن يفتي في وقت الصلاة

في وقت الصلاة في وقت الصلاة
 والقصاص على من لا يفتي في وقت الصلاة
 لا يجوز له أن يفتي في وقت الصلاة
 ولا يجوز له أن يفتي في وقت الصلاة
 ولا يجوز له أن يفتي في وقت الصلاة
 ولا يجوز له أن يفتي في وقت الصلاة

[illegible]

ولا يبرح معه لاصوة وفوقه صوة اخرى مطلقين وليا
النصوة والواجب من ان يبرح قوله حتى لو شغل جميع وقت
لا يبرح ان يترك الحكم فاعلم ان الصوة فيه قوله ومن حكمه ان يترك
المأمورية الان يترك جميعه ولا يترك وقت وصا في وقت معين
فهم الفعل في وقت لا يترك ان يترك ان يترك في وقت معين
المرجع في وقت معين والوقت والوقت في وقت معين
توسعة فارت شريطا زمانا وهو سعة ولا يترك في وقت معين
بغير قصد ولا يترك في وقت معين ولا يترك في وقت معين

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

الوقت ولأنه الثاني ما يكون الوقت معناه البرزخ والوقت مثل الصوم
 ولا يتغير به الوقت وهو اليوم ومعناه الشيء ما يقدر بمرور الوقت
 ولا يزداد منها الوقت الذي يستغرق الفعل في الصوم ولا يغير
 عنه ويغني به ويقبل بطول وقصر يقصره في زمانه يوم علم
 قسرين ما يكون الوقت متغيرا به وما لم يغير الوقت فحين
 النوم الأول من حكمه لا يصح حكم الصوم من الشرع وأما في ذلك
 للصوم وقتا كرمضان لا يجب غيره أي غير ذلك الصوم في ذلك
 الوقت حتى لا نذكر في رمضان يصح ولا يجب فيه إرادة المندرج
 وهذا لأنه لم يسم الوقت صوابا وليس له حكمة الشرع
 فتعين ما وجب شرعا ولا يجب فيه إرادة غيره ولا يجوز أن غيره
 فيه أي غير صوم رمضان في هذا الوقت لا يغيره شرعا لهذا
 الصوم حتى لا يصح بل يقيم لو وقع ما كره في رمضان عروا
 آخر كصوم القضاء والكفارة يقيم عن رمضان لأنما نوى من
 الشرع لما عجز المسلم أصوما يصح إذا أراد الكراهة يغير صفة
 يترك عليه هذا كمن أخر نفسه للحاجة في إطالة فقصده التبرع
 لم يكن تبرعا كان كفارة وكمن باء عينا وشرا بهتت قبله
 عينا

الوقت ولأنه الثاني ما يكون الوقت معناه البرزخ والوقت مثل الصوم
 ولا يتغير به الوقت وهو اليوم ومعناه الشيء ما يقدر بمرور الوقت
 ولا يزداد منها الوقت الذي يستغرق الفعل في الصوم ولا يغير
 عنه ويغني به ويقبل بطول وقصر يقصره في زمانه يوم علم
 قسرين ما يكون الوقت متغيرا به وما لم يغير الوقت فحين
 النوم الأول من حكمه لا يصح حكم الصوم من الشرع وأما في ذلك
 للصوم وقتا كرمضان لا يجب غيره أي غير ذلك الصوم في ذلك
 الوقت حتى لا نذكر في رمضان يصح ولا يجب فيه إرادة المندرج
 وهذا لأنه لم يسم الوقت صوابا وليس له حكمة الشرع
 فتعين ما وجب شرعا ولا يجب فيه إرادة غيره ولا يجوز أن غيره
 فيه أي غير صوم رمضان في هذا الوقت لا يغيره شرعا لهذا
 الصوم حتى لا يصح بل يقيم لو وقع ما كره في رمضان عروا
 آخر كصوم القضاء والكفارة يقيم عن رمضان لأنما نوى من
 الشرع لما عجز المسلم أصوما يصح إذا أراد الكراهة يغير صفة
 يترك عليه هذا كمن أخر نفسه للحاجة في إطالة فقصده التبرع
 لم يكن تبرعا كان كفارة وكمن باء عينا وشرا بهتت قبله
 عينا

[illegible]

الطهور وهو مرقم عن رمضان لأنه لما بعين له رمضان أصيب عطلق
الأمم والخطأ في الوصف كالمعين في مكان يقال باسم الجنس والنوع
كإيمانهم العلم فإن قيل لو نودي بيا أبا عبد الله أو بإبراهيم وهو منفرد في
الناد كان قتل بإبراهيم وقال بالخطأ في الوصف كما لو نودي بالرجل
أبيض وهو منفرد في النادر مما بها الرجل الأسود يتنا هذا لا يثبت
بطريق الجنس الذي يصح استعماله قوله ولا يسقط أصل التنية
جواب من يقول بالجنس الوقت لصوم رمضان شيخي لا يسقط أصل
التنية وينادي بالتنية من الصحيح للقيم فلما بقوله ولا يسقط أصل
التنية كما قال في حرمه لا الأصل ما لا يصح صوما إلا التنية لأن الصوم
شرعا هو الامساك عن الأكل والشرب لجماع بني آدم في التنية فإذا
شئ من هذه التنية لم يكن صوما كما إذا لم يكن الامساك في التنية
ولغاثلان يقول هذا الدليل غير المندعي فإن من شرط التنية
يقول الصوم شرعا هو الامساك عن المفطراتها الخمسة ويمكن أن
يقال هذا حاصل قوله عليه السلام لا صيام لمن لم يترك الصيام من الليل
نفى الصيام بدو التنية مع الأصل ما لا يوجد بدونها فعلم أن
الصوم مع التنية لا يوجب مقدما للبدل عند وقت تقديره وإنما
أشترط التنية لأن الصوم لما يكون مع التنية لا نية عبادة ولا هبة

۱- **توضیح** : این کتاب
 ۲- **توضیح** : این کتاب
 ۳- **توضیح** : این کتاب
 ۴- **توضیح** : این کتاب
 ۵- **توضیح** : این کتاب
 ۶- **توضیح** : این کتاب
 ۷- **توضیح** : این کتاب
 ۸- **توضیح** : این کتاب
 ۹- **توضیح** : این کتاب
 ۱۰- **توضیح** : این کتاب

النسبة يمتناع عن العادة قال الله تعالى في ما رزقنا لا يعبد الله
فما أصيب له الشئ ولا خلاص بالنسبة يكون وإن لم يعين الشرع له
وقت فإنه لا يتعين الوقت له بتعيين العبد حتى لو عيّن من مباح
الفضاء ومضيان في غيرهما لا يعين للفضاء فيجوز فيه ما صوم
والنفل ويجوز قضاء رمضان فيه ما عيّن لها هذا إيمان أن الشئ
من نوعي العبادات لم يعين الشرع له وقتا كقضاء رمضان فإنه
ليس له وقت معين لأحلاق الأيام في قوله فوفاة من يوم آخر
قوله فإنه لا يتعين الوقت له بتعيين العبد لأنه تغير حكم الشرع من
الأطلاق إلى التعيين وليس ذلك للعبد قوله ومن حكم هذا النوع
والدائم يعين الشرع له وقتا لا يتغير بتعيين الميتة من الميت
بأن نوى قضاء رمضان مثلا ولا يكفّر ميتة مطبق الصوم المفروض
ومطبق القضاء فوجد المزارع لعدم تعيين الوقت لإشراعه ونقضه
كل صوم في كل يوم من الأيام قوله ثم للعبد أن يوجب شيئا على نفسه
موقفا أو غير موقت ولكن ليس له تغيير حكم الشرع له يوم من يومه
والعبد أن يوجب على نفسه شيئا لم يكن واجبا كيف لا يكون
أن يعين عليه بعض الواجبات وقتا مع إرادته في الأول فما كان يتعين
عضد الأوقات لتغير حكم الشرع في غير العبد لك وإمكانه أن يوجب

[illegible]

الاطلاق الثوري ولا
والإيراد على الإطلاق
أرجو الرجوع
على الدكتور الأديب
في سوقه يا نذر
أولاً في قديمها
لأنه قد تغيرت
حالياً من قبل
مئات السنين
الأصل

شيء على نفسه ولا وقت في عمل قوله تعالى العبداء والشرعهم على لا
وتقرروا وتحققوا في تعيين الوقت بتعيين العبد فاعلم بعد
أن العبدية لا توجب شيئا على نفسه في انقضاء العبدية فوجب على
الشرع ليس له تغييره ومثاله أي مثل أن الواجب على نفسه أن
من الشرع يحل له على نفسه ليس له تغيير حكم الشرع وهو كذا
فإن كان يصوم يوما يجب لزوم ذلك ويوصى به عن قضاء رمضان
كفارة جازية لأن الشرع جعل القضاء مطلقا فلا يمكن للعبد
بالتغيير تغيير ذلك اليوم ولقائل أن يقول إن في جواب اليوم
تجريد لفظ تغيير حكم الشرع لأن الشرع أطلق له لانا والشرع
في الجاه وفي الإيجاب التعمير يرتفع هذا الإطلاق عندنا كما
أصل الإيجاب فلا يكون له تغيير وصف الواجب ولا تنافي الوصف
لأنه ثابت لا يصل قوله ولا يلزم على هذا ما إذا كان اليوم
عن نقل شيء يقع عن المنع والاعتناء في جواب تغييره على
التعبد لمن كره وهو أن الشرع شرعه له النظم طلقا كالأقضاء
والكفر فضل أو لم يصور عن المنع ورد في النقل يلزم تغييره
بالتغيير في ذلك اليوم فالجواب أن العمل هو العبد وهو مستقر

قوله ولا وقت في عمل قوله تعالى العبداء والشرعهم على لا
وتقرروا وتحققوا في تعيين الوقت بتعيين العبد فاعلم بعد
أن العبدية لا توجب شيئا على نفسه في انقضاء العبدية فوجب على
الشرع ليس له تغييره ومثاله أي مثل أن الواجب على نفسه أن
من الشرع يحل له على نفسه ليس له تغيير حكم الشرع وهو كذا
فإن كان يصوم يوما يجب لزوم ذلك ويوصى به عن قضاء رمضان
كفارة جازية لأن الشرع جعل القضاء مطلقا فلا يمكن للعبد
بالتغيير تغيير ذلك اليوم ولقائل أن يقول إن في جواب اليوم
تجريد لفظ تغيير حكم الشرع لأن الشرع أطلق له لانا والشرع
في الجاه وفي الإيجاب التعمير يرتفع هذا الإطلاق عندنا كما
أصل الإيجاب فلا يكون له تغيير وصف الواجب ولا تنافي الوصف
لأنه ثابت لا يصل قوله ولا يلزم على هذا ما إذا كان اليوم
عن نقل شيء يقع عن المنع والاعتناء في جواب تغييره على
التعبد لمن كره وهو أن الشرع شرعه له النظم طلقا كالأقضاء
والكفر فضل أو لم يصور عن المنع ورد في النقل يلزم تغييره
بالتغيير في ذلك اليوم فالجواب أن العمل هو العبد وهو مستقر

قوله ولا وقت في عمل قوله تعالى العبداء والشرعهم على لا
وتقرروا وتحققوا في تعيين الوقت بتعيين العبد فاعلم بعد
أن العبدية لا توجب شيئا على نفسه في انقضاء العبدية فوجب على
الشرع ليس له تغييره ومثاله أي مثل أن الواجب على نفسه أن
من الشرع يحل له على نفسه ليس له تغيير حكم الشرع وهو كذا
فإن كان يصوم يوما يجب لزوم ذلك ويوصى به عن قضاء رمضان
كفارة جازية لأن الشرع جعل القضاء مطلقا فلا يمكن للعبد
بالتغيير تغيير ذلك اليوم ولقائل أن يقول إن في جواب اليوم
تجريد لفظ تغيير حكم الشرع لأن الشرع أطلق له لانا والشرع
في الجاه وفي الإيجاب التعمير يرتفع هذا الإطلاق عندنا كما
أصل الإيجاب فلا يكون له تغيير وصف الواجب ولا تنافي الوصف
لأنه ثابت لا يصل قوله ولا يلزم على هذا ما إذا كان اليوم
عن نقل شيء يقع عن المنع والاعتناء في جواب تغييره على
التعبد لمن كره وهو أن الشرع شرعه له النظم طلقا كالأقضاء
والكفر فضل أو لم يصور عن المنع ورد في النقل يلزم تغييره
بالتغيير في ذلك اليوم فالجواب أن العمل هو العبد وهو مستقر

ذَلِكَ أَيُّهَا الْحَكِيمُ حَسْبُكَ أَيُّهَا الْمَأْمُورُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى قُلْ إِنَّ اللَّهَ

لَا يَمُرُّ بِالْفِتْنَةِ وَالْمَكْرِ ثُمَّ نَمُورِهِ وَجْهٌ لِحْشَةٍ بَعْدَ حَسَنِ

فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْفَعَهُ اللَّهُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ فَلْيُفَضِّلْهُ

وَعَسَى أَنْ يَكُونَ مَعَكُمْ حِجَابُ الْحِجَابِ

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِكْرًا لِّعِبَادِنَا إِنَّهُ لَكَادِمٌ

وَأَمَّا الْفُلُ فَأُرْسِلَتْ بِرَحْمَةٍ مِنَّا لِيُبَيِّنَ مَا بَيْنَ أَيْمَانِهِ هَذِهِ وَأَيْمَانِ ذُو الْأُنْثَىٰ هَذِهِ ۚ فَيَقْبِضُوا عَلَىٰ الْأُتْرَاقِ فَكَانَ صَرْفًا بَيْنَ عِزَّةٍ لِّمَوْلَانَا وَعَدْوٍ مِّنْهُنَّ يَتْلَوْنَ ۚ

سأولئك يا أيها الصديقون الذين هم في بيوتهم يعطيهم الله ما يشاء

علم وجہ منزل و مقصود و حسین و علی بن ابی طالب علیہ السلام

الشيء ان اذا وجب على العبد اداءه لا يسقط الالباء وهذا في

لا ينفصل إلا بالأداء، لا يتأخر في مطلقه التوسيم وإنما يتأخر في

حد قهبره و نه ایچتمل اسقو طمن المکلف مثل ایمان مالیه

نَعْلَمُ بِمَقْصِدِ الرَّسُولِ بِإِيمَانٍ هَمَّشَا الْقَصْدَ بِمَا أَثَارَ الْإِيمَانَ الْقَرَارَ

بِاسْمِهِ وَتَصَدَّقُ بِالْقَلْبِ وَالتَّصَدِّيقِ رُكْنِ صَلَاتِكَ لَا تَعْمَلُ نَسْطُ

الحال والقرار يسقط بعد ذلك، حتى أن من روى على جبره كنه

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله في قوله تعالى

فانما في حاله

الحق المكنون

[illegible]

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم من أجلّ وأعز الكتب، وهدانا لهذا السبيل، وما كنا لنهتدي لولا أن يرشدنا الله.

مجلس الشورى

وہی ہے جس نے ان کو اپنا گھر بنا لیا۔

1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 26

الكل على لسانه وقلبه مطمئن بالإيمان كان مؤثرا واختلوا في
الأقرار فالحق قنوت من صحبنا على أن الإيمان هو التصديق
والأقرار بالسمان بشرط الجزاء والإحكام في الدنيا حتى أن صدق
بقلبه ولم يقر بلسانه مع التمكن على البيان كان مؤثرا عند الله
وقال كثير من أصحابنا الإيمان هو التصديق والأقرار لا يذكران
يسقط بعد الأقرار فعد هؤلاء من صدق وتولا الأقرار
بغير عنه لم يكن مؤثرا عند الله تعالى وعلى القوي من الأقرار
السقوط كذا في الأكره بخلاف التصديق وهذا لا ينكره إلا بضطر
إلى تبديل الأقرار لا إلى التصديق فإذن يسقط الأقرار ولا
يسقط التصديق وأما ما يحتج به السقوط كالصلوة والزكاة و
الصوم فهو يسقط بالأدائياتان للامور به أو باستيفاء الأركان
يسقط الصلوة عند صراخ الجبض ونحوها فعد هذا قننا ذا
وجبت الصلوة في أول الوقت يسقط الواجب بالأدائيات
لجئون والجبض والرفاس في آخر الوقت باعتبار أن الشريعة
عند هذه العوارض ولا يسقط بغير الوقت حتى يحل القضاء
إذا فات ولا بعد ذلك حتى يحل عليه التيمم ولا بعد العلم باليأس
حتى يخرج من الصلاة قائما أو يتم الركوع والسجدة وبين أن يصل

الكل على لسانه وقلبه مطمئن بالإيمان كان مؤثرا واختلوا في
الأقرار فالحق قنوت من صحبنا على أن الإيمان هو التصديق
والأقرار بالسمان بشرط الجزاء والإحكام في الدنيا حتى أن صدق
بقلبه ولم يقر بلسانه مع التمكن على البيان كان مؤثرا عند الله
وقال كثير من أصحابنا الإيمان هو التصديق والأقرار لا يذكران
يسقط بعد الأقرار فعد هؤلاء من صدق وتولا الأقرار
بغير عنه لم يكن مؤثرا عند الله تعالى وعلى القوي من الأقرار
السقوط كذا في الأكره بخلاف التصديق وهذا لا ينكره إلا بضطر
إلى تبديل الأقرار لا إلى التصديق فإذن يسقط الأقرار ولا
يسقط التصديق وأما ما يحتج به السقوط كالصلوة والزكاة و
الصوم فهو يسقط بالأدائياتان للامور به أو باستيفاء الأركان
يسقط الصلوة عند صراخ الجبض ونحوها فعد هذا قننا ذا
وجبت الصلوة في أول الوقت يسقط الواجب بالأدائيات
لجئون والجبض والرفاس في آخر الوقت باعتبار أن الشريعة
عند هذه العوارض ولا يسقط بغير الوقت حتى يحل القضاء
إذا فات ولا بعد ذلك حتى يحل عليه التيمم ولا بعد العلم باليأس
حتى يخرج من الصلاة قائما أو يتم الركوع والسجدة وبين أن يصل
الكل على لسانه وقلبه مطمئن بالإيمان كان مؤثرا واختلوا في
الأقرار فالحق قنوت من صحبنا على أن الإيمان هو التصديق
والأقرار بالسمان بشرط الجزاء والإحكام في الدنيا حتى أن صدق
بقلبه ولم يقر بلسانه مع التمكن على البيان كان مؤثرا عند الله
وقال كثير من أصحابنا الإيمان هو التصديق والأقرار لا يذكران
يسقط بعد الأقرار فعد هؤلاء من صدق وتولا الأقرار
بغير عنه لم يكن مؤثرا عند الله تعالى وعلى القوي من الأقرار
السقوط كذا في الأكره بخلاف التصديق وهذا لا ينكره إلا بضطر
إلى تبديل الأقرار لا إلى التصديق فإذن يسقط الأقرار ولا
يسقط التصديق وأما ما يحتج به السقوط كالصلوة والزكاة و
الصوم فهو يسقط بالأدائياتان للامور به أو باستيفاء الأركان
يسقط الصلوة عند صراخ الجبض ونحوها فعد هذا قننا ذا
وجبت الصلوة في أول الوقت يسقط الواجب بالأدائيات
لجئون والجبض والرفاس في آخر الوقت باعتبار أن الشريعة
عند هذه العوارض ولا يسقط بغير الوقت حتى يحل القضاء
إذا فات ولا بعد ذلك حتى يحل عليه التيمم ولا بعد العلم باليأس
حتى يخرج من الصلاة قائما أو يتم الركوع والسجدة وبين أن يصل

ق عدا ويؤديه بما بالاياء ولا ينجوها كما في السنب والقيلة
 ولا لآذاه على ترك الصلوة فان قيل ما من خل قوله ولا يسقط
 بضيق الوقت وان لا يصلح عطفاً على قوله سقط الواجب
 لا يقترب على انما يحتمل السقوط بسقط بشيئين بالاداء
 او باسقاط الامر قلت جان يكون متفرعاً على لان قوله فهو
 يسقط بالاداء او باسقاط الامر بقيد المحصر فجو كسائر
 مواضع التغليب وجان يكون تأييد السقوط الواجب باعتبار
 التخصيص ونحوها النوع الثاني من المأمور به ما يكون بحسن بواسطة
 فهو وذلك مثل السمع الى الجملة ما مود به بقوله تعاداة
 في ذكر الله وذكر ربه ونحوه وللصلوة ما مود به بقوله
 فاعسلوا وجوهكم لا يترافى السمع ليس بحسن في نفسه لا
 منتهى ونقل اقدام وانما حسن بواسطة كون مقتضياً الى
 أداء الجملة والوضوء تبرده نظير وذلك ليس بحسن بذاته
 ليس فيه معنى بعدة وانما حسن بواسطة كون مقتضياً الى
 وحكم هذا النوع ان يسقط بسقوط ثالث الواسعة حتى السمع لا
 على ان لا معنى على الجملة والوضوء على ان لا سلبه على فوسعي الجمع
 غير انهما في موضع آخر فبما قاله المصنف عليه السلام وان كان

فإن جاءكم بكون نسمة ما فتعشروا كل ذلك لوالديها، فاحذروا الله

الصلوة يجب عليه أو صوم أو زكاة أو فدية عند وجوب

الصلوة لا يجب عليها لمن لا يملك العقل والبدن ولا من كان في حال الجنون أو السكندر أو السكر أو النوم أو الغيبوبة أو غيرها من هذه الأحوال.

انواعی از تحسین لغوی که اینجانب خود را در انقضای مطالب این اثر بعد

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيُغْفِرَنَّ لَكُمْ أَسْفَارَكُمْ وَلَيَرْضَاكُمْ رِضًا وَجَدًّا

و شرب ثمره و انحصار بیش از حد آنما حرام و بواسطه زهر لفظی بحکم

افضل وكذلك في الجهاد تحريمه لئلا يولد وتغيب في العباد والمسلمين

حسرتی فیه فان علیہ السلام اکل من ثمره ان الرب یعون مشا خیر

وَبَشِّرِ الصَّالِحِينَ الَّذِينَ إِذَا أُتُوا بِالْحَبْرِ قَالُوا هَذَا عَمَلُيَ الَّذِي كُنْتُ عَمِلْتُ

لَفَا حَسْبُ لَدُنْمُ شَرِّهِمْ وَأَعْلَافُ كَيْتَلَمَقٍ فَلْيَوْفُوا نَعْدَمِ الْوَاسِعَةِ

فأجابته وفتنه فمروا به في ذلك ما لم يروا له من قبل ولا يروونه له

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم من أجلّ الكتب وأجلّها، ومن أجلّ النعم والهدى، ومن أجلّ ما لا يحصى ولا يحد.

تاریخ ۱۳۰۲

[illegible][illegible]

وَمَا يَكْفُرُ بِهِ إِلَّا الْأَقَلُّ مِنَ النَّاسِ وَمَا يَكْفُرُ بِهِ إِلَّا الْأَقَلُّ مِنَ النَّاسِ وَمَا يَكْفُرُ بِهِ إِلَّا الْأَقَلُّ مِنَ النَّاسِ

وَقَدْ كُنَّا مِنْ أَفْوَاجٍ
مُتَفَرِّقِينَ
فَلَمَّا كُنَّا فِيهَا
خَصَّصْنَا لَهَا أَنْفَاسًا
مُتَعَدَّةً لَهَا فِي خَلْقِهَا
وَأَنْفُسًا كُنَّا فِيهَا
مُتَجَمِّعِينَ

[illegible]

شاعت بمكة الحجة وقد فصلت صوة الحجة على صفة
 سبع وعشرين درجة فانظر به الحديث وكذلك (صوفية)
 بقوله على السلام بلوان بالبيت صلوته وامنوه ^{في البيت}
 لا يجوز ^{في البيت} لكنه ^{في البيت} في ما لم ^{في البيت} وان شئ وجعلوا صلوته واجباً بالبيت
 وقد سئل ^{في البيت} كراهة ما قبلت الاموال ^{في البيت} بالصلوة مطلقاً عن صفة
 فهو ^{في البيت} عده ^{في البيت} مطلقاً عن صفة التوجه فكان ^{في البيت} اذ اعم ^{في البيت} كما
 رآه كماله ^{في البيت} لا كماله ^{في البيت} بل ان يولي به على صفة ارجا قلت
 الاموال ^{في البيت} الصور بان جعل ^{في البيت} الصلوة في حق نفسه ^{في البيت} وشيئها
 وكيف ^{في البيت} هو ^{في البيت} الطواف ^{في البيت} وكل ^{في البيت} هذا ^{في البيت} وان حول البيت ^{في البيت} لكن جعل
 في حق الشرائط ^{في البيت} والكيفية ^{في البيت} وانما ^{في البيت} في الشرع ^{في البيت} حقها ^{في البيت} ولا
 بها ^{في البيت} عليهما ^{في البيت} بان ^{في البيت} في فعل النبي ^{في البيت} عليه السلام ^{في البيت} وفعله ^{في البيت} كان ^{في البيت} على
 صفة ^{في البيت} الحجة ^{في البيت} الصلوة ^{في البيت} وصفة ^{في البيت} لها ^{في البيت} في الطواف ^{في البيت} الا ان فعل
 النبي ^{في البيت} عليه السلام ^{في البيت} وقد ^{في البيت} بين ^{في البيت} بعض ^{في البيت} ما ^{في البيت} بالتواتر ^{في البيت} وبعضها ^{في البيت} بالشهر
 وبعضها ^{في البيت} لا ^{في البيت} فلا ^{في البيت} يتفاوت ^{في البيت} لو ^{في البيت} حق ^{في البيت} الصلوة ^{في البيت} وغيرها ^{في البيت} وما ^{في البيت} و
 وسبب ^{في البيت} قوله ^{في البيت} اسلام ^{في البيت} سبع ^{في البيت} صلوات ^{في البيت} نفسه ^{في البيت} العقد ^{في البيت} اشهر ^{في البيت} تسيم
 الغصبة ^{في البيت} العينة ^{في البيت} الغصبة ^{في البيت} كما ^{في البيت} عجب ^{في البيت} ما ^{في البيت} اشارة ^{في البيت} الى ^{في البيت} الاد ^{في البيت} وان ^{في البيت} ما ^{في البيت} على ^{في البيت} لو
 من ^{في البيت} حقوق ^{في البيت} الله ^{في البيت} تعالى ^{في البيت} الصلوة ^{في البيت} بالحق ^{في البيت} والطواف ^{في البيت} بالصلوة ^{في البيت} من ^{في البيت} حقوق ^{في البيت} الله ^{في البيت} تعالى

[illegible]

القصص يتأخر لهم بأن قيل المسألة عند الغاصب واستغنى بالنية
بالاستعمال حال المسألة في هذا الغاصب فيتمتع بغيره في التلفد
في وقت أو مشغولاً بالجمانية بأن تمتع طرفاً من الناس عند الغاصب
فاستحق بها طرفاً فصاحبها وكذلك أدلة الديون الداهية الزبوة وكما
الجمانية التي وجبت ديناً عليه في الميراث الذي تركه ما إذا علم ولم يرد
المجلس فليس له ولا في الرجوع وفي التقييد بعد العلم شك في
الشارة إلى أنه في عمله ذلك لا يكون هذا أدلة قاصرة وهو قاصر في
الصورين قيل إنما نقيد بالتحقق القصور والأول في أدلة العلم
فالمستوفاه مع ذلك ولم يرد مكيروا كما لا ينفرد صاحب
الحق عن وصفه في دعوى يجوز بالزبوة وهذا بمنزلة تسليم المبيع
المعيب إلى شرط المأثم البراءة فإنه أدلة كما لا ينفرد في دعوى عن المأثم
فمن كونه لا بد أنكم ما يستدعي بقاء الوصف الذي وجب عليه
ولا يترفع في فواته هنا فإن يجوز به صاحب الحق فثبت له ليس
بشرط كونه أدلة قاصرة وإنما هو شرط لصحة رد العين إذا كانت
قائمة بغيره بشرط إذا كانت هناك عند في يوسف بن قاندر في
بعض القيس ليس له في الإيفاء ولا في الزبوة الزبوة إذا علم
صاحب الحق فالظاهر أنه لا يجوز له فلا يتحقق الأدلة القاصرة

[illegible]

فصل في الصلاة المكتوبة
 والصلوة المكتوبة هي التي يقرأ فيها الحمد والقلادة
 والصلوة المكتوبة هي التي يقرأ فيها الحمد والقلادة
 والصلوة المكتوبة هي التي يقرأ فيها الحمد والقلادة
 والصلوة المكتوبة هي التي يقرأ فيها الحمد والقلادة

سبعة وهذه السائل على الشغل الأول في ذكرها جبراً بقصدها بالمشتر
 ففي الوحيات جعل الشرع سجدة قال سبحانه ولا تكون منها فدا ولا تروا
 منها الجنب سجدة السجدة وخبر القصص اللاريم يترك واجب من وجبات
 الصلوة فأنقذها لما تجب سجدة السجدة وتترك واجباً مثل لغة الصلوة
 صورة ومعية وكما مثل الأربعة فيصير أثناء الصلوة الأربعة
 السجدة السجدة في الأولى من فضلهما في الثانية والثالثة هما
 الأخيرة من تركها في الأولى من الفضائل مستحبة في الأخيرة من فضائل
 تركها في الأولى من فضائلها في الأخيرة من تركها في جميع الصلوة
 تجب سجدة السجدة في كل ركعة ركعتين من ركعتين من ركعتين
 السجدة وتقصير لفاتحة لأن في سورة الفاتحة وجبة وقراءة سورة
 غير وجبة وركعتين من ركعتين من ركعتين من ركعتين من ركعتين
 ركعتين من ركعتين من ركعتين من ركعتين من ركعتين من ركعتين
 أن السجدة أن تقصير عنها شبهة الأداء لأن موضع الركعة جميع
 الصلوة لا تلازم قوله تعالى فاقروا ما ليس من القرآن في الصلاة
 في الصلوة والشفع الأول فيثبت للقرآن في الركعة وهو
 قطع فيثبت للشفع الثاني شبهة كونه عملاً للقرآن في الركعة
 قضاء ما يشبهه الأداء وما لم يقرأ في ركعة في الأخيرة من

فصل في الصلاة المكتوبة
 والصلوة المكتوبة هي التي يقرأ فيها الحمد والقلادة
 والصلوة المكتوبة هي التي يقرأ فيها الحمد والقلادة
 والصلوة المكتوبة هي التي يقرأ فيها الحمد والقلادة
 والصلوة المكتوبة هي التي يقرأ فيها الحمد والقلادة

فصل في الصلاة المكتوبة
 والصلوة المكتوبة هي التي يقرأ فيها الحمد والقلادة
 والصلوة المكتوبة هي التي يقرأ فيها الحمد والقلادة
 والصلوة المكتوبة هي التي يقرأ فيها الحمد والقلادة
 والصلوة المكتوبة هي التي يقرأ فيها الحمد والقلادة

على سبيل الاحدية طحايا بقوله عليه السلام لاصولة الابحاج
 الكعابك ذاكنت شرحها لا بطريق التفسير لم يسم في هذا
 لان نقصان صحتها من النقص في الوجود اعني انما هو
 في جميع تركها واسا في تركها في خلاف المشرع كذا قالوا
 فلما تحب سجدة السهو اذا سهر في الصلاة بين ان تذكر تكبيرا على وجه
 به الفقهاء من قراءة الفاتحة في الاخيرين وسبح في الواقف
 واحدها وعلى هذا لو ادري زعموا في كذا في ذلك عند الفقهاء
 لاشي في على المذنب عند سجدة السهو لانه لا مثل لصفته الجود في سجدة
 حتى يترك سجدة السهو لانه على ما قال ذلك في جود النقصان بالمثل

يجوبه ولا لا قوله لو ادري زعموا كما انجيد في ذلك عند الفقهاء
 وانما يقيد به لانه اذا كان في يد يدي يديين ولم يكن عالما بان كان
 في ذلك كان لا يرضى الا وهو يطالب بالحيث احسنا في الوصف
 وانما قال عند سجدة السهو لانه هو العاقل في القياس انما هو يوسف
 فهو بالاحتمال سواء هذيان بعض مثل ما قيل في الجود لانه
 من في الوصف كانه القدر في الموضوع في الوصف في الوصف
 سلم العدم بما لم يسم في غير الغاية من الغاية في الوصف في الوصف
 هناك عند المشتري والمقصود في قول القائل في الوصف في الوصف

على سبيل الاحدية طحايا بقوله عليه السلام لاصولة الابحاج
 الكعابك ذاكنت شرحها لا بطريق التفسير لم يسم في هذا
 لان نقصان صحتها من النقص في الوجود اعني انما هو
 في جميع تركها واسا في تركها في خلاف المشرع كذا قالوا
 فلما تحب سجدة السهو اذا سهر في الصلاة بين ان تذكر تكبيرا على وجه
 به الفقهاء من قراءة الفاتحة في الاخيرين وسبح في الواقف
 واحدها وعلى هذا لو ادري زعموا في كذا في ذلك عند الفقهاء
 لاشي في على المذنب عند سجدة السهو لانه لا مثل لصفته الجود في سجدة
 حتى يترك سجدة السهو لانه على ما قال ذلك في جود النقصان بالمثل
 يجوبه ولا لا قوله لو ادري زعموا كما انجيد في ذلك عند الفقهاء
 وانما يقيد به لانه اذا كان في يد يدي يديين ولم يكن عالما بان كان
 في ذلك كان لا يرضى الا وهو يطالب بالحيث احسنا في الوصف
 وانما قال عند سجدة السهو لانه هو العاقل في القياس انما هو يوسف
 فهو بالاحتمال سواء هذيان بعض مثل ما قيل في الجود لانه
 من في الوصف كانه القدر في الموضوع في الوصف في الوصف
 سلم العدم بما لم يسم في غير الغاية من الغاية في الوصف في الوصف
 هناك عند المشتري والمقصود في قول القائل في الوصف في الوصف

على سبيل الاحدية طحايا بقوله عليه السلام لاصولة الابحاج
 الكعابك ذاكنت شرحها لا بطريق التفسير لم يسم في هذا
 لان نقصان صحتها من النقص في الوجود اعني انما هو
 في جميع تركها واسا في تركها في خلاف المشرع كذا قالوا
 فلما تحب سجدة السهو اذا سهر في الصلاة بين ان تذكر تكبيرا على وجه
 به الفقهاء من قراءة الفاتحة في الاخيرين وسبح في الواقف
 واحدها وعلى هذا لو ادري زعموا في كذا في ذلك عند الفقهاء
 لاشي في على المذنب عند سجدة السهو لانه لا مثل لصفته الجود في سجدة
 حتى يترك سجدة السهو لانه على ما قال ذلك في جود النقصان بالمثل

من انهما كان لوجود أصل لاداء وان قتل تلك الجنان ليس له الجلاء
الاول تبين براد هذه المسئلة وما بعدها في هذا المقام بشكل
عطف ظاهر على السابق للتفرقة على الأصل المذكور وهو ان
جبر النقصان بالمثل لا يجوز به ولا يسقط وليس في هذه المسئلة جبر
النقصان بالمثل ولا يسقط بل هو امر ثالث وهو وجوب الإيمان
بالمثل وكوجوب استئنفه فلا وجه لبرادها فيه لا في جبر
توكها فيه التفتت في المؤدى القاصرا أو القصر في التفتت في
التسليم والحكم المذكور في جبر النقصان وسقوط فيما اذا بقى
المؤدى مستلزما يدعيه أو لم يكن في حق وجوب الإيمان وجوب الضمان
الاداء الخاص حتى يكون المؤدى من الزروع قائما ولم يعلم
بنقصانه وقت التسليم ثم سلم كان له في بعض التسليم لئلا
حقوق الله تعالى حكم هو المذكور ولا وضيق أو وجيفه وهو أبو
إذا دعي خمسة أو وضيق الزكوة كما في مسقط من الوجوب
واكتد بكرة قوله فصار كأنه لم يوجد لاداء عند تبينه وقام
الاختلافية وذلك بناء على ان كون مباهلهم عند ما علم
فلا منه تمام التسليم وعندها منزلة الاستحقاق في تمام المؤدى
قوله والنقصان المذكور في حاشية فعلم عند القاص فان كانت الالاف

الذات لكونه لا يوجب له ان يحدث بغيره متقومه صيرت حق ذلك
ما كان وجد لا ترى ان تبدل الاسم وفارق اعظم المقاصد
الشي انما يقوم بحدوثه ومعناه وجهه في الصفة قائم من
كل وجه فيخرج على اصل الذي هو فانه من وجه ولا يفعل
سبب الملك من حيث ان في طور بل من حيث ان حد الصفة
قوله ونوعه صفة فتمت صفة وراها لو توافقت في ذاتها
فونشاء قد يجب لا ينقطع حتى لا يلف في ظهور الرواية وكل الروايات
قطنا فغيره عز لا ينقطع من الملك في ظاهر الرواية
هذه عدة مسائل في الحاشية من مسائل الغصب المحرر عند المحققين
ايضا في الاولية والانتفاء في ذلك لا ليس في ما تغير فاحش وما
والنفس القصة فالتغير فاحش من كل وجه لا ترى الا في باقي
لا في احوالها والذات في وجهها في الصفة في الصفة وهو
الغيبه يكونه من زوايا حتى جرى فيه في ثوابه في الصفة واما في
المشاة في احوالها بعد الذوات في بقا المشاة من احوالها في
جيرة وكذلك ان الغصب قولا في غير لا في نفس في الاصل في الصفة
مقاصد الغزل وقد حصل المقصود به وكان في القطر في الغزل
المقصد بعد تغيره وكان الغزل انما يقصد به الغزل وقد حصل

9.

[illegible]

يشكر على هذه المسائل المشقة الساجدة لبق واسمها وصورتها
 وبمعناها وسبق من هذا أي ما تقدم من المفصولات فضع
 الغاصب في غير تغير فاحشاً يعبر صنفه ويجعل المصنوع
 الحلال حتى يزول عنه ملك المالك ويدخل في ملك الغاصب عندنا
 وعند الشافعي بغير تغير وهو الأصل والظاهر في ما نحن عليه لا يروى عنه
 مسألة المصنوع فإن المصنوع في تغير تغير فاحشاً أي على وجه
 تغير عنه وضم المصنوع عندنا والمرد من قوله يخرج من
 هذا مسألة المصنوع أن المصنوع يملك به ناقصه والظاهر
 الشافعي وعندنا يملك عندنا وانما زال القضاء لو بدلت راحته
 وذلك لأن الأصل بملكه هو التبعين لكونه صلباً كما زعم المصنوع
 في نفسه قائماً هو الواجب فلا بد من طرفة ملك الغاصب عندنا
 والاول قريب لهذا قال الشافعي لو ظهر العهد بمصنوع
 امتلك ضمناً من الغاصب كما يملك الى الميت ولو جازع الميت
 رد ما اخذ من قيمته العبد ولو اصاب المقتضا فزوعا كان وقاصر
 فالكا عمل منه تسليمه مثل الواجب في معنى كمن غصب تغير خطته
 فاستهلكها فمنه تغير خطته فيكون المؤذي مثلاً لا ولو
 كذلك الحكم في جميع تشكيلا وهي الكيلان كالخطه وتشكيلا

[illegible]

والله اعلم بالصواب

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

ولم يذوات كالزئبق والفضة وكوهما والعددية بتقديره كما يجوز
والبيض لقلة الشواهد بين أحاديها وأما غير مثلها فتشبه الحيوانا
التي قد تارة لا ياتن ثوب ثوب من جميع الوجوه وهذا يتفاوت فاقترن
الاحتمال وكذا تلك الحيوانا فلهذا وجبت القيمة عند هذا العين في
غير ذلك لتعدد رعاية المماثلة صورة ومغلبة تفاوت الفاحشة
بين اعتبارها وما تقتضيه من مثل معنى التقاوة في أصله فكانت
وهذا ما ذهب اليه وقال أهل المدينة يضمن مثله من حيثها
معدلا بالقيمة اعتبارا لرعاية المماثلة صورة ومعنى وأما القدر
فهو ما لا يخلو الواجب صورة ومما تارة معنى كمن خصته في ملكيت
فحين فهمت بالقيمة مثل الشاهد من حيث التقاوة لا من حيث الصورة
والأصل هو القضاء مما ملك الأداة بالمثل صورة ومعنى فإن فيه
رعاية حق المستحق صورة ومعنى قوله وعليه هذا قال أبو حنيفة إذا
تشبها فله المثل في يد من انقطع ذلك عن أي انسان ضمن قيمة يوم
فصوت لان الجهر عن تسليم المثل كما لا يما يظهروا عند الخصومة فله المثل
فصوت فلا يتحقق الجهر عن حصول المثل كما لا يمكن ان يحصل
فصل عند الخصومة وكان لا يحصل قبل الخصومة قوله فاما
لا مثل لا صورة ولا معنى لا يمكن الجهر عن القضاء فيه بالمثل

[illegible][illegible]

لا اله الا الله محمد رسول الله
والله اعلم بالصواب

الطلاق لا يقتل منكوحة الغيب ولا يوطئ حتى لو وطئ وجهه فان
 بضم الزوجة شيئا لا يخل ولا يقتل منكوحة ولا معة لا يمكن
 القضا فيه بالقتل فلذا لا يفسد منافع البضع للموكة للزوج اذا
 تلفت بالشبهة فبإطلاقة على الطلاق ولا يفسد البضع اذا تلف
 بمثل منكوحة الغيب ولا او تلفت بالوطئ صورة ذلك شهيد
 بالطاهر بثبوت بعد ادعوى الزوج مع ما يقع المقتضى بالبرقة انما
 شيئا عندها وعند الشافعي يصح ان تزوج مهر مثلها وكذلك
 اذا قتل رجل منكوحة رجل اخر لم يضمن المقتل شيئا للزوج عندنا
 وكذلك اذا وطئها بشي قول حتى لو وطئ وجهه انما يفسد
 وهو من وجوب العقر ثم على تعوير منفعة البضع لكن ابراه
 بطريق التقرير تصفقت فان قلت يشك هذا لاحتمال ما اذا كانت
 شهادة بانطلاق قبل الدخول فهم يصحون نصف المهر اذا
 قيل في جوابه انه لم يثبت ذلك فحقها التلغو عليه هو الخيم لان
 خيمته من قبل فاشل تاما ولا يعزونه بل يعزونه نصف المسمى والكاذبة
 فلان مهر مثل الموصية هو المثل المتعلق بها عند تصفيتها الواجب
 العقد كما في ما استقر له لا يسأل الا بغير الختم عند لا خلاف
 ما يبرم نصف العقد لان حود العهود على هو مناطه لغيرها

[illegible][illegible]

بوقوع الفرقة قبل الدخول في سبط الجميع الصداق في الميراث الفرقة
 مضافه الى الزوجين ولم يترك ما يتناه الكاسم ووقوع هذه الفرقة
 كما في محله لا يارزق من المرأة او تترك ابن زوجها واليهود باجاء
 الفرقة الى الزوجين منه والعدة للسقط من ان يعمل به في سبط
 النصف فكانهم الزوجين ذلك النصف يشهد بهم وكانوا
 بمنزلة الهاصبين في حقهم فيمنه من ذلك عند الرجوع كما قال
 قوله الا اورد الشرع بالمثل مع انه لا يماثله صورة ولا مع قبيل
 مثله شرعا لاجب اقتضاه بالمثل الشرعي ونظيره ما قلنا ان الفرية
 في حق الشيعي الغالي مثل القوم والدية في حق المخطأ مثل النفس
 هذا استثناء من قوله وما لا مثل لصورة ولا مع لا يمكن ان
 القضاء فيه بالمثل قولهم انه لا مشابهة بينهما اي بين الصوم
 الفدية لان الصوم بوجوبه والفدية بطعام وحقا في طهر والنقيض
 فاني كما لا ز وكل ذلك بين النفس المقتول وبين الدية لا المال
 بل هو بمنزلة ولا يرجع لك بمنزلة فلا يقاثلان عقلا وانما
 يتم اثنان شرعا لاجل الشرع ياها من اثنان في حصيل التي انجي
 نوعان هي عن الافعال المحسنة كالزنا وشرب الخمر والكذب
 الظلم وثانيها من عن الصفات الشرعية كالزنا وشرب الخمر والكذب

والفرقة قبل الدخول في سبط الجميع الصداق في الميراث الفرقة
 مضافه الى الزوجين ولم يترك ما يتناه الكاسم ووقوع هذه الفرقة
 كما في محله لا يارزق من المرأة او تترك ابن زوجها واليهود باجاء
 الفرقة الى الزوجين منه والعدة للسقط من ان يعمل به في سبط
 النصف فكانهم الزوجين ذلك النصف يشهد بهم وكانوا
 بمنزلة الهاصبين في حقهم فيمنه من ذلك عند الرجوع كما قال
 قوله الا اورد الشرع بالمثل مع انه لا يماثله صورة ولا مع قبيل
 مثله شرعا لاجب اقتضاه بالمثل الشرعي ونظيره ما قلنا ان الفرية
 في حق الشيعي الغالي مثل القوم والدية في حق المخطأ مثل النفس
 هذا استثناء من قوله وما لا مثل لصورة ولا مع لا يمكن ان
 القضاء فيه بالمثل قولهم انه لا مشابهة بينهما اي بين الصوم
 الفدية لان الصوم بوجوبه والفدية بطعام وحقا في طهر والنقيض
 فاني كما لا ز وكل ذلك بين النفس المقتول وبين الدية لا المال
 بل هو بمنزلة ولا يرجع لك بمنزلة فلا يقاثلان عقلا وانما
 يتم اثنان شرعا لاجل الشرع ياها من اثنان في حصيل التي انجي
 نوعان هي عن الافعال المحسنة كالزنا وشرب الخمر والكذب
 الظلم وثانيها من عن الصفات الشرعية كالزنا وشرب الخمر والكذب

في يوم الجمعة والصلوة في الأوقات المذكورة وسبع الدار هو الدار
 وهو النعم لغة في اصطلاح أهل الأصول هو أن يتأخر العمل
 بالقرآن من غيره قبل قول القائل لغيره لا تغفل عن العمل بالاستعلاء
 وتختلفوا في وجوبه على حسب اختلافهم في وجوبه لأمر
 الاستعلاء بالقرآن كطهارة الثوب والذكر والوضوء واللباس
 والتشقق والارباش والركن صفة الجاز في غير ذلك والركن
 بالانفاق والحق أن موطنه التجرية والافعال ليست هي التي ترفع
 حسا ولا يوقف تحقيقها على الشرع كالزنا وبشر الخ لا
 كان معلومين قبل الشرع والأفعال الشرعية هي التي توقوفها
 وتتحققها على الشرع كالصلوة والصوم والصلوة بحالها
 المحببة ما كانت معلومة قبل الشرع وكذا الصوم والبيع شيئا
 فأنقبيل البيع والإجارة لم يتوقف تحقيقها على الشرع فإن
 أصل كلامهم يتعاطون بها من غير الشرع وقد كان قبل الشرع أيضا
 فلما أنزلهم يعاطون مبادئ المال بالمأل وبالمشقة فأن يكون
 أو شرع بعد ذلك من حيث يتنصب على الأحكام فأنما ثبتت
 بالشرع قوله وهم المتوعدون لأن يكون النبي عنده عين ورد
 عليه النبي فيكون النبي عندهما فلا يكون بشر وعالم بالحق لا

في يوم الجمعة والصلوة في الأوقات المذكورة وسبع الدار هو الدار
 وهو النعم لغة في اصطلاح أهل الأصول هو أن يتأخر العمل
 بالقرآن من غيره قبل قول القائل لغيره لا تغفل عن العمل بالاستعلاء
 وتختلفوا في وجوبه على حسب اختلافهم في وجوبه لأمر
 الاستعلاء بالقرآن كطهارة الثوب والذكر والوضوء واللباس
 والتشقق والارباش والركن صفة الجاز في غير ذلك والركن
 بالانفاق والحق أن موطنه التجرية والافعال ليست هي التي ترفع
 حسا ولا يوقف تحقيقها على الشرع كالزنا وبشر الخ لا
 كان معلومين قبل الشرع والأفعال الشرعية هي التي توقوفها
 وتتحققها على الشرع كالصلوة والصوم والصلوة بحالها
 المحببة ما كانت معلومة قبل الشرع وكذا الصوم والبيع شيئا
 فأنقبيل البيع والإجارة لم يتوقف تحقيقها على الشرع فإن
 أصل كلامهم يتعاطون بها من غير الشرع وقد كان قبل الشرع أيضا
 فلما أنزلهم يعاطون مبادئ المال بالمأل وبالمشقة فأن يكون
 أو شرع بعد ذلك من حيث يتنصب على الأحكام فأنما ثبتت
 بالشرع قوله وهم المتوعدون لأن يكون النبي عنده عين ورد
 عليه النبي فيكون النبي عندهما فلا يكون بشر وعالم بالحق لا

في يوم الجمعة والصلوة في الأوقات المذكورة وسبع الدار هو الدار
 وهو النعم لغة في اصطلاح أهل الأصول هو أن يتأخر العمل
 بالقرآن من غيره قبل قول القائل لغيره لا تغفل عن العمل بالاستعلاء
 وتختلفوا في وجوبه على حسب اختلافهم في وجوبه لأمر
 الاستعلاء بالقرآن كطهارة الثوب والذكر والوضوء واللباس
 والتشقق والارباش والركن صفة الجاز في غير ذلك والركن
 بالانفاق والحق أن موطنه التجرية والافعال ليست هي التي ترفع
 حسا ولا يوقف تحقيقها على الشرع كالزنا وبشر الخ لا
 كان معلومين قبل الشرع والأفعال الشرعية هي التي توقوفها
 وتتحققها على الشرع كالصلوة والصوم والصلوة بحالها
 المحببة ما كانت معلومة قبل الشرع وكذا الصوم والبيع شيئا
 فأنقبيل البيع والإجارة لم يتوقف تحقيقها على الشرع فإن
 أصل كلامهم يتعاطون بها من غير الشرع وقد كان قبل الشرع أيضا
 فلما أنزلهم يعاطون مبادئ المال بالمأل وبالمشقة فأن يكون
 أو شرع بعد ذلك من حيث يتنصب على الأحكام فأنما ثبتت
 بالشرع قوله وهم المتوعدون لأن يكون النبي عنده عين ورد
 عليه النبي فيكون النبي عندهما فلا يكون بشر وعالم بالحق لا

في يوم الجمعة والصلوة في الأوقات المذكورة وسبع الدار هو الدار
 وهو النعم لغة في اصطلاح أهل الأصول هو أن يتأخر العمل
 بالقرآن من غيره قبل قول القائل لغيره لا تغفل عن العمل بالاستعلاء
 وتختلفوا في وجوبه على حسب اختلافهم في وجوبه لأمر
 الاستعلاء بالقرآن كطهارة الثوب والذكر والوضوء واللباس
 والتشقق والارباش والركن صفة الجاز في غير ذلك والركن
 بالانفاق والحق أن موطنه التجرية والافعال ليست هي التي ترفع
 حسا ولا يوقف تحقيقها على الشرع كالزنا وبشر الخ لا
 كان معلومين قبل الشرع والأفعال الشرعية هي التي توقوفها
 وتتحققها على الشرع كالصلوة والصوم والصلوة بحالها
 المحببة ما كانت معلومة قبل الشرع وكذا الصوم والبيع شيئا
 فأنقبيل البيع والإجارة لم يتوقف تحقيقها على الشرع فإن
 أصل كلامهم يتعاطون بها من غير الشرع وقد كان قبل الشرع أيضا
 فلما أنزلهم يعاطون مبادئ المال بالمأل وبالمشقة فأن يكون
 أو شرع بعد ذلك من حيث يتنصب على الأحكام فأنما ثبتت
 بالشرع قوله وهم المتوعدون لأن يكون النبي عنده عين ورد
 عليه النبي فيكون النبي عندهما فلا يكون بشر وعالم بالحق لا

قوله ويراد بذلك التصريح بمقتضى قوله تعالى في حق مشروعه عاجزا عما كان في نفسه
 لا يزيله بل يقر مشروعه كما كان العبد عاجزا عن تحصيل الشرع وهو
 كان ذلك نية العاقل وذلك من الشارع لهما في قوله تعالى
 الحسية لأنه لو كان عنهما في الوجود إلى نية العاقل لا يزيله
 ولا يغير العبد عن الفعل المحض قوله ويراد بذلك أن
 عز القصر فوات الشرع غير يقتضي تقريره بل يقتضي بطلان القصر
 مشروعه كما كان قبل انتهى الدليل على هذا أنه لو لم يقر مشروعه
 لكان العبد عاجزا عن تحصيل الشرع في نفسه كما هو منبسط عنه لأنه
 لو لم يقر مشروعه عالمه متصورا لأن تصور الفعل الشرعي كما يكون
 الشرع وهو كما يكون إذا كان مشروعه فماذا المراد مشروعه اليقين
 متصور الوجود وهو لا يكون مقدر العبد فيكون انتهى عنه هي
 العاقل وهو العاقل غير وهو من الأشياء مما لا ينفصل عنه قول القائل
 لا على لا يتصور ولا لا يقره فهو غير فكذلك هنا لا يتصور
 لا يتصور الشرع غير ما قلنا الذي يعتد بالتصور لا الله تعالى في
 عباده بالامر الذي يلا على اختياره فمن اطاعه اختياره فانه يقر
 عصاه عاقبه ولا يتلاءم تحقق ذلك من انتهى عنه متصور الوجود
 بحيث يكون اشياء للفصل وتركه باختياره هكذا قالوا في اختياره

قوله ويراد بذلك التصريح بمقتضى قوله تعالى في حق مشروعه عاجزا عما كان في نفسه
 لا يزيله بل يقر مشروعه كما كان العبد عاجزا عن تحصيل الشرع وهو
 كان ذلك نية العاقل وذلك من الشارع لهما في قوله تعالى
 الحسية لأنه لو كان عنهما في الوجود إلى نية العاقل لا يزيله
 ولا يغير العبد عن الفعل المحض قوله ويراد بذلك أن
 عز القصر فوات الشرع غير يقتضي تقريره بل يقتضي بطلان القصر
 مشروعه كما كان قبل انتهى الدليل على هذا أنه لو لم يقر مشروعه
 لكان العبد عاجزا عن تحصيل الشرع في نفسه كما هو منبسط عنه لأنه
 لو لم يقر مشروعه عالمه متصورا لأن تصور الفعل الشرعي كما يكون
 الشرع وهو كما يكون إذا كان مشروعه فماذا المراد مشروعه اليقين
 متصور الوجود وهو لا يكون مقدر العبد فيكون انتهى عنه هي
 العاقل وهو العاقل غير وهو من الأشياء مما لا ينفصل عنه قول القائل
 لا على لا يتصور ولا لا يقره فهو غير فكذلك هنا لا يتصور
 لا يتصور الشرع غير ما قلنا الذي يعتد بالتصور لا الله تعالى في
 عباده بالامر الذي يلا على اختياره فمن اطاعه اختياره فانه يقر
 عصاه عاقبه ولا يتلاءم تحقق ذلك من انتهى عنه متصور الوجود
 بحيث يكون اشياء للفصل وتركه باختياره هكذا قالوا في اختياره

قوله ويراد بذلك التصريح بمقتضى قوله تعالى في حق مشروعه عاجزا عما كان في نفسه
 لا يزيله بل يقر مشروعه كما كان العبد عاجزا عن تحصيل الشرع وهو
 كان ذلك نية العاقل وذلك من الشارع لهما في قوله تعالى
 الحسية لأنه لو كان عنهما في الوجود إلى نية العاقل لا يزيله
 ولا يغير العبد عن الفعل المحض قوله ويراد بذلك أن
 عز القصر فوات الشرع غير يقتضي تقريره بل يقتضي بطلان القصر
 مشروعه كما كان قبل انتهى الدليل على هذا أنه لو لم يقر مشروعه
 لكان العبد عاجزا عن تحصيل الشرع في نفسه كما هو منبسط عنه لأنه
 لو لم يقر مشروعه عالمه متصورا لأن تصور الفعل الشرعي كما يكون
 الشرع وهو كما يكون إذا كان مشروعه فماذا المراد مشروعه اليقين
 متصور الوجود وهو لا يكون مقدر العبد فيكون انتهى عنه هي
 العاقل وهو العاقل غير وهو من الأشياء مما لا ينفصل عنه قول القائل
 لا على لا يتصور ولا لا يقره فهو غير فكذلك هنا لا يتصور
 لا يتصور الشرع غير ما قلنا الذي يعتد بالتصور لا الله تعالى في
 عباده بالامر الذي يلا على اختياره فمن اطاعه اختياره فانه يقر
 عصاه عاقبه ولا يتلاءم تحقق ذلك من انتهى عنه متصور الوجود
 بحيث يكون اشياء للفصل وتركه باختياره هكذا قالوا في اختياره

لان المتكبر من اوقات الفجر لا يتوقف على شراعية تولى العبد
من الامساك في النهار كونه سواء كان شرعاً على وجهه
وكذا الصلوة والزكاة والبيع قوله ويتفرع من هذا حكم بيع العا
والاجارة الفاسدة والتمتع بقصوم النحر وجميع التصرفات المشروعة
مع ردود الهى عنها فقلنا ان بيع الفاسد يبيد الملك عند
با عتبه كونه حراما لغيره مثال البيع الفاسد اذا باع عبدا بشرط
ان يخدم البائتم شهرا والاجارة الفاسدة مثل ان يجود بالدار بشرط
ان يسكنها بالسوية معلومة قوله فقلنا القادليان حكم البيع
الذى يشرعوا عليه الاسلام لا يتبعوا الداهم بالدرهم ولا الدرهم
ولا الورق بالورق الاسواء يسوا بالخيرين بحد وانهم على الاسلام
عن بيع وشروط وغير ذلك فان الهى فيها وردت في غير البيع
وهو الفضل على من العوض والتشريط الفاسد فلا ينعقد اصل
المشروع ولا ينجب ويؤجل من اهلها في محله ولا ينجس شيء من ذلك
بالدفع الزائد لا بالشطه كان امره ان يشترط على العقد كذا عقدا
شرعا با صله فكذا انفسد الملك لكن لما كان حراما لم يوجب
النقص حق الشرع وهذا بخلاف كراه الشركات ومكوثه لا ي
معتد به الغير ومكوثه كراه كراهه والنكاح بغير شهود لا ي
يكون

من يتركه في الفجر لا يتوقف على شراعية تولى العبد
من الامساك في النهار كونه سواء كان شرعاً على وجهه
وكذا الصلوة والزكاة والبيع قوله ويتفرع من هذا حكم بيع العا
والاجارة الفاسدة والتمتع بقصوم النحر وجميع التصرفات المشروعة
مع ردود الهى عنها فقلنا ان بيع الفاسد يبيد الملك عند
با عتبه كونه حراما لغيره مثال البيع الفاسد اذا باع عبدا بشرط
ان يخدم البائتم شهرا والاجارة الفاسدة مثل ان يجود بالدار بشرط
ان يسكنها بالسوية معلومة قوله فقلنا القادليان حكم البيع
الذى يشرعوا عليه الاسلام لا يتبعوا الداهم بالدرهم ولا الدرهم
ولا الورق بالورق الاسواء يسوا بالخيرين بحد وانهم على الاسلام
عن بيع وشروط وغير ذلك فان الهى فيها وردت في غير البيع
وهو الفضل على من العوض والتشريط الفاسد فلا ينعقد اصل
المشروع ولا ينجب ويؤجل من اهلها في محله ولا ينجس شيء من ذلك
بالدفع الزائد لا بالشطه كان امره ان يشترط على العقد كذا عقدا
شرعا با صله فكذا انفسد الملك لكن لما كان حراما لم يوجب
النقص حق الشرع وهذا بخلاف كراه الشركات ومكوثه لا ي
معتد به الغير ومكوثه كراه كراهه والنكاح بغير شهود لا ي
يكون

من يتركه في الفجر لا يتوقف على شراعية تولى العبد
من الامساك في النهار كونه سواء كان شرعاً على وجهه
وكذا الصلوة والزكاة والبيع قوله ويتفرع من هذا حكم بيع العا
والاجارة الفاسدة والتمتع بقصوم النحر وجميع التصرفات المشروعة
مع ردود الهى عنها فقلنا ان بيع الفاسد يبيد الملك عند
با عتبه كونه حراما لغيره مثال البيع الفاسد اذا باع عبدا بشرط
ان يخدم البائتم شهرا والاجارة الفاسدة مثل ان يجود بالدار بشرط
ان يسكنها بالسوية معلومة قوله فقلنا القادليان حكم البيع
الذى يشرعوا عليه الاسلام لا يتبعوا الداهم بالدرهم ولا الدرهم
ولا الورق بالورق الاسواء يسوا بالخيرين بحد وانهم على الاسلام
عن بيع وشروط وغير ذلك فان الهى فيها وردت في غير البيع
وهو الفضل على من العوض والتشريط الفاسد فلا ينعقد اصل
المشروع ولا ينجب ويؤجل من اهلها في محله ولا ينجس شيء من ذلك
بالدفع الزائد لا بالشطه كان امره ان يشترط على العقد كذا عقدا
شرعا با صله فكذا انفسد الملك لكن لما كان حراما لم يوجب
النقص حق الشرع وهذا بخلاف كراه الشركات ومكوثه لا ي
معتد به الغير ومكوثه كراه كراهه والنكاح بغير شهود لا ي
يكون

لا يجوز حمل التصرف وهو واجب انتهى حرمته التصرف واستعمال الجميع بينهما
 فيمن انتهى على الشيء وأما ما وجب عليه فهو لا خلاف وهو واجب انتهى
 حرمته التصرف فاما ما يمكن الجميع بينهما ان يثبت للكل ما يحرم بالتصرف
 البتة لو تحرم التصرف في ذلك فالتصديق بطل فيه وأما ما يحرم بالتصرف
 هذا هو الذي لا خلاف فيه على تعريض حكم بيع الغاسق أو جوبى نقص
 بطل على الحكم المذكور أعني ان انتهى عن الافعال الشرعية فيصير بطلان
 وقدره كان تكاثر شركاء منتهى يقول تعالى ولا تسكنوا اوطاركم
 ابناءكم والنكاح فعل شرعي معناه لم يمتش مشق الاصل ولكن ذلك
 قوله تعالى حرمتم عليكم انتماءكم الى قوله تعالى والحصنة انت
 من حصنة او بمعنى انتهى عن فكاك اهل دارم وغيره لان التواضع انتهى
 كل منهما بمعنى فكاك ومعتداة الغد في معنى منكوحه اهل دارم ولكن
 بخلاف شهود منتهى يقول حريمه السلام لا نكاح الا بشهود كان الشيء
 معني الشيء والا يذم ان لا يقع النكاح بغير شهود وقد يقع
 فاجاب بان القول ببقاء الشريعة عينة انما هو فيما
 يمكن اثبات المحرمه مع شريعه موجبيه وهما لا يمكن ذلك
 لان موجب النكاح حمل التصرف وموجب النهي حرمه التصرف وهما
 متضادان فاستحال الجمع بينهما فبطل انتهى المذكور على الشيء والشيء

بشهادته لا يبرهن على الشهادة بمقتضى الشريعة من قبول الشهادة لما
عرفت ان الشريعة لا تعالج الشهادة بقرعة عشر عتمة ما لان الشريعة
الشهادة بدون الشهادة لان قبول الشريعة وعدا عما يتصور بعد وجود
ذلك الشيء فثبت انه من اهل الشريعة انما يقبل شهادتهم بفساد
في الوجود وهو ايهام الكذب في شهادتهم لا بعد اى الشهادة صلى الله عليه
ان يقول ان الله وهو حيا علم ذلك متصفا بغير الفاتورة لم
من ذلك اهلية الشهادة وشكنايم من بعده السنة على
عز لا يبرهن على الشهادة بمقتضى الشريعة وعنده لا يبرهن على قبول

الشهادة فهذا الأصل فيمن كان يقول شهادةهم مشروعة
فليس مشروعة بوصف فيمنع من عقد قوطها شهود من غير
أن يكون قوطها مظلماً ولا جواً لا يكون لهم شهادة بأصلها وليس
من مقتضى هذا الأصل على هذا أي على شهادة الفسق غير
مقبولة لشقاق دائرهم لا يجوز عليهم أي على المحدث دين في القدر
اللعن لا في الشهادة ولا لأن مع الفسقة وما زاد من ذلك

[illegible]

ما دونها ومن أهل الشهادة والبرهنة من يجد قاذفها الوصف في
 ولدها فقال يتبعه بموجب للذات فعلها العاقل وهو شهادته
 مؤكدة بالايان مقرونة بالنعوذ والغضب في مقام صدقها
 في حقها ومقام حداثتها في حفظها وصفة العاقل ان يثبتها
 بالزوم فيشهد برفع شهادته ويقول في كرامة تشهد بالله اني
 ان الصادقين فيما رويته يا به من الزمان بين اليها في جميع ذلك
 ويقول في الخاستة لعنة الله عليها لكان من كان بين شهادته
 وبرهنة تقول في كرامة تشهد بالله انه ليس الكاذب في شهادته
 به من الزمان ونقول في الحسن غضب الله عليها ان كان
 الصادقين فيما روي في به من الزمان فيحصل في تقريره من امره
 بالنصوص في بيان رادة للنعوذ بالصورة في تعيين المراد
 بالنصوص علم ان المعرفة بالادب نصير من طرقاتها الا لفظها
 كان حقيقة للنعوذ وبجاء الاخر فالحقيقة او يشاهدوا انما
 بنت الخدوقه في الزمان في حيزها على الزمان في كتابها وقال الشافعي
 في الصحيح ما قلنا لا يثبت حقيقة فتدعيها تحت قوله تعالى

قال الله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
وقوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
وقوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

الطهارة وكما لها بالاعتساف فانقلت فاذا حلت على يدك بوضوء
لعمركم هذه الغزاة مضمونة على لا ضل ولا ان تصلي بغير وضوء
القرآن بالاعتساف سواء اعتسفت على نقطاء الدم وعلى سائر
ونتم شرطهم لا نقطاء الاعتساف قلست من جعل الغاية بقدر كمال
لا الاعتساف على فاعل التطهير انما يحصل في محل التطهير ومحلها
هو بارتقاء الدم لان مع سبلان الدم لا يقبل محل التطهير وهذا

قلت اذا نقط دمها فوضوهم في يوم اخر وكما انصوبه شرب
فريضة الوقت وان لم يبرح من الوقت مقدرا وانفسخ بوقت
لاخر من عشرة ايام في اخر الوقت انصوبه ان يبقى من الوقت مقدرا
يعتسل فيها ويحرم من الصلوة فريضة ولا خلاف لان لزوم
الفريضة انما يسهط عنها للتخفيف للحائض فاذا زال الحيض وجوز
الزوم وقد انقضت مدة الحيض على النقطاء الدم لعشرة فريضة
الفريضة وانما شرط ان يبقى من الوقت مقدرا يعتساف ويحرم لان
الوجوب الكلي لا يبرح المقدرة على فعل الواجب كما يتبينوه وقد
وجدت هنا كما سبق ونظم في مملو من الوقت يحتمل امتداد كما
كان مستحيما على سلامه توقف الشمس من هذه المقدرة على الوقوف

وقوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
وقوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
وقوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

وقوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
وقوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
وقوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

وقوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
وقوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
وقوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

[illegible]

معناه يحكمهم بما صدر في حقهم من قبل الله تعالى فيكونوا عبيدا لله تعالى والجميع
يتبعونه قلنا نريد بهذا الوجه ما هو هذا الخبر وهو ان يروى عن النبي صلى الله عليه وآله
كأنه قال حق قتلة الاحماد اما على ما ذكره الشيخ صاحب الطهارة فليفت
في خبر آخر وكذلك التمسك بقوله عليه السلام لا يتبعوا الذين يبدلون دينهم بل
ولا الصانع بصاحبه لا يثبت ان البيوع الفاسدة لا يفيد للمالك ضعيف
لا ينفذ في تحريم البيوع الفاسدة لاختلاف فيه وانما الخلاف في بيع
وغيره كما هو مذهبهم فيكون ضعيفا لا يثبت ان المنهي عن حراما
والحرام لا يصح سببا لما هو من تركاته وهو المالك قلنا ان تضعيف
هذا ما يروى من النبي من الافعال الشرعية لا يثبت في المشروعية وكذلك
التمسك بقوله عليه السلام لا تقصموا في هذا الايام فانها ايام
يتبرأ بها الاشياء من الناس وبصوم النصارى تضعيف لان الخبر
جوزة الفعل لاختلاف فيه وانما الخلاف في اقامة الاحكام مع كونه
حراما وذلك لان صحة الحكم وحسنه لا ينافي في تركه في الاحكام
عليها لا ادب او ستولجها ريتا يشيكون حراما وشبهت به اي هذا الوجه
الحكم الملك الادب جاريتا به ولو لم يكن شاة يسكن من مفعول
الذي هو اما لا استعمل ملك الغير في غير ذنوبه ويجوز المنذور ولو كان
ولو تمسكوا بالجماع ما مفعول يكون حراما ويظهر الشوب

[illegible]

عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن علي بن ابي طالب
ابن الحسين بن علي بن ابي طالب
ابن الحسين بن علي بن ابي طالب
ابن الحسين بن علي بن ابي طالب

وَقَدْ كُنْتُ أَتَمَنَّى لَكَ أَنْ تَكُونَ
مَعَهُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ وَتَرَى
بِهِ مَا تَرَى بِي وَأَنَا أَسْأَلُكَ
فِي هَذِهِ السَّاعَةِ بِحُبِّهِ

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

يا فتى بسلام قال بدو بما بدء الله تعالى به من مسائل الصحابة
 انتهى من الصفا والمروة بما بيننا من قولهم تعالى الصفا
 من شعائر الله فمن شعائر الله فنحن نرى عند استنساخها عليهم أنها لم تخرج
 للترتيب فثبت بتخصيص حكمة السلام أنها الترتيب لما كان له
 يقولون جاءوا في زيد وعمر وفيما جاء متقاربان ومتهما قيت
 الوصول وبصفتي الترخي على الإطلاق ثبت ذلك بالنقل عن أئمة
 اللغة وقد نص عنه شيخنا في شرحه من كتابه ما قوله تعالى
 الصفا والمروة من شعائر الله فلا تجب الترتيب بينهما
 أن المراد بالآية أشبارهما من شعائر الله ولا يتصور فيه الترتيب
 وإنما ثبت السبع بقوله تعالى لا تجد حكيك يطوف بهما وإنما وجد
 عليه السلام الترتيب بينهما لأن السبع لا ينفك عن الترتيب و
 قد ثبت في الزكوى على قوة التقدير ظاهر وهذا أصل للتقدم
 به قال علماؤنا قال لا مرتبة لكلمت زيد وعمر فانت طالق
 عمر تزيدا أطلق ولا يشترط فيه معنى الترتيب القارن ولو
 قال تزيد طالق وهذا الدارقانت طالق فانت طالق
 تزيد طالق لا وطقت وقال محمد وقال تزيد طالق لا و
 طالق نظمت في الحاء ولو اقتضى ذلك ترتيب الترتيب لكان

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

في صلاة اذا قال الرجل بعد اذ في السماء نزل جبريل عليه السلام
يحيى في السور الكبير اذا قال الامام لكفار اخرجوا من ايمانهم
يؤمنون بدون الحق ولو قال لهم انزل وانتم من الامم من يدعون
نوره اليه يكون الزمان لحاجه الامم اليه وكون ذلك الامم في

[illegible]

2

مسئله لا يشترط الاعتدال في الزوال والفقير قال قلت اذكركم عسرا
يقضي هذا الكلام وان الواو دخلت قوله انت حرومهم آمنون
وانتاسر في قوله لا وانزلوا فمقتضى هذا الكلام ان يكون الحرة
شرطا للاداء ولا مان شرطا للزوال والفقير كما في قوله انت طالق وان
مرضية وان كنت مصلية لا تولى التحليق كان المرض والصلوة شرطا
للطلاق لا دخول الواو فيه فاذا كان الحرة والامان شرطين كانا سابقين
على الاداء والزوال لان الشرط لا يدلن بتقدم على المشرط فلا يكونان
متعقبين للاداء والنزول والفقير شفعنا في الحاق قلت انت
القلب كفوا ثم عرضت المناقاة على الخوض الخوض على التاديب
شانه في الكلام فيكون مقتضى حروا وانت مؤد القاء وكن امنا
وانت نازل وكن امنا وانت خالصة قلبا وانما يعمل على ذلك في كلام
الكلام لزوم الاداء متعلقا بالحرة وليس للصوم ولا غيره من الملال
العبد نحو ذلك على القلب المذكور في طريق مسئلة في كلامهم
شغل العباد الظاهر والجواب لنا في ان من الاحوال المقدرة كقوله تعالى
فاذبحوها خالدين اي مقدرة من الخلود في حالة الدخول

قال فان راى الرجل
عقوبه النمل فليكن
معدا او معدودا
الى ايام الفناء
دوامه في الدنيا
من لا يملك نفسه
فليس له ملك

[Handwritten Arabic calligraphy at the bottom of the page]

لا من الاحوال الواقعة وانما هو عليه من الالتماس من قبل المتكلم
 عرضة في شئ لا مان والحكمة بعد اذ المال والقرول لا قبلها
 وانما يتحقق ذلك اذا جعلها لا مقدرة لا واقعة فيكون الضم
 القامق في الحجة وانما مقدار الالتماس والماتت ان عرضة المتكلم
 والابان في الحالة الاولى والقرول كان متعلقين بامعة بيان
 الحال وانما جعل القول على انما لا يطرح في اقل من احسن اللفظ
 ذلك وقيام الالتماس في شئ من كذا في قول المولى بعد اذ الالتماس
 وانت حرفان في الحق في حال الاداء وقيام الالتماس عند ذلك
 فان الالتماس لا يستوجب عبادة ما لا مقيام الرقي فيه وقصر التعليل
 فيجعل عري لوقال انت طابق وانت مرتبة او مصلية تطلب في
 المالك لو تولى التعليل صحت فيته فيما بينه وبين الله تعالى ان
 اللفظ وكان في مثل معنى ما لا ان الظاهر خلافه فاذا تأيد ذلك
 بقصد ثبت ولو قال عند هذه الالتماس مضطربة واعمالها في

[illegible]

2

التبر لا ينفيد العلم بالخير ويكون المصارع عارضا لأن العمل في الخير لا يصلح
 حالا لأخذ الألف مضاربة فلا يتحقق صدق الكلام بل قوله
 إنما جعل الواو على الحال المؤخر كونه ليدل على تصحيح الحال على الأصل
 من المسائل وسألفان الواو والواو وكل على الأدب من صلاته
 العمل على وقام الدليل على تعيين الحال وصرف الكلام عن الحقيقة
 فذلك لا يجعل الواو على الأدب احتقال الكلام ومعنى الحال كونه
 مقارنا للحال كما في قوله لو إلى العاقب وانت حر فان الحرية
 يتحقق حال الكرامة ولا يدور قيام الدليل على تعذر العطف
 تعيين الحال وذلك لأنه لو كان للعطف كاذل ذلك لم يربط الحال على
 العبد بتمتع وليس للمؤذن مع قيام الرق فتعذر العطف
 ونقص الحال بمصر الأداء معلقا باختيار الحرية بخلاف ما سئل عنه
 وقوله أنت حر القرائت مربية أو مصلية فانه لو ربح الدليل
 تعيين الحال للعطف ههنا صالح غير متعذر وهو حقيقة
 الكلام فكان الزم من الحال وسوقه لتعيق الصلاح بالمرض والصنوة
 يجعل الواو على الأصل فينبغي أن الكلام بخلافه الحال لا يصلح
 تضاملا بصدور لانه لا على خلاف الظاهر وفي كل صيغة
 لانه خلاف الظاهر كان من بابها داء خلاف الظاهر فصفا

هذه الآية
التي هي
من القرآن
الذي هو
الكتاب
الذي هو
الكتاب
الذي هو
الكتاب

والصنف الثاني من المصنفين
 الذين يوجبون الطلاق في كل حال
 ولو كان الزوج في حال الجنون
 أو العجز أو الغيب أو غيرها من
 هذه الأحوال فيقولون لا فرق
 بين الزوج في هذه الأحوال وبين
 الزوج في حال الصحة والعقل
 والقدرة على العمل في الطلاق
 بل هو طلاق واحد في كل حال
 ولا فرق بين الزوج في حال الجنون
 وبين الزوج في حال الصحة والعقل
 والقدرة على العمل في الطلاق
 بل هو طلاق واحد في كل حال

وما بينه وبين الله تعالى لا قضاء وكان المهرية وبخلاف السلسلة
 الثالثة وهي قوله خذ هذه الألف واعمل بها في البزق المحل
 يصح المحل لأن المهر متعلق بغيره فلهذا لا يلزم في البزق المحل
 يقاربه فلا يكون اختلافاً مقيداً بهكذا ذكر بعض الشافعية وهو
 يقرب المحل لأن المهر متعلق بغيره فلهذا لا يلزم في البزق المحل
 على هذا أي وعلى ما لا يصح حالاً لا يجعل الواو فيه المحل أو الحقيقة
 أو قالت لزوجهما طلقين ولك ألف درهم فطلقها باليمين عليها
 لأن قولها ذلك ألف درهم لا يثبت حالاً وجوباً لغير علمها وقولها
 طلقين مقيد بنفسه فلا يترك الألف له رد والى حاله في قوله
 حمل هذا المتاع ولك درهمان فلهذا لا حاجة بمنع العمل بحقيقة
 اللفظ وقيل لا يجب عليها إلا ألف لأن الواو محالة في المعاقبة
 لأنها تسلم لها نفسها بمقابلة هذا لئلا يقضي كما أنها قالت طلقته
 في حال يكون لك ألف ولا حال شرط فكان زواجه طلاق بشرط
 أن يكون لك علي ألف فليقل الزوج طلقته أو فعلت كان
 طلقته بذلك الشرط فكان المال شرطاً وبطلان الطلاق كما في
 عمل هذا المتاع ولك درهم حيث كان الزمان يهدى ولا ينجق
 أن قولها ذلك ألف لا يثبت حالاً وجوباً لغير علمها لأن

فإن كان الزوج في حال الجنون
 أو العجز أو الغيب أو غيرها من
 هذه الأحوال فيقولون لا فرق
 بين الزوج في هذه الأحوال وبين
 الزوج في حال الصحة والعقل
 والقدرة على العمل في الطلاق
 بل هو طلاق واحد في كل حال
 ولا فرق بين الزوج في حال الجنون
 وبين الزوج في حال الصحة والعقل
 والقدرة على العمل في الطلاق
 بل هو طلاق واحد في كل حال
 وما بينه وبين الله تعالى لا قضاء
 وكان المهرية وبخلاف السلسلة
 الثالثة وهي قوله خذ هذه الألف
 واعمل بها في البزق المحل
 يصح المحل لأن المهر متعلق بغيره
 فلهذا لا يلزم في البزق المحل
 يقاربه فلا يكون اختلافاً مقيداً به
 هكذا ذكر بعض الشافعية وهو
 يقرب المحل لأن المهر متعلق بغيره
 فلهذا لا يلزم في البزق المحل
 على هذا أي وعلى ما لا يصح حالاً
 لا يجعل الواو فيه المحل أو الحقيقة
 أو قالت لزوجهما طلقين ولك ألف
 درهم فطلقها باليمين عليها
 لأن قولها ذلك ألف درهم لا يثبت
 حالاً وجوباً لغير علمها وقولها
 طلقين مقيد بنفسه فلا يترك الألف
 له رد والى حاله في قوله حمل هذا
 المتاع ولك درهمان فلهذا لا حاجة
 بمنع العمل بحقيقة اللفظ وقيل لا
 يجب عليها إلا ألف لأن الواو محالة
 في المعاقبة لأنها تسلم لها نفسها
 بمقابلة هذا لئلا يقضي كما أنها
 قالت طلقته في حال يكون لك ألف
 ولا حال شرط فكان زواجه طلاق
 بشرط أن يكون لك علي ألف فليقل
 الزوج طلقته أو فعلت كان طلقته
 بذلك الشرط فكان المال شرطاً
 وبطلان الطلاق كما في عمل هذا
 المتاع ولك درهم حيث كان الزمان
 يهدى ولا ينجق أن قولها ذلك ألف
 لا يثبت حالاً وجوباً لغير علمها
 لأن

فإن كان الزوج في حال الجنون
 أو العجز أو الغيب أو غيرها من
 هذه الأحوال فيقولون لا فرق
 بين الزوج في هذه الأحوال وبين
 الزوج في حال الصحة والعقل
 والقدرة على العمل في الطلاق
 بل هو طلاق واحد في كل حال
 ولا فرق بين الزوج في حال الجنون
 وبين الزوج في حال الصحة والعقل
 والقدرة على العمل في الطلاق
 بل هو طلاق واحد في كل حال
 وما بينه وبين الله تعالى لا قضاء
 وكان المهرية وبخلاف السلسلة
 الثالثة وهي قوله خذ هذه الألف
 واعمل بها في البزق المحل
 يصح المحل لأن المهر متعلق بغيره
 فلهذا لا يلزم في البزق المحل
 يقاربه فلا يكون اختلافاً مقيداً به
 هكذا ذكر بعض الشافعية وهو
 يقرب المحل لأن المهر متعلق بغيره
 فلهذا لا يلزم في البزق المحل
 على هذا أي وعلى ما لا يصح حالاً
 لا يجعل الواو فيه المحل أو الحقيقة
 أو قالت لزوجهما طلقين ولك ألف
 درهم فطلقها باليمين عليها
 لأن قولها ذلك ألف درهم لا يثبت
 حالاً وجوباً لغير علمها وقولها
 طلقين مقيد بنفسه فلا يترك الألف
 له رد والى حاله في قوله حمل هذا
 المتاع ولك درهمان فلهذا لا حاجة
 بمنع العمل بحقيقة اللفظ وقيل لا
 يجب عليها إلا ألف لأن الواو محالة
 في المعاقبة لأنها تسلم لها نفسها
 بمقابلة هذا لئلا يقضي كما أنها
 قالت طلقته في حال يكون لك ألف
 ولا حال شرط فكان زواجه طلاق
 بشرط أن يكون لك علي ألف فليقل
 الزوج طلقته أو فعلت كان طلقته
 بذلك الشرط فكان المال شرطاً
 وبطلان الطلاق كما في عمل هذا
 المتاع ولك درهم حيث كان الزمان
 يهدى ولا ينجق أن قولها ذلك ألف
 لا يثبت حالاً وجوباً لغير علمها
 لأن

في قولنا انما عقيب جود
 الاول متصلا به
 في قولنا انما عقيب جود
 الاول متصلا به
 في قولنا انما عقيب جود
 الاول متصلا به

حاصله في الاصل انما عقيب جود جوده فاقطعه في
 المسئلة الثالثة فامره كما هو قوله فهو حرقوله لكنه بعد المدة لا
 يقع التعلق لان موجب الفاء الوصل مع التعقيب في مقتضى
 ان يكون الشرط دخول الثانية بعدد خواله الاول متصلا ولا يوجب
 الاضمار فان قلت قد ذكر في الفصل الثاني انما عقيب لم يعم
 للموصل فكيف يستقيم تقرير هذه المسئلة على موجب الفاء قلت
 التعقيب يتضمن صفة الموصل لا التعقيب لا يطلق الا على
 التراخي الخصوص وهو التراخي بزمان قليل حتى لو كان بزمان فاصل
 لا يكون ذلك تعقبا الا ترى انه ما خذ من تعقب المؤخر لاجل
 لانه متصل به تعقبا ومنه التعقيب بين الشيئين محض
 لحد ما عقيب الاخر من غير لبس وقد يكون الفاء ليسا العلة
 لهما ان المتأخر بعدها او قبلها علة وهو من ان يكون
 محكم والعلة وكلاهما يوجد في كلام العرب فالاول قولهم
 فاشبهتموه وسقيتموه فارويته وانتافي قولهم لا يسير
 قال الفوت فقد نجوت فان لم يجر الفوت بجملة الدش لكن اذا
 دخلت على العلة يشترط ان يكون هناك ولم يجر الفوت في الدش
 المذكور بل انما كانت في غير مكان في حاله لان لم يتراجع بين استثناء

في قولنا انما عقيب جود جوده فاقطعه في
 المسئلة الثالثة فامره كما هو قوله فهو حرقوله لكنه بعد المدة لا
 يقع التعلق لان موجب الفاء الوصل مع التعقيب في مقتضى
 ان يكون الشرط دخول الثانية بعدد خواله الاول متصلا ولا يوجب
 الاضمار فان قلت قد ذكر في الفصل الثاني انما عقيب لم يعم
 للموصل فكيف يستقيم تقرير هذه المسئلة على موجب الفاء قلت
 التعقيب يتضمن صفة الموصل لا التعقيب لا يطلق الا على
 التراخي الخصوص وهو التراخي بزمان قليل حتى لو كان بزمان فاصل
 لا يكون ذلك تعقبا الا ترى انه ما خذ من تعقب المؤخر لاجل
 لانه متصل به تعقبا ومنه التعقيب بين الشيئين محض
 لحد ما عقيب الاخر من غير لبس وقد يكون الفاء ليسا العلة
 لهما ان المتأخر بعدها او قبلها علة وهو من ان يكون
 محكم والعلة وكلاهما يوجد في كلام العرب فالاول قولهم
 فاشبهتموه وسقيتموه فارويته وانتافي قولهم لا يسير
 قال الفوت فقد نجوت فان لم يجر الفوت بجملة الدش لكن اذا
 دخلت على العلة يشترط ان يكون هناك ولم يجر الفوت في الدش
 المذكور بل انما كانت في غير مكان في حاله لان لم يتراجع بين استثناء

في قولنا انما عقيب جود جوده فاقطعه في
 المسئلة الثالثة فامره كما هو قوله فهو حرقوله لكنه بعد المدة لا
 يقع التعلق لان موجب الفاء الوصل مع التعقيب في مقتضى
 ان يكون الشرط دخول الثانية بعدد خواله الاول متصلا ولا يوجب
 الاضمار فان قلت قد ذكر في الفصل الثاني انما عقيب لم يعم
 للموصل فكيف يستقيم تقرير هذه المسئلة على موجب الفاء قلت
 التعقيب يتضمن صفة الموصل لا التعقيب لا يطلق الا على
 التراخي الخصوص وهو التراخي بزمان قليل حتى لو كان بزمان فاصل
 لا يكون ذلك تعقبا الا ترى انه ما خذ من تعقب المؤخر لاجل
 لانه متصل به تعقبا ومنه التعقيب بين الشيئين محض
 لحد ما عقيب الاخر من غير لبس وقد يكون الفاء ليسا العلة
 لهما ان المتأخر بعدها او قبلها علة وهو من ان يكون
 محكم والعلة وكلاهما يوجد في كلام العرب فالاول قولهم
 فاشبهتموه وسقيتموه فارويته وانتافي قولهم لا يسير
 قال الفوت فقد نجوت فان لم يجر الفوت بجملة الدش لكن اذا
 دخلت على العلة يشترط ان يكون هناك ولم يجر الفوت في الدش
 المذكور بل انما كانت في غير مكان في حاله لان لم يتراجع بين استثناء

الحكم كان في العلة معك التعقيب من وجوبه فيكون قول الفاء
على العلة لشبوت الترتيب فيمكن ذلك ولو كان من اجبا حقيقة كان
معنى العلة هو ما حتى لا يصح الا عند الفعل مثال في مثالي قول الفاء
لبين العلة ما قال علمنا ما قال الاول بعد ما انما كانت حر كان
العبد خلقا لم يولد شيئا ولو قال العلم في انما كانت من كان
استاوان لم يفرق في انما دخلت على العلة فصا معناه او انما
لانما شر فلا يتعلق العقوبة الا بالان لا لانه في الكلام على التعقيب
وانما يصح ان العلة حقيقة ما وهو المعطى لما سبق اعطى
للمعبر على الظاهر غير جائز وكذلك المسئلة الثانية فان قلت فلم
لم يجرى فعلها باضما حروف الشرع على نحو انما كانت
حروفه على حقيقة الفاء قلت لانما خلافا لاصل فاذا جري
الكلام يدور على ايضا اليه من غير ضرورة لا يقال دخول الفاء على
العله ايضا خلافا لاصل لانما في ترتيب العلة سابق على
الحكم كما بينا لانما نقول فيما ذهب اليه على حقيقة الفاء من وجوب
لان العلة ما كانت مستندا فيحصل الترتيب فكان الحكم اجبا
هكذا ذكر في الشرع والفقهاء ان يقول انما قلتم انما من

الحكم كان في العلة معك التعقيب من وجوبه فيكون قول الفاء على العلة لشبوت الترتيب فيمكن ذلك ولو كان من اجبا حقيقة كان معنى العلة هو ما حتى لا يصح الا عند الفعل مثال في مثالي قول الفاء لبين العلة ما قال علمنا ما قال الاول بعد ما انما كانت حر كان العبد خلقا لم يولد شيئا ولو قال العلم في انما كانت من كان استاوان لم يفرق في انما دخلت على العلة فصا معناه او انما لانما شر فلا يتعلق العقوبة الا بالان لا لانه في الكلام على التعقيب وانما يصح ان العلة حقيقة ما وهو المعطى لما سبق اعطى للمعبر على الظاهر غير جائز وكذلك المسئلة الثانية فان قلت فلم لم يجرى فعلها باضما حروف الشرع على نحو انما كانت حروفه على حقيقة الفاء قلت لانما خلافا لاصل فاذا جري الكلام يدور على ايضا اليه من غير ضرورة لا يقال دخول الفاء على العلة ايضا خلافا لاصل لانما في ترتيب العلة سابق على الحكم كما بينا لانما نقول فيما ذهب اليه على حقيقة الفاء من وجوب لان العلة ما كانت مستندا فيحصل الترتيب فكان الحكم اجبا هكذا ذكر في الشرع والفقهاء ان يقول انما قلتم انما من

فإنه على كل حال
مستلزم لحدوثه
فإنه على كل حال
مستلزم لحدوثه
فإنه على كل حال
مستلزم لحدوثه

المستلزم على أن المراد بهما التعليل فيهما حرف الشرط والتفسير
الأمثلة الشرطية كما قامت في قولنا لا إلى الفاوانت حرف على أن الكلام
طلب وأنه حقيقة وكان القلب غير مستلزم له من جهة الكلام
كأن الحكم مقدر ونقول العطف بهما يستلزم لصورة هذا خبر
أشياء شرعا ولا يشترط أن يكون الطبع للقبول الخبر معنى الطلب
مثله خبر في تفسير الكلام قال الله تعالى وإذا أخذنا منكم
بشر أن لا نعبدكم قال الله كفى قوله وفوقه للقاء حسنا أولان
هذه بمناسبتنا ثم تراعى طبيعة الكلام وكلامنا في كل كلام صادر
بكل متكلم ليعلم أن غيره أولات رابطة لهذا بالنسبة مجموع
عند عطفه لا ترى أن قولها طلق ذلك الأمر بمحصل حال
جعل عطفها مع الخبر لا فيهما آخر أو طلبها فالأستفهام لعطف
تعبير العطف به لأنه حقيقة هذه الكلمة وإذا عطفها بالمرتبة
مناخلة عن ذلك لآلت فضيلة التوقيف قال في الجامع الكبير
أنا قال المراد في هذا فطفها فطفها في الجمل طلقته

المتكلم على أن المراد بهما التعليل فيهما حرف الشرط والتفسير
الأمثلة الشرطية كما قامت في قولنا لا إلى الفاوانت حرف على أن الكلام
طلب وأنه حقيقة وكان القلب غير مستلزم له من جهة الكلام
كأن الحكم مقدر ونقول العطف بهما يستلزم لصورة هذا خبر
أشياء شرعا ولا يشترط أن يكون الطبع للقبول الخبر معنى الطلب
مثله خبر في تفسير الكلام قال الله تعالى وإذا أخذنا منكم
بشر أن لا نعبدكم قال الله كفى قوله وفوقه للقاء حسنا أولان
هذه بمناسبتنا ثم تراعى طبيعة الكلام وكلامنا في كل كلام صادر
بكل متكلم ليعلم أن غيره أولات رابطة لهذا بالنسبة مجموع
عند عطفه لا ترى أن قولها طلق ذلك الأمر بمحصل حال
جعل عطفها مع الخبر لا فيهما آخر أو طلبها فالأستفهام لعطف
تعبير العطف به لأنه حقيقة هذه الكلمة وإذا عطفها بالمرتبة
مناخلة عن ذلك لآلت فضيلة التوقيف قال في الجامع الكبير
أنا قال المراد في هذا فطفها فطفها في الجمل طلقته

فإنه على كل حال
مستلزم لحدوثه
فإنه على كل حال
مستلزم لحدوثه
فإنه على كل حال
مستلزم لحدوثه

2

وَلَقَدْ أَتَوْا مُطَهَّرِينَ وَكَانَ مَشْغُوعًا

برای تعیین میزان آلودگی در مناطق مختلف از روش زیر استفاده شد:

المجلس الأعلى
للمناهج والبرامج
الدراسية

المجلس الوطني لحقوق الإنسان

مجلس
البحر

2

میں نے ان کے ساتھ

40

25

10

Copyright © 2004 by John Wiley & Sons, Inc.

1

بأنه ولا يكون الثاني في كيد لا يطلق غير الأول وهذا من نظائر قوله
 الله تعالى على حكم العلة ولهذا يعم إطلاق الواحد فيطلق لأن الفاء
 لبيان حكم العلة فكان قوله فطلقها أم بما شرع أم بقوله فمفوض إليه
 من الأمرين لا بد فصار كما قال في إذا جعل الفاء لبيان حكم العلة
 فطلقها استيسر وأمرها جيد فكان الثاني هو الإطلاق والعوض
 ولا يكون في كيد لا يطلق غير الأول فلا يقع إلا واحدة وإنما كانت
 بأشئ لأن المفوض إليه بالأمر لا بد هو الثاني لأنه كناية ولا يقع
 بالكناية إلا الواحد لما شق وأما قل إن يقول إن حقيقة الفاء
 وهي العطف صحيحة هنا فلم يترك إلى جملتها حكم العلة هي
 غير خارج عن ذلك حقيقة كذا لا بد له من مرجع على العطف فأن
 تعدل العطف لا خلافها خبرا وطبعا فكيف فاء السببية لا بد
 من أنهما والألف في العطف والمسئلة الثانية اعني قوله ولو قال
 طلقها وجعلت أمها جدي فطلقها في المجلس طلقته تظليقتين
 بالسنن أو خلقت النسخة ففي بعضها ولو قال طلقها وجعلت
 أمها جدي بالواو فطلقها في المجلس طلقته تظليقتين لأن قوله
 طلقها أم أمر في تركيد بصريح الإطلاق وقوله وجعلت أمها
 جدي مفوض إطلاق إليه لكن ليس بحكم الأول لأن الواو لا يفتحه

[illegible]

عَلَيْكُمْ طَائِفَتَيْنِ
أُولَئِكَ مِمَّنْ لَبَّيْنَاكَ يَا اللَّهُ عَلَى خَمْسٍ مِّنَ النُّبُوتِ فِي سَنَةِ بَعْثِكُمْ
إِلَى الْوَحْيِ وَنَزَّلْنَا بِكُمُ الْقُرْآنَ وَلَقَدْ جَاءَكُمْ ذِكْرُنَا بِالْحَقِّ وَتَسْتَكْبِرُونَ
فَالَّذِينَ كَفَرُوا هُمُ الْمَكِيدُونَ أُولَئِكَ الَّذِينَ يَصْرِفُونَ أَمْوَالَهُمْ
بَيْنَهُمْ زَوَارِعًا مُّصَغَّرَةً ثُمَّ إِذَا تَرَوا ظُلُمَاتٌ فَهُم مُّسْتَرْشِدُونَ
فَمَا أَصْبَرُوا لِلْعَذَابِ وَلَا يُرِيدُونَ رَحْمَةً مِنَّا وَلَئِن نَّبْتَغِ الْغَنَاءَ
لَأَنْزِلَنَّ إِلَهُاتُهُنَّ بِهِمْ صَاعِقًا فَهُمْ يُحْذَرُونَ وَإِنَّ أَوْلَى النَّاسِ
بِالْكُفْرِ لَهَؤُلَاءِ الْمُشْرِكُونَ الَّتِي ضَلَّ جُلُودُهُمْ وَيَسْمَعُونَ أَلْوَانًا
فَيُخَادِعُونَ أَنْفُسَهُمْ فَيُضِلُّونَ النَّاسَ وَلَوْ أَنَّهُمْ عَلِمُوا إِنَّهُمْ
يَكُونُونَ فِتْنَةٌ لَّامْتَدَّ عَنِ اللَّهِ وَلَئِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ
لَتَقْبَلُوا الْفَتْحَ الَّذِي يُخْرِجُ الْكُفْرَ وَالظُّلُمَ أَجْمَعِينَ

على ما ذكره في قوله لا بد من
 على ما ذكره في قوله لا بد من
 على ما ذكره في قوله لا بد من
 على ما ذكره في قوله لا بد من

ذلك كذا في غير الأول فصار للمورد كذا لا يتطابق في أحد
 بانق هو لا بد لا يمكنه ولا يمكنه ولا يمكنه ولا يمكنه
 في المجلس طنقتا فتن في مباوكل به وهو الطنقتا فتن
 كذا هي بانق لا بد حتى يصير بانق ما لم يكن لا بد وقتها
 فلا وجه بعد وفي موضع طنقتا فتن حدثت أم هانئ
 مجلس طنقتا فتن واحدة وجه هذا الرواية ما ذكره في
 متقدمة وكانت لسلسلة على هذه الرواية في قوله وقد
 القاء لب العلة ومثاله وعلى الرواية الأولى كانت لأخبار
 الفرق بين موجب أو وبين موجب لا بد في قوله لا بد
 واسئلة للناس في قوله ولكن لك لو قال طنقتا فتن أو بانق
 وطنقتا فتن في المجلس طنقتا فتن في الرواية الأولى
 لأن وضعها بانق ولد يقع لطنقتا بانق علم أن طنقتا فتن
 لطنقتا فتن كما وتعرف في نسخ الكتاب في قوله لا بد
 أن يكون سهو من كتاب لا بد في قوله لا بد في المجلس
 ما ذكره أم هانئ ما لا يتطابق والتعليق يقتصر على المجلس
 قال على هذا في على القاء لبيان حكم العلة فلا صحاحيا إذا
 اعتقت الآية لم تكن مثبت نهائي رأي في فقه الحكم

على ما ذكره في قوله لا بد من
 على ما ذكره في قوله لا بد من
 على ما ذكره في قوله لا بد من
 على ما ذكره في قوله لا بد من

على ما ذكره في قوله لا بد من
 على ما ذكره في قوله لا بد من
 على ما ذكره في قوله لا بد من
 على ما ذكره في قوله لا بد من

على ما ذكره في قوله لا بد من
 على ما ذكره في قوله لا بد من
 على ما ذكره في قوله لا بد من
 على ما ذكره في قوله لا بد من

☒

١
 في قوله تعالى: "وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُنْزِلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُرًا" (سورة البقرة: ٢٢)

فصل في معرفة ما يجب من العلم والادب

زوج ولم ينكح بغيره بغيره

فعمرو بن العتوب يؤيد دأمدك في المحل الذي شئت اليك في الزيادة

وَيَكُونُ ذَلِكَ أَيْ دِيَارَ أَمْلِكَ سَبْعِيَّةِ التَّهَوُّتِ خِيَا الْمَرْءَةِ بِهَذَا مَقْطَعًا

لمدة تزيد نسبة النخيل في المحاصيل الزراعية وامتدت في المحاصيل الخضرية

الذين وهو الحق الثابت ولما كان الزيادة الملك بغيرها كان

[illegible]

يقولون لا يؤمن من قبل ملك لا زوج وشوق الخيال ملك على الأرض

بَلَاكٌ عِزٌّ أَزِيدُ كُونَ لَهُ مَالٌ يَمُصُّكَ بِعَتَقًا وَتَقْطَعُ

فَلَمْ يَقْصُرْهُ الْإِنْسَانُ عَنْهَا وَكَانَ فِيهَا نَحْوُ ثَمَانِيَةِ أَلْفَيْ نَفْسٍ

وَقَوْلِي زَلْزَلْتُهَا لَأَلْزِمَنَّهُ وَاسْتَرْزَقَنِي بِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَيْهِ

وہی ملکہ، بلاشبہ اردو زبان کی اعلیٰ ترین شہینہ ہے۔

[illegible]

وہاں پہنچ کر انہوں نے ایک کھوکھلی گڑھی میں جا کر بیٹھ گئے۔

[illegible]

هذه الكتب التي وضعت للتواخي بالاصناف كزشي و كماله و كماله

وہی ہے جو اس کے لئے ہے

هذه هي النسخة التي تم تصحيحها من قبل اللجنة المختصة في المجلس الأعلى للدراسات والبحوث في جامعة القاهرة في شهر كانون الثاني سنة ١٩٨٠م.

ثُمَّ لَمَّا دَخَلُوا عَلَىٰ آلِ يُونُسَ لَمَّا أَخَذَتْهُمُ الرَّجْلَةُ لَزِقُوا فِي الْبَيْتِ فَأَوْسَوْا بِالنَّاصِيَةِ
فَالْيَدِ فَالرِّجْلِ ثُمَّ نَسُوا بَآلِهِمْ إِنْ لَبَسُوا مِنْ بَعْثٍ أَوْ أُرْسِلُوا إِلَىٰ يَوْمِ الْحِسَابِ

١٠٠٠

[illegible]

الترتيب ان يكون في اللفظ والحكم جميعا وهو بمنزلة ما لو
 كنت ثمرات انان وعندها اي عنداني يوسف وهو محمد فينفذ
 الترتيب في الحكم في وجود الفعل المتعلق بها لا في اللفظ لان
 الكلام متصل لفظا وحقيقة وسيأتي به الاختلاف في بعض
 وصاحيه هذه المسئلة وهي اربعة اوجه اما في علو الظل
 بكلمة ثم في غير المدخول بها وفي المدخول بها وفي كواحد
 ان هو الشرط وقدم نفى الاولى في ما اذا قال الغير لدخول بها
 ما دخلت المدخولات ط لوق شرط لوق شرط ونفذه متعلق الاولى
 بدخول المدخول لان دخول المدخول شرط وتقع الثانية في المدخول وتقع
 لان الثانية والثالثة مذكوران في كل كلمة ثم فضا كما سكت عن
 ثم استأنف بها فلا ينفذ ان الشرط وتقع الثانية في الحال
 لوجود المحل وعدم التعليق وتقع الثالثة لان فضاء المحل لانها غير
 مدخول به فتبين بالثانية لا الى عدة وعندها يتعلق فكل الى كل
 الظاهر في دخول المدخول لا اتصال الثانية والثالثة بها والكلام لفظا
 ثم عند المدخول يظهر الترتيب في الوقوع عملا بالترتيب في اللفظ
 واحدا وتلغو الثانية والثالثة لانها باتت بالاولى في الوجه الثاني
 وهو انما هو الشرط وهو ان لو قال انت ط لوق شرط لوق شرط

[illegible]

توضیح: این کتاب در سال ۱۳۸۵ خورشیدی
در تهران چاپ شده است.

هذا هو المدخل الأول في شرح كتاب المنطق

ان قلت اذا راعينا ان يمتنع من وقوعه لا وفي في الحال الجرد
 عن التعليق لا اذ صا كان مكت عن الاول ثم استأنف بالثاني
 فسكت عنها ثم استأنف بالثالث فلما بان بالاول فقلت
 والثالث ثم راعينا ان يمتنع الواحد عند الدخول لما ذكرنا ان يمتنع
 بالشرط ونزل بالمتن يقب عند الدخول في الوجه الثالث والواحد
 هما الثالث والرابعة من دخولها فان قدم الشرط تعلقت الاولى بالدخول
 الدار ونقم ثانيا في الحال عند يمتنع من وقوعه وان شرطه وقع
 في الحال وتعلقت بالثالث من دخول الدار وعند هذا تعلقت الكلا
 بالدخول في الفصلين لا اتصال الكلام مع كل منهما لفظا ومعنى لا امام
 في صورة تقديم الشرط يتعلق الاولى بالدخول وتقع الثانية في
 الثالث في الحال الجرد هما عن التعليق لا بقصصا لهما عن الشرط في
 صورة تأخير الشرط تقع الاولى في الثانية في الحال وتعلقت الثانية
 بالدخول فانتقلت على قول الامام في صورة التقديم الشرط في
 المدخول بها ونحوها اذا تعلقت الاولى بالشرط يقع الاتهام الثاني
 والثالث الشرط لا يمتنع بل هو ان الكلام الثاني في المقدم عن الاول حتى لا
 يتعلق بالشرط لا يشارك الاول فيما يمتنع به فلا يصح ذلك كما
 فيه اي لا ذلك مما ثبت بشرط الاتصال وهو مقدم في قول

هذا هو المدخل الأول في شرح كتاب المنطق
 ان قلت اذا راعينا ان يمتنع من وقوعه لا وفي في الحال الجرد
 عن التعليق لا اذ صا كان مكت عن الاول ثم استأنف بالثاني
 فسكت عنها ثم استأنف بالثالث فلما بان بالاول فقلت
 والثالث ثم راعينا ان يمتنع الواحد عند الدخول لما ذكرنا ان يمتنع
 بالشرط ونزل بالمتن يقب عند الدخول في الوجه الثالث والواحد
 هما الثالث والرابعة من دخولها فان قدم الشرط تعلقت الاولى بالدخول
 الدار ونقم ثانيا في الحال عند يمتنع من وقوعه وان شرطه وقع
 في الحال وتعلقت بالثالث من دخول الدار وعند هذا تعلقت الكلا
 بالدخول في الفصلين لا اتصال الكلام مع كل منهما لفظا ومعنى لا امام
 في صورة تقديم الشرط يتعلق الاولى بالدخول وتقع الثانية في
 الثالث في الحال الجرد هما عن التعليق لا بقصصا لهما عن الشرط في
 صورة تأخير الشرط تقع الاولى في الثانية في الحال وتعلقت الثانية
 بالدخول فانتقلت على قول الامام في صورة التقديم الشرط في
 المدخول بها ونحوها اذا تعلقت الاولى بالشرط يقع الاتهام الثاني
 والثالث الشرط لا يمتنع بل هو ان الكلام الثاني في المقدم عن الاول حتى لا
 يتعلق بالشرط لا يشارك الاول فيما يمتنع به فلا يصح ذلك كما
 فيه اي لا ذلك مما ثبت بشرط الاتصال وهو مقدم في قول

هذا هو المدخل الأول في شرح كتاب المنطق

هذا هو المدخل الأول في شرح كتاب المنطق

في هذا الكلام مبتدأ ولو استأنف ذلك حقيقة لا يقع شيء فكذا
 أو استأنف كما كتبنا من العطف من على اتصال الصورة وبالخلق
 بالشرطية على الاتصال صورة ومعنى هذا انحصار في انشاء
 بالذي يوجب الوجود في قوله ان دخلت النار وانت طالق لا يخلو
 بالشرطية في قوله ان دخلت النار وانت طالق طالق طالق
 لا يخلو الثاني والثالث بالشرطية يوجب التعديل في قوله
 به الشرطية فيما يجر به الاول والاتصال صورة ومعنى ذلك ان
 العطف بالشرطية يوجب كذا قبل فصل بالشرطية العطف
 موضوعه لا يخلو من الاعراض عن الاول ومعنى هذا ان
 سبيل تدارك العطف بالشرطية في مقام الاول فاذ قوت
 زيد بل عمر وكنت قاصدا للاخبار في زيد ثم يبين لك ان العطف
 في قوله في عمر على عمر ومفعول بل عمر هو ذلكت ما يجره
 لعمر وعنده بل جاء في عمر وعنده عمر وبل ما جاء في عمر وعنده
 وقال بعد الفاه الكلام ما يجره من الوجه وقد دخل عليه كما تأكد
 لتبين وهذا الى اعراض عما قبله انما يجره في كل موضع يجره
 عن الاول وفيما لم يجره صا كذا بل فيه بمنزلة العطف المحض
 لتأنيده وهو الى الاول على سبيل الجمع دون التركيب لا يجره

في هذا الكلام مبتدأ ولو استأنف ذلك حقيقة لا يقع شيء فكذا
 أو استأنف كما كتبنا من العطف من على اتصال الصورة وبالخلق
 بالشرطية على الاتصال صورة ومعنى هذا انحصار في انشاء
 بالذي يوجب الوجود في قوله ان دخلت النار وانت طالق لا يخلو
 بالشرطية في قوله ان دخلت النار وانت طالق طالق طالق
 لا يخلو الثاني والثالث بالشرطية يوجب التعديل في قوله
 به الشرطية فيما يجر به الاول والاتصال صورة ومعنى ذلك ان
 العطف بالشرطية يوجب كذا قبل فصل بالشرطية العطف
 موضوعه لا يخلو من الاعراض عن الاول ومعنى هذا ان
 سبيل تدارك العطف بالشرطية في مقام الاول فاذ قوت
 زيد بل عمر وكنت قاصدا للاخبار في زيد ثم يبين لك ان العطف
 في قوله في عمر على عمر ومفعول بل عمر هو ذلكت ما يجره
 لعمر وعنده بل جاء في عمر وعنده عمر وبل ما جاء في عمر وعنده
 وقال بعد الفاه الكلام ما يجره من الوجه وقد دخل عليه كما تأكد
 لتبين وهذا الى اعراض عما قبله انما يجره في كل موضع يجره
 عن الاول وفيما لم يجره صا كذا بل فيه بمنزلة العطف المحض
 لتأنيده وهو الى الاول على سبيل الجمع دون التركيب لا يجره

وهذا الكلام ما يجره من الوجه وقد دخل عليه كما تأكد
 لتبين وهذا الى اعراض عما قبله انما يجره في كل موضع يجره
 عن الاول وفيما لم يجره صا كذا بل فيه بمنزلة العطف المحض
 لتأنيده وهو الى الاول على سبيل الجمع دون التركيب لا يجره

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

الآن هذا هو مظهر الذي في حق نفسه وغير كراحد كان قوله مقرو
الأول والآخر وقد كان بها اليقين خلا من كلام على الظاهر وكان العبد
المقر لا يولد هو في يد ما كان قول المالك بعد ان يجمع لك شيئا الثاني
على نفي اليد شيئا الفرح لا يشك المالك في حق العبد ملك ليرى فكل
ليقول ان قوله ما كان لي قط يعني برك في بيان ما في هذا
والثاني في المقر الذي في يمينه ثبوت المراك المحقرة الأول كلا
الغيبه عاصده كيف وقد كان بكنهه قط استغفر في شرفه لا يمتنع
لما خيبت حيث صا مفسر في حق عا على احتمالات واداه بمعمل كذا
لا خير من كل الأول لا يميز السيد من السيد كذا لا خير من كل
ولا مخلص ولا يميز بين العبد من العبد كذا لا خير من كل الآخر مما
أمكن وهذا استقسام المحرم من ماله بما حقيقته لا خير من كل
شهادته واثباته حقيقته بالاعيد حقه لا خير من كل تحويل
منه ولو ان تتر وجبت نفسه بغير اذن مولاه بمانه درهم
فكان المولى لا خير العبد بمانه ولا خير بمانه ومجسب بطل

فان كان العبد بمانه ولا خير بمانه ومجسب بطل

فان كان العبد بمانه ولا خير بمانه ومجسب بطل

هذا هو مظهر الذي في حق نفسه وغير كراحد كان قوله مقرو
الأول والآخر وقد كان بها اليقين خلا من كلام على الظاهر وكان العبد
المقر لا يولد هو في يد ما كان قول المالك بعد ان يجمع لك شيئا الثاني
على نفي اليد شيئا الفرح لا يشك المالك في حق العبد ملك ليرى فكل
ليقول ان قوله ما كان لي قط يعني برك في بيان ما في هذا
والثاني في المقر الذي في يمينه ثبوت المراك المحقرة الأول كلا
الغيبه عاصده كيف وقد كان بكنهه قط استغفر في شرفه لا يمتنع
لما خيبت حيث صا مفسر في حق عا على احتمالات واداه بمعمل كذا
لا خير من كل الأول لا يميز السيد من السيد كذا لا خير من كل
ولا مخلص ولا يميز بين العبد من العبد كذا لا خير من كل الآخر مما
أمكن وهذا استقسام المحرم من ماله بما حقيقته لا خير من كل
شهادته واثباته حقيقته بالاعيد حقه لا خير من كل تحويل
منه ولو ان تتر وجبت نفسه بغير اذن مولاه بمانه درهم
فكان المولى لا خير العبد بمانه ولا خير بمانه ومجسب بطل

هذا الكلام لا يخلو من غيبه نسق فان ابي الاجازة واسنانها اجتمعوا في الحق
فانه صريح في النكار بقوله لا اجيز النكار واكثر الجيزه انما هي بعد
الايقاع الاستدلال الذي كان قول الجيزه بعد ذلك قوله في النكار ان
مبطل الكلام وانكاره في الكلام باطلا فلهذا هو الذي يحتمل ان يكون
رد النكار مقيد بانه وان كان في جيزه نكاره في مقيد ان
غيره بغيره في المقيد فانه في نفسه صريح في النكار على جزم اذا كان
مغيرا له ولذا في قوله لا اجيزه ولكن اجيزه في نفسه
الماية يكون في النكار اعدام احتمال البيان لان من شرط الاتساق
ولا اتساق في قوله وهذا امر ان يكون مع مسئله الاخرى بالالف في
اجازة في نظير الاتساق وقوله ولو كان في يد عبيد فقال هو الغلان
في صولة فصله نظير غير النسق هو الاقتصار مسئله اجازة
النكار نظير غير النسق في النسق والاشياء على شيء واحد

فان كان الكلام لا يخلو من غيبه نسق فان ابي الاجازة واسنانها اجتمعوا في الحق
فانه صريح في النكار بقوله لا اجيز النكار واكثر الجيزه انما هي بعد
الايقاع الاستدلال الذي كان قول الجيزه بعد ذلك قوله في النكار ان
مبطل الكلام وانكاره في الكلام باطلا فلهذا هو الذي يحتمل ان يكون
رد النكار مقيد بانه وان كان في جيزه نكاره في مقيد ان
غيره بغيره في المقيد فانه في نفسه صريح في النكار على جزم اذا كان
مغيرا له ولذا في قوله لا اجيزه ولكن اجيزه في نفسه
الماية يكون في النكار اعدام احتمال البيان لان من شرط الاتساق
ولا اتساق في قوله وهذا امر ان يكون مع مسئله الاخرى بالالف في
اجازة في نظير الاتساق وقوله ولو كان في يد عبيد فقال هو الغلان
في صولة فصله نظير غير النسق هو الاقتصار مسئله اجازة
النكار نظير غير النسق في النسق والاشياء على شيء واحد

فان كان الكلام لا يخلو من غيبه نسق فان ابي الاجازة واسنانها اجتمعوا في الحق
فانه صريح في النكار بقوله لا اجيز النكار واكثر الجيزه انما هي بعد
الايقاع الاستدلال الذي كان قول الجيزه بعد ذلك قوله في النكار ان
مبطل الكلام وانكاره في الكلام باطلا فلهذا هو الذي يحتمل ان يكون
رد النكار مقيد بانه وان كان في جيزه نكاره في مقيد ان
غيره بغيره في المقيد فانه في نفسه صريح في النكار على جزم اذا كان
مغيرا له ولذا في قوله لا اجيزه ولكن اجيزه في نفسه
الماية يكون في النكار اعدام احتمال البيان لان من شرط الاتساق
ولا اتساق في قوله وهذا امر ان يكون مع مسئله الاخرى بالالف في
اجازة في نظير الاتساق وقوله ولو كان في يد عبيد فقال هو الغلان
في صولة فصله نظير غير النسق هو الاقتصار مسئله اجازة
النكار نظير غير النسق في النسق والاشياء على شيء واحد

فان كان الكلام لا يخلو من غيبه نسق فان ابي الاجازة واسنانها اجتمعوا في الحق
فانه صريح في النكار بقوله لا اجيز النكار واكثر الجيزه انما هي بعد
الايقاع الاستدلال الذي كان قول الجيزه بعد ذلك قوله في النكار ان
مبطل الكلام وانكاره في الكلام باطلا فلهذا هو الذي يحتمل ان يكون
رد النكار مقيد بانه وان كان في جيزه نكاره في مقيد ان
غيره بغيره في المقيد فانه في نفسه صريح في النكار على جزم اذا كان
مغيرا له ولذا في قوله لا اجيزه ولكن اجيزه في نفسه
الماية يكون في النكار اعدام احتمال البيان لان من شرط الاتساق
ولا اتساق في قوله وهذا امر ان يكون مع مسئله الاخرى بالالف في
اجازة في نظير الاتساق وقوله ولو كان في يد عبيد فقال هو الغلان
في صولة فصله نظير غير النسق هو الاقتصار مسئله اجازة
النكار نظير غير النسق في النسق والاشياء على شيء واحد

[illegible]

۲۹۵

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

موسم

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

واسم شدة التكلم فاقامت على العطف على التقريب لانه الاصل
 العطف لان يكون غير التقريب معصود في الكلام كما في مسئله
 الطلاق فان المقصود بالطلاق هو واحد مما غير غير ومنها
 المقصود بفتح زو التكلم كما هي الاحكاما غير غير فلا يعدل عن
 الاصل وهذا لا ريب اننا ولنا هذا المذكورين كما في تلك نكرة
 وقد قامت في سلاله العموم وهو النفي فكان عاما لا يملك ان
 اصلها الاخر وكان يعمها على الاخر حتى ان من قال لا يطعم فلانا
 او فلانا فاعلم احد هما كاحصيا ولو قال فلان امرئ عاصيا
 حتى يضم ما جميعا واقابل ان يقول على مسئله الطلاق وان
 ان يكون القسم احد الامرين طلاقا لا طلاقا والآخر فاما ان
 جهتا المقصود في مجموع جهة التقريب للعطف او هو ان يعمطوف

الطلاق هو واحد مما غير غير ومنها المقصود بفتح زو التكلم كما هي الاحكاما غير غير فلا يعدل عن الاصل وهذا لا ريب اننا ولنا هذا المذكورين كما في تلك نكرة وقد قامت في سلاله العموم وهو النفي فكان عاما لا يملك ان اصلها الاخر وكان يعمها على الاخر حتى ان من قال لا يطعم فلانا او فلانا فاعلم احد هما كاحصيا ولو قال فلان امرئ عاصيا حتى يضم ما جميعا واقابل ان يقول على مسئله الطلاق وان ان يكون القسم احد الامرين طلاقا لا طلاقا والآخر فاما ان جهتا المقصود في مجموع جهة التقريب للعطف او هو ان يعمطوف

منه واسم شدة التكلم فاقامت على العطف على التقريب لانه الاصل العطف لان يكون غير التقريب معصود في الكلام كما في مسئله الطلاق فان المقصود بالطلاق هو واحد مما غير غير ومنها المقصود بفتح زو التكلم كما هي الاحكاما غير غير فلا يعدل عن الاصل وهذا لا ريب اننا ولنا هذا المذكورين كما في تلك نكرة وقد قامت في سلاله العموم وهو النفي فكان عاما لا يملك ان اصلها الاخر وكان يعمها على الاخر حتى ان من قال لا يطعم فلانا او فلانا فاعلم احد هما كاحصيا ولو قال فلان امرئ عاصيا حتى يضم ما جميعا واقابل ان يقول على مسئله الطلاق وان ان يكون القسم احد الامرين طلاقا لا طلاقا والآخر فاما ان جهتا المقصود في مجموع جهة التقريب للعطف او هو ان يعمطوف

على المقصود بالطلاق في هذه المسئلة والامر بغيره
 كان منطلقا لما الواحدة وما الاثنان مطلقا وليس كان
 واحدا في نفسه ولا في نطق واحد ويتوقف على اعتبار الزوج
 قوله ولو كلمة احدا ولو في امر الاول بدل قوله ولو كلمة احدا
 الاخرين لا يثبت في اصول السجدة هكذا ان كلمة الاول
 وحده يثبت ولن كلمة احدا لا يثبت في الاثنان على ما قوله
 ولو قال لهم هذا العبد وهذا كان لربك سبع ايامها
 لان كلمة في موضع الانشاء للتحديد لا في ذلك الصرح وبها اجماع
 تتناول احدهما غير عين والامر للابتنار والصور لا يبقا
 لتفعل في غير العين فيثبت التحريم في رواية التمسك من الاجماع قوله
 ويؤاخذوا في المهر بان زوج صلح هذا وعلى هذا حكمه من المثل
 عند يمينه لان المثل يثبتا ولو ادها او الوجوب لا يصح
 المشايخ في تزويج ما يشابهها ولو ادها وفي المهر ان قال تزويجها
 على هذا لا يثبت من دهرهم وعلى هذا ثمانية مائة مثاقيل
 من المثل عند يمينه لان الوجوب لا يصح في باب انكاح من المثل

على المقصود بالطلاق في هذه المسئلة والامر بغيره
 كان منطلقا لما الواحدة وما الاثنان مطلقا وليس كان
 واحدا في نفسه ولا في نطق واحد ويتوقف على اعتبار الزوج
 قوله ولو كلمة احدا ولو في امر الاول بدل قوله ولو كلمة احدا
 الاخرين لا يثبت في اصول السجدة هكذا ان كلمة الاول
 وحده يثبت ولن كلمة احدا لا يثبت في الاثنان على ما قوله
 ولو قال لهم هذا العبد وهذا كان لربك سبع ايامها
 لان كلمة في موضع الانشاء للتحديد لا في ذلك الصرح وبها اجماع
 تتناول احدهما غير عين والامر للابتنار والصور لا يبقا
 لتفعل في غير العين فيثبت التحريم في رواية التمسك من الاجماع قوله
 ويؤاخذوا في المهر بان زوج صلح هذا وعلى هذا حكمه من المثل
 عند يمينه لان المثل يثبتا ولو ادها او الوجوب لا يصح
 المشايخ في تزويج ما يشابهها ولو ادها وفي المهر ان قال تزويجها
 على هذا لا يثبت من دهرهم وعلى هذا ثمانية مائة مثاقيل
 من المثل عند يمينه لان الوجوب لا يصح في باب انكاح من المثل

٣٩٨

على المقصود بالطلاق في هذه المسئلة والامر بغيره
 كان منطلقا لما الواحدة وما الاثنان مطلقا وليس كان
 واحدا في نفسه ولا في نطق واحد ويتوقف على اعتبار الزوج
 قوله ولو كلمة احدا ولو في امر الاول بدل قوله ولو كلمة احدا
 الاخرين لا يثبت في اصول السجدة هكذا ان كلمة الاول
 وحده يثبت ولن كلمة احدا لا يثبت في الاثنان على ما قوله
 ولو قال لهم هذا العبد وهذا كان لربك سبع ايامها
 لان كلمة في موضع الانشاء للتحديد لا في ذلك الصرح وبها اجماع
 تتناول احدهما غير عين والامر للابتنار والصور لا يبقا
 لتفعل في غير العين فيثبت التحريم في رواية التمسك من الاجماع قوله
 ويؤاخذوا في المهر بان زوج صلح هذا وعلى هذا حكمه من المثل
 عند يمينه لان المثل يثبتا ولو ادها او الوجوب لا يصح
 المشايخ في تزويج ما يشابهها ولو ادها وفي المهر ان قال تزويجها
 على هذا لا يثبت من دهرهم وعلى هذا ثمانية مائة مثاقيل
 من المثل عند يمينه لان الوجوب لا يصح في باب انكاح من المثل

على المقصود بالطلاق في هذه المسئلة والامر بغيره
 كان منطلقا لما الواحدة وما الاثنان مطلقا وليس كان
 واحدا في نفسه ولا في نطق واحد ويتوقف على اعتبار الزوج
 قوله ولو كلمة احدا ولو في امر الاول بدل قوله ولو كلمة احدا
 الاخرين لا يثبت في اصول السجدة هكذا ان كلمة الاول
 وحده يثبت ولن كلمة احدا لا يثبت في الاثنان على ما قوله
 ولو قال لهم هذا العبد وهذا كان لربك سبع ايامها
 لان كلمة في موضع الانشاء للتحديد لا في ذلك الصرح وبها اجماع
 تتناول احدهما غير عين والامر للابتنار والصور لا يبقا
 لتفعل في غير العين فيثبت التحريم في رواية التمسك من الاجماع قوله
 ويؤاخذوا في المهر بان زوج صلح هذا وعلى هذا حكمه من المثل
 عند يمينه لان المثل يثبتا ولو ادها او الوجوب لا يصح
 المشايخ في تزويج ما يشابهها ولو ادها وفي المهر ان قال تزويجها
 على هذا لا يثبت من دهرهم وعلى هذا ثمانية مائة مثاقيل
 من المثل عند يمينه لان الوجوب لا يصح في باب انكاح من المثل

قوله وانما يعلم بالبرهان ان الله تعالى له علم
على ان يتصور ان يكون من الله تعالى
ليس من الله تعالى بل من الله تعالى
قوله وانما يعلم بالبرهان ان الله تعالى له علم
على ان يتصور ان يكون من الله تعالى
ليس من الله تعالى بل من الله تعالى

كالتقية في باب العلم وانما يعلم بالبرهان ان الله تعالى له علم
على ان يتصور ان يكون من الله تعالى ليس من الله تعالى بل من الله تعالى
قوله وانما يعلم بالبرهان ان الله تعالى له علم على ان يتصور ان يكون من الله تعالى
ليس من الله تعالى بل من الله تعالى

قوله وانما يعلم بالبرهان ان الله تعالى له علم على ان يتصور ان يكون من الله تعالى
ليس من الله تعالى بل من الله تعالى

قوله وانما يعلم بالبرهان ان الله تعالى له علم على ان يتصور ان يكون من الله تعالى
ليس من الله تعالى بل من الله تعالى

يقان ليس بفعله بل لو كان من كان معناه عند جميع حاله اربها وكذا
 ان شئت قر الله تعالى قلها انما طعام عشت في مستأكلين او موطأ
 انصون على كيم وكسوتهم ونحوه وقسمه ما يدغمون لاجل
 بيان له فان قلت قوله ومن ضرورة التخيير عموم لا ينفذ بنفسه
 التوكيل هذا وهذا والتوكيل يبيع هذا المعنى وهذا قلت مراد
 ومن ضرورة التخيير عموم لا ينفذ في مقام الابهة المقصودة ولا
 في التوكيل به في التصرف فليس ذلك بالابهة مقصودة بل كان فيه
 معناه لابهة من وجه فلا يكون التوكيل لابهة من وجه قوله قال

الله تعالى قلها انما الابهة او رده بغير التوكيل على عموم الابهة
 وبما نالها لا الواجب فيها واحد من الجملة غير غير التكليف
 في تعيين واحد منها فعلا لا قولاً فحين في خبر الفقهاء هو
 جمهور الفقهاء وليس هذا واجباً على راقبه ولا قد يكون بمعنى
 كما قيل في الآية قال الله تعالى ليس لك من الامر شيء الا يتوب عليهم

فانما هو الذي لا يوجب فيها واحد من الجملة غير غير التكليف
 في تعيين واحد منها فعلا لا قولاً فحين في خبر الفقهاء هو
 جمهور الفقهاء وليس هذا واجباً على راقبه ولا قد يكون بمعنى
 كما قيل في الآية قال الله تعالى ليس لك من الامر شيء الا يتوب عليهم

فانما هو الذي لا يوجب فيها واحد من الجملة غير غير التكليف
 في تعيين واحد منها فعلا لا قولاً فحين في خبر الفقهاء هو
 جمهور الفقهاء وليس هذا واجباً على راقبه ولا قد يكون بمعنى
 كما قيل في الآية قال الله تعالى ليس لك من الامر شيء الا يتوب عليهم

بأنه ليس بفعله بل لو كان من كان معناه عند جميع حاله اربها وكذا
 ان شئت قر الله تعالى قلها انما طعام عشت في مستأكلين او موطأ
 انصون على كيم وكسوتهم ونحوه وقسمه ما يدغمون لاجل
 بيان له فان قلت قوله ومن ضرورة التخيير عموم لا ينفذ بنفسه
 التوكيل هذا وهذا والتوكيل يبيع هذا المعنى وهذا قلت مراد
 ومن ضرورة التخيير عموم لا ينفذ في مقام الابهة المقصودة ولا
 في التوكيل به في التصرف فليس ذلك بالابهة مقصودة بل كان فيه
 معناه لابهة من وجه فلا يكون التوكيل لابهة من وجه قوله قال
 الله تعالى قلها انما الابهة او رده بغير التوكيل على عموم الابهة
 وبما نالها لا الواجب فيها واحد من الجملة غير غير التكليف
 في تعيين واحد منها فعلا لا قولاً فحين في خبر الفقهاء هو
 جمهور الفقهاء وليس هذا واجباً على راقبه ولا قد يكون بمعنى
 كما قيل في الآية قال الله تعالى ليس لك من الامر شيء الا يتوب عليهم
 فانما هو الذي لا يوجب فيها واحد من الجملة غير غير التكليف
 في تعيين واحد منها فعلا لا قولاً فحين في خبر الفقهاء هو
 جمهور الفقهاء وليس هذا واجباً على راقبه ولا قد يكون بمعنى
 كما قيل في الآية قال الله تعالى ليس لك من الامر شيء الا يتوب عليهم

[illegible][illegible]

ولأما ما ثبت من حيث النعم ولو عطف على شيء كان المعنى
ليس ذلك أحد الأمرين أي الشيء والتوبة عليهم وليس ذلك معنى
الكلام مع كونه معزاً من السيداد واعتز على نفسه أيضاً بأن يكن
أن يكون معطوفاً على قوله تعالى أو يكفيه ثم ويكون ليساً اعتزاً
بينهما وأجبت بأن المراد من جعلت أو يتوباً شفعاً بالحق
يعتد العطف فيلزم بعده معنى حتى علاجاً له وهذا الرفع
صحة عطفه على السابق والتحقوتي هذا إقاماً أن لهم اختيار
أن أو يتوب بمعنى حتى وإنما جعل قول بعض العلماء فيه التمثيل
قوله فلم يستأذنه إلا عنراض الزور على قولهم قوله لا أصح
لو قال لا أدخل هذه الدار وأخرج هذه الدار يكون ويعني حتى
يودخل الأولى ولا أحشأ ولو دخل الثانية ولا يترقى بينه وبينه
قوله لا أفارقك وتقطع ديني يكون بمعنى حتى أي حتى تنقطع
دينياً أي بعد العمل أو بمعنى حتى وبين أو نرفع قاله فتح الإسلام
وعلى هذا قال الصحاح أفهم قل والله لا أدخل هذه الدار وأخرج
الدار الأخرى أو معناه حتى أدخل فلودخل الأولى ولا أحشأ ونود
الغاية ولا يشترط دخول الأولى بترقي ميمه لأن العلوف عليه دخول
الأولى قبل الثانية فإذا دخل الأولى ولا قبل الغاية حشأ ولو

[illegible]

هنا بالعرف فقلت انضما الكلام بشدته الى انه ترك العا حقيقة
حتى في قوله والله لا ضرب به حتى يموت والخوة يضربون الى التوكيد
العرف حقيقة ما دخل على حتى وانما على الضرب الشديد لم
يتعد العا بحقيقة حتى لان العرف لا يمنع ان يجعل الضرب الشدة
غاية للتكرار والضرب فيكون معنى كلامه لا ضرب به حتى صار به
الضرب لشدة يد قلت ان حقيقة حتى وهو انما يدخل بالداخل عليه
حتى فظاهر غاية الصدا متروكة بلا تارة وشك وفيها شيء
قوله فلم يعد لا يبحث لان الصدا وهو الايمان ليس بمقدور
مقدرة لانضما غاية الايمان لا غاية الشيء شيئا اذ منا فينا
وجوده والقدرة على الحياة والاحتساب سبب نقصانها فزوما
كوزن سبب شي يكون مفضيا اليه منا فيا ومنا هيا فاذ لا يمكن
لا ولا قابلا للاعداد والاخر صانعا للغايات ترك حقيقة هو
لغايات وحل علم معنى الجزاء لان بين الغاية والجزاء من النسبة
ان الشرط ينتهي الى الجزاء كما ان المعنى ينتهي الى الغاية فيكون
كم لان الاول لما كان سببا كان الغرض منه السبب فالاول
لهذا وهذا اي جمعه على الجزاء بان لا يصلح الاخر جزاء للاول وحل على

وهو ان لا يكون الشيء ثابتا في الحال اسم وجودا وبوجوب شئونه
 يشهد بعد وجود الغاية ولو لا الغاية لكان ثابتا في الحال كما يشهد
 شهر فانه لنا جبر المطالبة المصطنع الشهر ولو لا الغاية كانت المطالبة
 ثابتة في الحال وهي ثابتة اذا قال الامر انه انت طالق في شهر ولا
 له لا يقع الطلاق في الحال بل يقول ولاية لانه لو قال انت
 طالق في شهر ونوى التخيير نطق في الحال ولو لم يقلو لكانت لانه
 نوى حقيقة كلامه لان ذكر الشهر ههنا لا يصلح لنا الحكم والاستغناء
 شرعا والطلاق لا يحصل بالتأخير والتعليل في اعليه فانه لو ادان بقوله
 الطلاق في الحال انتهى فمضى الشهر ولكن الطلاق لا يقبل التوقيت
 لا بعد فاذا نوى التأخير تأخر الوقوع المصطنع الشهر لانه نوى محتمل
 كلامه لو الطلاق يقبل الاضافة بقوله انت طالق عندنا ويستعمل
 في التأخير كما يستعمل في التعقيب فصولا قد يذكر كلامه انت طالق
 متى خول الشهر فان لم يكن له نية وقع في الحال عندنا فهو عندنا لا يقع
 الطلاق في الحال لان ذكر الشهر ههنا لا يصلح لنا الحكم ولا الاستغناء
 شرعا لانه العبر والغاية فصلا الى ما يحتمله كونه في وهو التأخير
 والطلاق لا يحصل بالتأخير والتعليل في اعليه فانه لو ادان بقوله
 فصل على الكلام واصليه في اللغة لا فائدة من قوله في اللغة

وهو ان لا يكون الشيء ثابتا في الحال اسم وجودا وبوجوب شئونه
 يشهد بعد وجود الغاية ولو لا الغاية لكان ثابتا في الحال كما يشهد
 شهر فانه لنا جبر المطالبة المصطنع الشهر ولو لا الغاية كانت المطالبة
 ثابتة في الحال وهي ثابتة اذا قال الامر انه انت طالق في شهر ولا
 له لا يقع الطلاق في الحال بل يقول ولاية لانه لو قال انت
 طالق في شهر ونوى التخيير نطق في الحال ولو لم يقلو لكانت لانه
 نوى حقيقة كلامه لان ذكر الشهر ههنا لا يصلح لنا الحكم والاستغناء
 شرعا والطلاق لا يحصل بالتأخير والتعليل في اعليه فانه لو ادان بقوله
 الطلاق في الحال انتهى فمضى الشهر ولكن الطلاق لا يقبل التوقيت
 لا بعد فاذا نوى التأخير تأخر الوقوع المصطنع الشهر لانه نوى محتمل
 كلامه لو الطلاق يقبل الاضافة بقوله انت طالق عندنا ويستعمل
 في التأخير كما يستعمل في التعقيب فصولا قد يذكر كلامه انت طالق
 متى خول الشهر فان لم يكن له نية وقع في الحال عندنا فهو عندنا لا يقع
 الطلاق في الحال لان ذكر الشهر ههنا لا يصلح لنا الحكم ولا الاستغناء
 شرعا لانه العبر والغاية فصلا الى ما يحتمله كونه في وهو التأخير
 والطلاق لا يحصل بالتأخير والتعليل في اعليه فانه لو ادان بقوله
 فصل على الكلام واصليه في اللغة لا فائدة من قوله في اللغة

وهو ان لا يكون الشيء ثابتا في الحال اسم وجودا وبوجوب شئونه
 يشهد بعد وجود الغاية ولو لا الغاية لكان ثابتا في الحال كما يشهد
 شهر فانه لنا جبر المطالبة المصطنع الشهر ولو لا الغاية كانت المطالبة
 ثابتة في الحال وهي ثابتة اذا قال الامر انه انت طالق في شهر ولا
 له لا يقع الطلاق في الحال بل يقول ولاية لانه لو قال انت
 طالق في شهر ونوى التخيير نطق في الحال ولو لم يقلو لكانت لانه
 نوى حقيقة كلامه لان ذكر الشهر ههنا لا يصلح لنا الحكم والاستغناء
 شرعا والطلاق لا يحصل بالتأخير والتعليل في اعليه فانه لو ادان بقوله
 الطلاق في الحال انتهى فمضى الشهر ولكن الطلاق لا يقبل التوقيت
 لا بعد فاذا نوى التأخير تأخر الوقوع المصطنع الشهر لانه نوى محتمل
 كلامه لو الطلاق يقبل الاضافة بقوله انت طالق عندنا ويستعمل
 في التأخير كما يستعمل في التعقيب فصولا قد يذكر كلامه انت طالق
 متى خول الشهر فان لم يكن له نية وقع في الحال عندنا فهو عندنا لا يقع
 الطلاق في الحال لان ذكر الشهر ههنا لا يصلح لنا الحكم ولا الاستغناء
 شرعا لانه العبر والغاية فصلا الى ما يحتمله كونه في وهو التأخير
 والطلاق لا يحصل بالتأخير والتعليل في اعليه فانه لو ادان بقوله
 فصل على الكلام واصليه في اللغة لا فائدة من قوله في اللغة

وهو قد يتوحد كافي قوله من زيد بن السبط وقد يكون معنى كافي
قوله فلا يغفلوا عن الصلاة ^{على} دينهم الذين استعاضوا بها دينهم
فلما جاء ذكره بنو هاشم لا لاجل ان كلهم على الايمان والتعاليم جئنا قلنا
فلما جاء الغلاة على الفخيل على الذين جئنا وما لوقا محمد بن عمرو
لا نه لم يرد كونه الوجوب لا لزام فلا يحمل على الذين لا على الخط
والامانة وعلى هذا قال محمد بن حنفى السبكي الكبيروا قالوا راس الحصن
منوفى على عشرة من اهل الحصن ففعلنا فاعل عشرة سواء وخيارا
لثنتين ولو قال منوفى وعشرة او عشرة او عشرة عشرة كذلك
وخيارا لثنتين الامن على الكل على افادة التقوى والتغلب
فلما اذا قال راس الحصن اربعين وايدهم منوفى على عشرة من اهل
الحصن ففعلنا اعطيتنا الامان فكان العشرة شورا راس الحصن
اثنين من راس الحصن وخيارا لثنتين العشرة اليه لانه خلفا بان
نفسه على عشرة بكنهه صلى فيكون مستغنيا عنهم في شوق الامان
وفي ذلك بان يكون له عليهم ولاية لثنتين حتى لو قال منوفى و
عشرة او عشرة ففعلنا ففعلنا ففعلنا ففعلنا ففعلنا ففعلنا
اعطى الامان لانه خلفا انهم على امان انفسهم من غير ان يشترط
لنفسه تغلبا عليهم في امانهم فلا يكون له الخيار وقد يكون

قطع الشمس ^{في} قال ومضى يوم ان كان ذلك في الليل وقم اطلاق
 عند غروب الشمس من الغد لوجود الشرط وان كان ذلك في
 اليوم ولا تطلق حتى يتجدي من الغد ثلاث الساعات قوله تفيد معنى
 الشرط لان الفعل كالدخل والخروج لا يصح طرقا لطلاقا وعلى
 معناه ان يكون شيا محتملا لانه لا بد من عرض لا يبقى لما بين الطرفين محل
 للمظروف وما لا يبقى زمانين لا يكون محل الشيء فاذا انقضت
 الحقيقة وهي المظروفين محل على الشرط محاذ زمان بين الطرفين
 المظروف مقارنة كما بين الشرط والمشروط وكذا الحيض فصل
 المرأة يقال جازت المرأة وكذا الحيض فصل المرأة جازت
 الشمس بعد التعليق واما في مضي اليوم فاما يوم جازت اليوم
 ومضى اليوم يكونان مضي جميعا معا اليوم ومضى جميع
 المستعانة بما يكون عند غروب الشمس ان كان ذلك في هذا الكلام
 في الليل وعند حيث تلك الساعة التي وجد الكلام فيها اذا كان
 اليوم وفي الزمان ولو قال انت طالق في مشيئة الله او في سنة
 الله كان ذلك بمعنى ان طلق لا بد له لو قال انت طالق في
 الله تعالى كان ذلك بطلان لا سيما بطلان قوله انت طالق
 بان كان مستعانة فان قلت قوله انت طالق في علم الله يقع به الطلاق

فایده های گوناگون از این کتاب

في محالهم ان يعلموا مثل الارادة في كونها لا يصلح ان لا يكون لها
 قيل ان العلم ليس هو عين للعلوم يقال اللهم علم غير محال فينا
 معلومك ويقال علم يعني خبره اي معلوم ولو كان بمعنى
 العلوم ليحيل ان يحصل معنى الشرط لان الشرط لا يكون على
 خطر الوجود ومعلوم الله تعالى محقق لا محال ولو كان
 كما واقعا في محال لانه جعل معلوم الله تعالى ظرفا للطلاق
 وان لم يكن الطلاق في معلوم اذا كان واقعا لانه لو لم يكن واقعا
 لكان علمه معلوم بخلاف الشبهة لازمة لله تعالى
 متوقفة حتما ومحققة بالله تعالى بوصف بالشيء وبعدمها
 ولا يوصف بعدم العلم فكان العلم محققا لا محال والشيء لا يلزم
 ان يكون موجودا حتما كما قالوا لكن في هذا الفرق اشكال
 وهو حقيقة العلم هو الفعل واستعماله في العلم
 في بعض المواضع لا يترتب له سلبا على ترك الحقيقة وغيره

[illegible][illegible]

والله اعلم بالصواب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صالح بن عبد الله

۱۰۰

٥٢

ما اسمك؟

سید محمد علی حسینی

فصل في حرف الباء والإصاقي في وضع المعنى وحده تصوير

حکومت ہندی کی تصویر وی بیریڈ وائس راج اور وضع شدہ

لا شيء يتصل من معنى الينا، وذلك شدة نزاع الخصوم في هذه

الكلية الخدم المذهب مستندة إلى

بِاسْتِغْنَاءِ الْإِسْلَامِ لِكُثْرِهِ وَخِطَابِهِ فِي الْأَيَّامِ وَفِي الْأَيَّامِ

فِيهَا غَيْرُ الْإِنْسَانِ وَإِنَّ هَذَا الْمَعْنَى بِمَا نَأْتِيهِ مِنْ بَقُولِهِ تَحْقِيقًا

فلما انبجى اصله لم يبق له شئ من شدة حره فمات

لِلْإِصْطِقِ وَالْبَيْعِ أَصْلٌ فِي الْبَيْعِ وَالْمَنْ شَرَطَ بَيْنَهُمَا وَهَذَا

اللعنة اي لاجل ان البيوع اضل والتمس شرط في البيع قلنا هذا هو

المسيح بلا قبض يوجب ارتفاع تبعه دون هذا التمسك لا زواله

لا يوجب زوال المصروف ما قلنا زوال شرط ايم بموجب زوال

المشقة لروز لها الحق في قبول الصنعة المذكورة في

١٠٠

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم من أجل هذه الأمة، وهدانا لهذا الصراط المستقيم.

أولاً لا تشاء أن تكون من الذين يترددون على الناس في طلبهم

مجلس شورای اسلامی

[illegible]

وَأَمَّا الْفُلُ فَأُرْسِلَتْ بِرَحْمَةٍ مِنَّا لِيُبَيِّنَ لَكُمْ آيَاتِنَا فَتَدَارَكُوا أَلَمًا لَّيِّنًا

مجلس شورای ملی

[illegible][illegible]

من

هذا بقوله فما من فيما اشيرانية وذاتت هذا في الليم صل
و قد شرط تابع فمقول الاصل ان يكون الليم ملصقا بالاصل لا
ان يكون الاصل ملصقا بالليم فاذا وجد حرف بينه في البدل في
باب الليم دل ذلك على انه لم ينصق بالاصل ولا يكون سبعا
فيكون سبعا والقانون ان يكون لما كان اللصيق تبعا والمقصود صلا
ان اشترى صلا لا و ليا تدخل على الثمن وهو المصنوع به لا ان يري ان
قولك دلت بريد معناه التصق في رز يد وذكر في غيره من كتب
الاصول انما يدل على ان اياه فهو ملصق به والحرف لا خرو هو
الملصق كما في قولك كتبت بالقلم معناه لصقت بك انما بالقلم
فما وجد حرف بينه كان المقصود ان يصان الفعل الى الليم وتكتبه
اذ انقصوه من قولك كتبت بالقلم والي حرفات باليد فليقطع
بالسين وضربت بالسين ونحوهما تصافة هية لانها بهذه
الاشياء دون الفصحى من المعنى صلا والمصنوع به تبعا لغيره
لانه لا شيء بهذا اصحيت لياه في الاثنان لان الثمن ليس بمصنوع
في الليم كالا لانه ليس بقوله وعلى هذا قلنا اذا قال رعت منذ هذا
لمجد بكون من الخطة ووصفها بكون الليم سبعا والكر شيا
فيكون لا يستبدل به قبل الفصحى من الليم مثلك في من خطه

الاصول انما يدل على ان اياه فهو ملصق به والحرف لا خرو هو
الملصق كما في قولك كتبت بالقلم معناه لصقت بك انما بالقلم
فما وجد حرف بينه كان المقصود ان يصان الفعل الى الليم وتكتبه
اذ انقصوه من قولك كتبت بالقلم والي حرفات باليد فليقطع
بالسين وضربت بالسين ونحوهما تصافة هية لانها بهذه
الاشياء دون الفصحى من المعنى صلا والمصنوع به تبعا لغيره
لانه لا شيء بهذا اصحيت لياه في الاثنان لان الثمن ليس بمصنوع
في الليم كالا لانه ليس بقوله وعلى هذا قلنا اذا قال رعت منذ هذا
لمجد بكون من الخطة ووصفها بكون الليم سبعا والكر شيا
فيكون لا يستبدل به قبل الفصحى من الليم مثلك في من خطه

من

ووصفها بهذا العبد يكون العبد ثمنا والكوم ميعا ويكون العبد
 سلبا ولا يصح الاكراه جلا قال علماؤنا اذا قال العبد **ناخير** في
 رقبته ولا فلتت حر فذلك على الخي والصادق ليس يكون الخي ملحقا
 بالصدق ولو لم يكن كذلك لولا ان يقولوا وقال لنا اخبرتنا ان قالنا قومنا
 حر فذلك على مطلق الخبر فلو اخبر عتقك على ان يدخل عليك
 يكون قسنا قلنا فيه كان العبد لا في البيع غير بقدين فكلاهما يستعمل
 وثبت لكل طرف دخل الباء عليه فهو بمنزلة الطرف الاخر هو المبيع
 ودخل الباء في الكوفي قوله رعت منك هذا العبد بكونه من الخطية يكون
 انكر ثمنا ويجوز الاستبدال بالكر قبل القبض لانه بمنزلة الاستبدال
 بالان في قبيل القبض يكون **يعني** انما يشترى الباقم بالقر الذي في
 اليد لشيء في شئ اخر منه يكون هذا المبيع في البيع الثاني في الاول
 فاذا دخل الباء على العبد باق قال بعد منك كرا من الخطية بهذا
 يكون العبد ثمنا والكوم ميعا ويكون العبد سلبا الا ان يكون غير
 متعين فيكون ذينا ثابتا في الذمة والمبيع اذا كان ذينا لا يكون المبيع
 الاسلمة ولهذا يثبت برفه سائر شرائط السلمة من التاخير وقبض
 راس مال في المجلس وعدم صحة الاستبدال بالكر قبل القبض قوله
 فذلك على غير لصادق لان حرف الباء لا لصادق **فيقتضيه**

ولا يصح الاكراه جلا قال علماؤنا اذا قال العبد **ناخير** في رقبته ولا فلتت حر فذلك على الخي والصادق ليس يكون الخي ملحقا بالصدق ولو لم يكن كذلك لولا ان يقولوا وقال لنا اخبرتنا ان قالنا قومنا حر فذلك على مطلق الخبر فلو اخبر عتقك على ان يدخل عليك يكون قسنا قلنا فيه كان العبد لا في البيع غير بقدين فكلاهما يستعمل وثبت لكل طرف دخل الباء عليه فهو بمنزلة الطرف الاخر هو المبيع ودخل الباء في الكوفي قوله رعت منك هذا العبد بكونه من الخطية يكون انكر ثمنا ويجوز الاستبدال بالكر قبل القبض لانه بمنزلة الاستبدال بالان في قبيل القبض يكون يعني انما يشترى الباقم بالقر الذي في اليد لشيء في شئ اخر منه يكون هذا المبيع في البيع الثاني في الاول فاذا دخل الباء على العبد باق قال بعد منك كرا من الخطية بهذا يكون العبد ثمنا والكوم ميعا ويكون العبد سلبا الا ان يكون غير متعين فيكون ذينا ثابتا في الذمة والمبيع اذا كان ذينا لا يكون المبيع الاسلمة ولهذا يثبت برفه سائر شرائط السلمة من التاخير وقبض راس مال في المجلس وعدم صحة الاستبدال بالكر قبل القبض قوله فذلك على غير لصادق لان حرف الباء لا لصادق فيقتضيه

ووصفها بهذا العبد يكون العبد ثمنا والكوم ميعا ويكون العبد سلبا ولا يصح الاكراه جلا قال علماؤنا اذا قال العبد ناخير في رقبته ولا فلتت حر فذلك على الخي والصادق ليس يكون الخي ملحقا بالصدق ولو لم يكن كذلك لولا ان يقولوا وقال لنا اخبرتنا ان قالنا قومنا حر فذلك على مطلق الخبر فلو اخبر عتقك على ان يدخل عليك يكون قسنا قلنا فيه كان العبد لا في البيع غير بقدين فكلاهما يستعمل وثبت لكل طرف دخل الباء عليه فهو بمنزلة الطرف الاخر هو المبيع ودخل الباء في الكوفي قوله رعت منك هذا العبد بكونه من الخطية يكون انكر ثمنا ويجوز الاستبدال بالكر قبل القبض لانه بمنزلة الاستبدال بالان في قبيل القبض يكون يعني انما يشترى الباقم بالقر الذي في اليد لشيء في شئ اخر منه يكون هذا المبيع في البيع الثاني في الاول فاذا دخل الباء على العبد باق قال بعد منك كرا من الخطية بهذا يكون العبد ثمنا والكوم ميعا ويكون العبد سلبا الا ان يكون غير متعين فيكون ذينا ثابتا في الذمة والمبيع اذا كان ذينا لا يكون المبيع الاسلمة ولهذا يثبت برفه سائر شرائط السلمة من التاخير وقبض راس مال في المجلس وعدم صحة الاستبدال بالكر قبل القبض قوله فذلك على غير لصادق لان حرف الباء لا لصادق فيقتضيه

فذلك على غير لصادق لان حرف الباء لا لصادق فيقتضيه

2

والبيان له الاضمار وقد يستعمل في الظهور ايضا وقد ذكرنا ان
وقد يكون القول ثمانية على سبعة انوع بالاستعارة على التفرقة
والا فليس في بيان الزيادة قوله وسان يقر بربى بيان هو بقر
بيان تفسيره بيان تقديره بيان تقديره بل من قبيل اضافة الموصوف
الى الصفة على ثمانية اضافة العام الى الخاص واما بيان الضم وهو
بيان حاله وبيان عطفه فاما معنى الالام واما معنى من دون بيان محمل
حاصل من هذه الاشياء قوله اما الاول فهو ان يكون معنى اللفظ
ظاهر الحكم على غيره فحينئذ يراد به هو اللفظ فتم الحكم التام
بيان اي بيان تقرير وهو توكيد الكلام بما يقيد الحكم المحاذر
للفصوص وهو بيان حقيقة واقعة على معناه الحقيقية
وكل عام جار على غير عند الاطلاق لكن كل واحد منها يحتاج معه
ان يرد به تجا والخصوص احتيا لا بعيدا بحيث يكون مرادها هو
الحقيقة المحققة والعموم الشا ما ويتوهم مع ذلك ان مراد به المحاذر

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

Handwritten text in Urdu script, likely a continuation of the historical account, mentioning various figures and events. The text is dense and written in a cursive style.

2

وَلَقَدْ عَلَّمْنَاهُ الْإِسْمَ الْكَبِيرَ

فمیز البلد ونقد البلد كما نبيك بقية الكلام على ظاهر مراد
وكذا المثال الثاني لان كلتي عند المحضرة بقية حفظه والا
بقوله ودعته فذلك قوله واما بيان التفسير فهو
ذالك ان اللفظ غير مكتوف المراد بان يكون مجزا او مشذرا
فيكشف ببيان المشكل مثله ينادى قال فلان على بني ثم فسر
شذرا قال على عشرة درهم وفيه ثم فسر ليف اوقار واهم
فسرها عشرة مثلا وحكم هذا النوع من البيان ان يصح
موصولا ومفصولا اي بيان التفسير وبيان التفسير ان يصح
موصولا ومفصولا لقوله تعالى قل عليا سائره ولم يشر
وشذرا بيان الفرق بينهم ذكره وفيه الجواز والاشتراك في
الى الكفر فيكون بيان الكفر مفصلا وقال بعض الحكماء لا يصح
الجواز والاشتراك مفصلا لانه لا يمكن العمل بالخطاب بدون

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

في البعض وقد اختلف القدماء في الفصولين فانهم قالوا
 بالشرط سبب عند وجود الشرط لا قبله وفي الشرط هو العلق
 سبب في ان عدم الشرط مانع من الحكم وانه لا ينفصل
 فيما اذا قلنا بغيره ان شرطه فانت طالق وقال ابن كثير
 انك كذا فانت حينئذ بالشرط باطلا عندنا لان حكم الشرط
 انما يصدق الكلام على وجه الاعتناء والاطلاق هو من غير
 اعتناء لثباته في المحل من غير حال صيرورة اطلاق سبب
 في الوجود وليس يوجد في الشرط فالتعلق فلا يصح التعلق وعند
 كذا التعلق صحيحا حتى لو تزوجا بغير اطلاق لا كلام فيهما
 يعتقد على عدم وجود الشرط والمالك ثابت عند الشرط في
 التعلق في الاستثناء في التعلق فقد قالوا بالاعتناء بالشرط
 معدوم قبل وجود الشرط كالأطلاق في قولنا زوجت المداونت
 طالق معدوم قبل دخول المداونت وهذا بالاتفاق لكنه من اختصاص
 في أصله هو العدة الأصل الذي كان قبل وجود التعلق وسبق
 في ما وجب والشرط كما هو من ههنا وانما ثابت بالتعلق
 مضافا الى عدم الشرط كما هو من ههنا الشافعي هذا الاختلاف

والا فلو لم يكن شرط في الفصولين فانهم قالوا
 من ان الشرط سبب عند وجود الشرط لا قبله وفي الشرط هو العلق
 سبب في ان عدم الشرط مانع من الحكم وانه لا ينفصل
 فيما اذا قلنا بغيره ان شرطه فانت طالق وقال ابن كثير
 انك كذا فانت حينئذ بالشرط باطلا عندنا لان حكم الشرط
 انما يصدق الكلام على وجه الاعتناء والاطلاق هو من غير
 اعتناء لثباته في المحل من غير حال صيرورة اطلاق سبب
 في الوجود وليس يوجد في الشرط فالتعلق فلا يصح التعلق وعند
 كذا التعلق صحيحا حتى لو تزوجا بغير اطلاق لا كلام فيهما
 يعتقد على عدم وجود الشرط والمالك ثابت عند الشرط في
 التعلق في الاستثناء في التعلق فقد قالوا بالاعتناء بالشرط
 معدوم قبل وجود الشرط كالأطلاق في قولنا زوجت المداونت
 طالق معدوم قبل دخول المداونت وهذا بالاتفاق لكنه من اختصاص
 في أصله هو العدة الأصل الذي كان قبل وجود التعلق وسبق
 في ما وجب والشرط كما هو من ههنا وانما ثابت بالتعلق
 مضافا الى عدم الشرط كما هو من ههنا الشافعي هذا الاختلاف

(Handwritten signature)

العقود لما كان سببها في الحال عند لا بد لا نقف في محلها فاذا
ملقوا الطلاق في حق الاجنبيه بالشروط انعقد في عبد الغير
التعليق باطلا سواء علق بشرط الملك وبغيره لانشاء المحل
عند المالك العلق سببا قبل وجود شرطه لا يمكن التحول شرط المحل
للعقود لكن لما كان هو بغيره ان يصير سببا عند وجود الشرط
شرضا ان يكون التعليق بالملك مثل ان يقول لعبد غيره ان
ملكك فانت حر او سبب منك كالهبة والقرية ثم بان قال
لا تتر غير از اشتريتك فانت حر او لاجنبيه ان تكتب في
طابق وانما شرطه اذ ملك يبوعد المحل عند صيرورته سببا في حق

كونه سبباً وكذلك طول الحجة يمنع جواز كساح الأمر عليه لا ينافي
 كساحه على كساحه لأنه بعدم الطول في عدم وجود الطول كما أن الشرط
 عدمه وعدم الشرط مانع من الحكم فلا يجوز أن يكون ذلك قاضياً لبقية
 المبتوتة إلا إذا كانت حاصلاً لا كالكساح على الكساح بالحوادث
 فقالوا فإن قيل لا يتحمل فإنفقوا عليه حتى يتصور محتمل لعدم
 عدم الحول كما أن الشرط عدمه وعدم الشرط مانع من الحكم عليه
 وعندنا لما لم يكن عدم الشرط مانعاً من الحكم جازاً في الحكم
 بل يبدله فيجوز كساحه لأنه لا يتحمل لانقضاء المحذور من شئ يقع

مجلس إدارة

الحكمه بالباقي بعد التنبأ بان هذا الاستفاد كانه لم يتصور كما
بقي بعد ذلك لانه في صدر الكلام يعقد على توجوب العلم الا
الاستفاد البعض بعد عن العلم البعض من عدم شرط في
باب التعليل فان المعلق في العلم لان شرط يمنع العلم به
وتبوت الحكم ويطهر لاختلاف في التعليل في قوله فلان علم
الامر له فانه صاعدا بقدره فلان على تسميه كانه من
يحكمه بالالف في حق الزيادة وعنده تقديره فلان على العلم
الامانه فان هذا ليست على فالصدر بوجوب الف بجملة وقوله
الامانه بعد رضى في ثمانية فوائده ومما جدي في قواعد الاسلام
لا يجوز الطعام باضعاف الاسوداد بعد التعليل لانه صاعدا

الحكمه بالباقي بعد التنبأ بان هذا الاستفاد كانه لم يتصور كما
بقي بعد ذلك لانه في صدر الكلام يعقد على توجوب العلم الا
الاستفاد البعض بعد عن العلم البعض من عدم شرط في
باب التعليل فان المعلق في العلم لان شرط يمنع العلم به
وتبوت الحكم ويطهر لاختلاف في التعليل في قوله فلان علم
الامر له فانه صاعدا بقدره فلان على تسميه كانه من
يحكمه بالالف في حق الزيادة وعنده تقديره فلان على العلم
الامانه فان هذا ليست على فالصدر بوجوب الف بجملة وقوله
الامانه بعد رضى في ثمانية فوائده ومما جدي في قواعد الاسلام
لا يجوز الطعام باضعاف الاسوداد بعد التعليل لانه صاعدا

الحكمه بالباقي بعد التنبأ بان هذا الاستفاد كانه لم يتصور كما
بقي بعد ذلك لانه في صدر الكلام يعقد على توجوب العلم الا
الاستفاد البعض بعد عن العلم البعض من عدم شرط في
باب التعليل فان المعلق في العلم لان شرط يمنع العلم به
وتبوت الحكم ويطهر لاختلاف في التعليل في قوله فلان علم
الامر له فانه صاعدا بقدره فلان على تسميه كانه من
يحكمه بالالف في حق الزيادة وعنده تقديره فلان على العلم
الامانه فان هذا ليست على فالصدر بوجوب الف بجملة وقوله
الامانه بعد رضى في ثمانية فوائده ومما جدي في قواعد الاسلام
لا يجوز الطعام باضعاف الاسوداد بعد التعليل لانه صاعدا

الحكمه بالباقي بعد التنبأ بان هذا الاستفاد كانه لم يتصور كما
بقي بعد ذلك لانه في صدر الكلام يعقد على توجوب العلم الا
الاستفاد البعض بعد عن العلم البعض من عدم شرط في
باب التعليل فان المعلق في العلم لان شرط يمنع العلم به
وتبوت الحكم ويطهر لاختلاف في التعليل في قوله فلان علم
الامر له فانه صاعدا بقدره فلان على تسميه كانه من
يحكمه بالالف في حق الزيادة وعنده تقديره فلان على العلم
الامانه فان هذا ليست على فالصدر بوجوب الف بجملة وقوله
الامانه بعد رضى في ثمانية فوائده ومما جدي في قواعد الاسلام
لا يجوز الطعام باضعاف الاسوداد بعد التعليل لانه صاعدا

[illegible]

يعقد على حجره مع القدم بالاضافة على الاطلاق في التخليد
 الكثير من هذه الجملة صورة مساواة بالاشتراك في معنى
 تحت حكم التصديق تحت هذا أي شيء ليس كود وهو اصل الكلام
 انفقته على حجره على الاطلاق وخرج عند صورة المساواة مرة
 مع غيره من الجملة بحسن منه وعينه مع التفسير في الجملة
 انصرا الى ان باللهي تعبد بصورة يتمك العبد من شيان التوا
 والتفويض فيه كذا يودي الى ان يعاجز فيما لا يدخل تحت الحكم
 المتعلق خارج قضية الحديث فان معناه لا يبعثو طعام
 كالحال لان معناه المساواة اذا تساوى لبدان فيه واذا خرج صورة
 المساواة بقي الباقي أي غير صورة المساواة قبل ان يكون كغيره تحت
 أي تحت حكم الله ويقر على هذا حجة مع التفسير في الجملة
 مساواة مع غيره لا يدخل تحت التصديق وهذا لا يشترط
 ان يبعث الكثير لا يفي في المليون ان الله اعلم بقوله
 بقدر العبد على اتيانه كذا يودي الى ان يعاجز وهو غير فيكون
 المراد أي سيعمل الله تعبد بصورة يتمك العبد من شيان التوا
 والتفويض فيه وهو مع كثير لا يسو هو الكثير والاجماع فلا
 يدخل تحت الكثير لا يخرج العبد فيه من اتيانه للتساوي وتركه

[illegible]

في بيان تغييره وكذا في بيان جملته بيان التغيير لو قال قلنا لا يتغير
 اللفظ فان قوله على اللفظ يوجب اليقين في الظاهر لا في النفي لان
 يتغير في الجمل لا في الزبوت لان اللفظ لا يرد الزبوت كما في الجمل
 من الحقيقة وحكم بيان التغيير انه يصح موصولا ولا يصح مقصولا
 لغيره وهذا ما اختلف فيه العلماء في انهما من جملة بيان التغيير
 فتميز في الموصول ومن جملة بيان التغيير في الموصول فلا يتغير وسبق في طرق
 منها في بيان التغيير وعلى هذا اجماع الفقهاء لانه بمنزلة الوجود
 الاول ما هو في عينه مما لا يجوز استثناءه منه حصل في كل وقت
 هذه الرواية عنه قالوا عنه انه اذا نوى الاستثناء عند التلفظ

في ظاهره فانه يرد في ما بينه وبين الله تعالى وما بيننا وبينه
 فشا له في قوله تعالى وقوله في قوله فلام التثنية واجب الشر كبر ما
 لا يبين ثم يرد نصيب الام قصدا لك ما بيننا وبينه في قوله لا يبين
 الضرورة في بيان بغير الكلام كما في قوله تعالى وورثوه فلام
 التثنية في هذه الكلام واجب الشر كبر ما لا يبين في كل المراتب ثم
 تخصيص الام بالتثنية في كل ما لا يبين في كل المراتب فصار
 التخصيص على هذا قلنا لو بينا نصيب المضارب بان قال على
 ذلك نصيبا لم يبين نصيبا لما لم يثبت الشر كبر في كل المراتب

في قوله تعالى وقوله في قوله فلام التثنية واجب الشر كبر ما
 لا يبين ثم يرد نصيب الام قصدا لك ما بيننا وبينه في قوله لا يبين
 الضرورة في بيان بغير الكلام كما في قوله تعالى وورثوه فلام
 التثنية في هذه الكلام واجب الشر كبر ما لا يبين في كل المراتب ثم
 تخصيص الام بالتثنية في كل ما لا يبين في كل المراتب فصار
 التخصيص على هذا قلنا لو بينا نصيب المضارب بان قال على
 ذلك نصيبا لم يبين نصيبا لما لم يثبت الشر كبر في كل المراتب

في قوله تعالى وقوله في قوله فلام التثنية واجب الشر كبر ما
 لا يبين ثم يرد نصيب الام قصدا لك ما بيننا وبينه في قوله لا يبين
 الضرورة في بيان بغير الكلام كما في قوله تعالى وورثوه فلام
 التثنية في هذه الكلام واجب الشر كبر ما لا يبين في كل المراتب ثم
 تخصيص الام بالتثنية في كل ما لا يبين في كل المراتب فصار
 التخصيص على هذا قلنا لو بينا نصيب المضارب بان قال على
 ذلك نصيبا لم يبين نصيبا لما لم يثبت الشر كبر في كل المراتب

في قوله تعالى وقوله في قوله فلام التثنية واجب الشر كبر ما
 لا يبين ثم يرد نصيب الام قصدا لك ما بيننا وبينه في قوله لا يبين
 الضرورة في بيان بغير الكلام كما في قوله تعالى وورثوه فلام
 التثنية في هذه الكلام واجب الشر كبر ما لا يبين في كل المراتب ثم
 تخصيص الام بالتثنية في كل ما لا يبين في كل المراتب فصار
 التخصيص على هذا قلنا لو بينا نصيب المضارب بان قال على
 ذلك نصيبا لم يبين نصيبا لما لم يثبت الشر كبر في كل المراتب

[illegible]

بعض سكوت أيا قيس وذلك أن وقعت حادثة فكلهم فيها
 انعماء من الصحابة وشيعتهم وسكت أيا قيس بعد ذلك ثم
 وبعد مدة انعماء النظر في الحوادث وذلك أن قيس واحد من أهل
 الأيمان فعدوا عليه أهل زمان ولم يترك عليه أحد صديقاً
 يكون له نصيب من الدنيا على شرعيته وهذا لأنه لو لم يكن حقاً عنه لما
 انسكوت عنه لأن السكوت عن الخو شيطان آخر من الأيض بأهل
 الدين وأولى الغموم وصام من الصحابة أن يسكنوا عن التواضع

بَارِئُ الْعِطْفِ فَإِنَّ الزُّلْفَةَ تَكِيدُ الْوَسْوَءَ وَالْجَمَلَ عَلَى عَمَلٍ يَكُونُ ذَلِكَ

بِإِذْنِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقَدْ بَيَّنَّ هَذِهِ كَالِ الْهَيْفَةِ مَنَازِلَ الْبَيَانِ أَنْ أَكْثَرَ مَوَاقِفِ الْحَدِثِ

وَلَا تُؤْمِنُ إِلَّا إِيَّاهُ وَنِعْمَ الْوَلِيُّ لِلَّذِينَ آمَنُوا وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنَّ لَكُمْ آيَةٌ مِنْ رَبِّي فَتَوَلَّوْا أُخْرَىٰ

المعانة والمضرد لك وعطف الواحد ما يصلح ويضاف اليه كالمكسر

وَمُؤْمِنُونَ قَالُوا لَيْسَ فِيكُمْ رَسُولٌ مِّنْكُمْ فَوَيْلٌ لَّكُمْ مِّنْكُمْ يَوْمَ تَأْتِي سَافِرَةٌ فَسَافِرَةٌ فَوَيْلٌ لَّكُم مِّنْكُمْ يَوْمَ تَأْتِي سَافِرَةٌ فَسَافِرَةٌ فَوَيْلٌ لَّكُم مِّنْكُمْ يَوْمَ تَأْتِي سَافِرَةٌ فَسَافِرَةٌ

علي هذا الأصل واعلم ان ههنا ثلث مسائل احدها ان يبين في العلم

الامر على العبد ويؤلفه والحمد لله رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين أجمعين

وَالْأَخْلَاقُ وَالْفَرَاقُ وَالْفَرَاقُ وَالْفَرَاقُ

1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 26

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١

[illegible]

2

لا اله الا انت سبحانك اني كنت من الظالمين
فان لم ينزلنا سلطانا فلننس اننا لم نبعث رسلنا
من قبلنا فلو انزلنا سلطانا لقلوبنا كس
فان لم ينزلنا سلطانا فلننس اننا لم نبعث رسلنا
من قبلنا فلو انزلنا سلطانا لقلوبنا كس

يذكر العدد في المعطوفات ستة أسواق كان من المقدرات وغيرها

كما في قوله مائة وثلاثة أنبوب مائة وثلاثة أعبد ثالثه الموعظ

عبدالعددمرغبرالمقدراجا في قوله تعالى وثوبه ياب وشاة

فالأول يكون المعطوفات الثلاثة الأولى وكذلك الثاني بخلاف الثالث وهذا

لأن الناس اعتادوا حرفة المفسر المعطوف على عدد من الآيات

المفسير في معطوف فيما إذا كان معطوف من قبيل المفسر المحذوف

وہو الذی یزید فی فضلہ فی حقہ کل امرہ بیاناً ما فی

المعصوف عليه المذهب فقد دعا إذا كان المعصوف من قبيل المكيلات

المودونا ولد له قال مائة وثلاثة اثنان من تلك اصبوا اخرى

پہلی کتاب: **تاریخ اسلام** (مؤلف: علامہ محمد امجد علی دہلوی)

اعبدوا ما جاهدوا في الآخرة

از المعظم والمعلم فاعلموا انكم من عند الله تعالى

فانها اعداد وكراتها جملة واحدة كل واحد عشر وخمسة عشر اها

زكيت مع تهبطهم والوطن وقديح من ذلك وتعد وما

فوق الاول انه ذكر عديد من مبادئ واعقدها لنفسه فانظر فيهما

الاستواء هي في الحاجة الى التفسير في خلاف قول جماعة وثوب ومانعة

احدى الناحيتين والى الناحية الاخرى
 الدافع المذكور الى انفسه
 المستوطن بنهره الى عدد وعشرين
 درهما فان الدرهم في هذا البلد
 قيمته عشرة اوقية يقال بوقله
 لا يستعمل في التجارة الا بوقله
 ولا يقال بوقله واحد بل بوقله
 مائة وثلاثون اوقية فان قيل
 قد يقع من هذا ما قد يقع من
 غيره من اوقية واحدة بوقله
 فاجاب ان اوقية واحدة بوقله
 مائة وثلاثون اوقية

[illegible]

عشر وعشرون
عشر وعشرون
عشر وعشرون
عشر وعشرون
عشر وعشرون

فصل في معرفة الحروف والاصوات
الحروف هي التي يسمع بها الكلام
والاصوات هي التي يسمع بها الكلام
والحروف هي التي يسمع بها الكلام
والاصوات هي التي يسمع بها الكلام

بوتة لا يكون له صوف من ايكلات واللونيات والاصوات
من كونها في الحروف والاصوات
بالحروف ولا كلفاء انما يثبت في المكسر والموزن
كثرة الكلام فيكون يتعالم كثره فيما ثبت
المعنى وهو انما في الالف واللام والسين في النون
بعين الالف في السكون فلهذا لم يوجد كلفاء في الالف والسين
يكونان على هذا الاصح وهو ان يعطى في النون غير الالف
شيء وحده الواو والهمزة في قوله ما له ودرهم والهمزة
بين الصوتين فليس فيهما بيان التبدل وهو ليس يجوز
من صلتهم ولا يجوز ذلك من بعد السين في الالف
التبدل قال الله تعالى واذا بدلنا ما كان ربه وهو في حوض
الشرع بين محضها اليك المطلق ان كان يعلم ما عند الله
الا انما رعا طاف فصاظره البقاء في حق البشر فكان يتبدل

فصل في معرفة الحروف والاصوات
الحروف هي التي يسمع بها الكلام
والاصوات هي التي يسمع بها الكلام
والحروف هي التي يسمع بها الكلام
والاصوات هي التي يسمع بها الكلام

فصل في معرفة الحروف والاصوات
الحروف هي التي يسمع بها الكلام
والاصوات هي التي يسمع بها الكلام
والحروف هي التي يسمع بها الكلام
والاصوات هي التي يسمع بها الكلام

فصل في معرفة الحروف والاصوات
الحروف هي التي يسمع بها الكلام
والاصوات هي التي يسمع بها الكلام
والحروف هي التي يسمع بها الكلام
والاصوات هي التي يسمع بها الكلام

فصل في معرفة الحروف والاصوات
الحروف هي التي يسمع بها الكلام
والاصوات هي التي يسمع بها الكلام
والحروف هي التي يسمع بها الكلام
والاصوات هي التي يسمع بها الكلام

9.

فقد وردت في نسخة
جدي به عن علي بن الحسين
هذه الأقسام الخمسة في
الخصا من ذلك

2.

[illegible]

الكتاب الخاص العام والمشارك والمأثور وأحكامها وقضايا
مراتبها وكون ذلك في خمسة عشر جزءاً من الكتاب المذكور تمام

باقى في قسم المستنصر لان قوله على السلام من عند الكتاب هو كلام مستقيم لوجوه القصاص والبلاغة فيجوز فيه هذا اللفظ ايضا فيكون بها ما والكتابا باقية لان القصة في كتابه

This image displays a dense, repeating pattern of stylized, cursive-like characters. The characters are black on a white background, creating a high-contrast, textured effect. The pattern is oriented diagonally, running from the top-left towards the bottom-right. The characters appear to be a mix of letters and symbols, possibly from a specific script or a decorative font, arranged in a way that creates a continuous, flowing visual texture. The overall appearance is reminiscent of a heavily textured surface or a decorative border.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ قَالَ سَمِعْتُ

[illegible]

على كتاب اكثرهم وثانيهما ان افضل بك هكذا ومعناه ان يولد
هذا الحد هو الكثرة فيه من اوله الى ان افضل بك بان يكون اوله
اكثره ووسطه اقله ولم يثبت قط بان اسماء كثرهم وانما
عدد هم وعدل انهم كما شرط غيره قلت اما عدم احصاء العبد فقد
اختلف فيه والجمهور على ان ليس بشرط فان كان اهل الجاهل
اخر واعرف فثمة صفة فيهم عن كونهم اوعى الفلوة يحصل العلم فيهم
مع كونهم محصورين ولما اعد الله وتبين ان لا ما كن فليس شرط
فيهم عند الجمهور لخصوص العلم بالجمهور ان يكونوا اعدا للرواية
لا ما كن الا ان كانا هما بقعة واحدة او بلدة واحدة او امة واحدة
يخص العلم به اكثر من هم وان كان فيهم فساد او نجس او مشهور
ما كان اوله كذا في القرن الاول في شهر ربيع الثاني
والثالث وبقية الايام في القول فصا كلنا اترحقا اتصل بك
ذلك محمد بن مسلم على المصنف والرحم في باب الزنا وانما قيد الاشهاد
في بعض النسخ لانهم لا اعتبر الاشهاد في القرون التي بعد القرون
الاشهاد فان عاين احبا الاما اشهرت في هذه القرون
مشهورة ولا يجوز زعم الزيادة على كتاب الله تعالى مثل خبر القاف
والقاسم في الوضوء وذلك اشبه ومثل حديث السبع على الخف

على كتاب اكثرهم وثانيهما ان افضل بك هكذا ومعناه ان يولد
هذا الحد هو الكثرة فيه من اوله الى ان افضل بك بان يكون اوله
اكثره ووسطه اقله ولم يثبت قط بان اسماء كثرهم وانما
عدد هم وعدل انهم كما شرط غيره قلت اما عدم احصاء العبد فقد
اختلف فيه والجمهور على ان ليس بشرط فان كان اهل الجاهل
اخر واعرف فثمة صفة فيهم عن كونهم اوعى الفلوة يحصل العلم فيهم
مع كونهم محصورين ولما اعد الله وتبين ان لا ما كن فليس شرط
فيهم عند الجمهور لخصوص العلم بالجمهور ان يكونوا اعدا للرواية
لا ما كن الا ان كانا هما بقعة واحدة او بلدة واحدة او امة واحدة
يخص العلم به اكثر من هم وان كان فيهم فساد او نجس او مشهور
ما كان اوله كذا في القرن الاول في شهر ربيع الثاني
والثالث وبقية الايام في القول فصا كلنا اترحقا اتصل بك
ذلك محمد بن مسلم على المصنف والرحم في باب الزنا وانما قيد الاشهاد
في بعض النسخ لانهم لا اعتبر الاشهاد في القرون التي بعد القرون
الاشهاد فان عاين احبا الاما اشهرت في هذه القرون
مشهورة ولا يجوز زعم الزيادة على كتاب الله تعالى مثل خبر القاف
والقاسم في الوضوء وذلك اشبه ومثل حديث السبع على الخف

على كتاب اكثرهم وثانيهما ان افضل بك هكذا ومعناه ان يولد
هذا الحد هو الكثرة فيه من اوله الى ان افضل بك بان يكون اوله
اكثره ووسطه اقله ولم يثبت قط بان اسماء كثرهم وانما
عدد هم وعدل انهم كما شرط غيره قلت اما عدم احصاء العبد فقد
اختلف فيه والجمهور على ان ليس بشرط فان كان اهل الجاهل
اخر واعرف فثمة صفة فيهم عن كونهم اوعى الفلوة يحصل العلم فيهم
مع كونهم محصورين ولما اعد الله وتبين ان لا ما كن فليس شرط
فيهم عند الجمهور لخصوص العلم بالجمهور ان يكونوا اعدا للرواية
لا ما كن الا ان كانا هما بقعة واحدة او بلدة واحدة او امة واحدة
يخص العلم به اكثر من هم وان كان فيهم فساد او نجس او مشهور
ما كان اوله كذا في القرن الاول في شهر ربيع الثاني
والثالث وبقية الايام في القول فصا كلنا اترحقا اتصل بك
ذلك محمد بن مسلم على المصنف والرحم في باب الزنا وانما قيد الاشهاد
في بعض النسخ لانهم لا اعتبر الاشهاد في القرون التي بعد القرون
الاشهاد فان عاين احبا الاما اشهرت في هذه القرون
مشهورة ولا يجوز زعم الزيادة على كتاب الله تعالى مثل خبر القاف
والقاسم في الوضوء وذلك اشبه ومثل حديث السبع على الخف

تخصيص الامر العصر الثاني في قبولهم بابه وبخطبة العلماء يكونون
وصلا الى وانما هي العلم به لما ينبت له لانه ليس له ان ينفذ اليه ما
ظهر له في العلم مع تمكن ضرب شبهة فيه صواب النظر في استاءه
ولا خلافا بين العلماء في لزوم العمل به ابلتوانا والشبهه مما لا
خير الواحد لا في اخلافا بين العلماء في لزوم العمل به ففقون
الواحد ما نقله واحد عن واحد وجامع عن واحد والواحد عن واحد
ولا عبرة للعدد في العلم به حال الشهور في الاعتناء لكثير العدد
كأنه في كثرة عدد الشهور يعني لا يخرج هذه الكثرة عن كونها
خبر واحد في يجوز ان يكون هذا الخبر اعم فلو كان فرق بين الخبر
والاشين وقيل في الاشين دون الواحد وبعضهم قيل في الاشين
دون من عندهما في العلم به بين الكل وهو توجب العلم في الاحكام
الشرعية شرط اسلام الزوجة وعدايته وضبطه وعفاه وانصفته
ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا الشرط ولا يوجب العلم
لاعمل بالشرع ولا عمل بالطاعة وهذا ما ذهب كل واحد من العلم وجعله
الفقهاء وقال بعض اصحاب الحديث انه يوجب العلم بالشرع والفقهاء
بعض الناس لما انه لا يجوز العلم بخبر الواحد ولا في العلم به فان
يقول تعالى لا تقف ما ليس لك به علم انما لا يتبعه ما ليس لك به علم

[illegible]

[illegible]

فمن أوجب العلم قال جماعة الصحابة على إجماع الأئمة الإجماع
فلما لم يوجب خبر الواحد العلم لم يوجب العلم به بهذا النص
من لا يوجب العلم به قال إنه لا يوجب العلم لاحتمال الضعف والكد
ولاعلم الأمن علم هذا النص وكذا قوله تعالى ولا تأخذوا الله متساقطين
أو ثلث الكتب تنسب إليه للأئمة ولا تأخذوا الله متساقطين
أمر كل واحد منهم بالبيان فلو لم يكن التمساق فبيننا في حق من لم يعلم
لما كان البيان قائما ولو لم يؤمر كل واحد به والتساق فانه محال
عليه السلام قبل خبر الواحد على خبر غيره فلهذا لما قلنا في خبر الواحد
سلمان بن وهب ومحمد بن وهب عليه السلام بعثت الأمر إلى الأئمة
بعثت عليا ومعاوية إلى اليمن وبعثت علي بن أبي طالب وعبد الله بن
الزبير إلى مكة ولو لم يكن موجب العلم به لما كان يوجب بعث الواحد
الإجماع فان صحابة علموا بالأحاد وجعلوا بها فانه زكي بالتواتر
بوجه الحقيقة لما احتج أبو بكر على الأنصار بقوله على السلام الأئمة
من عرش نبوته ولم يشكر عليه واحد أمثال ذلك كثيرة وإنما
لم يوجب العلم لشكك الشبهة فيه كونه خيرا واحدا والخبر
الصدق والكذب لا أنه يترجح جانب الصدق والعبد لا يترجح
يوجب علمه كلب الظن والعلم به ولهذا شرطنا التحقق في الخبر

[illegible][illegible]

شرائط أربعة في الرواية من أولها نقل من الرسول عليه السلام
إلى زاتصل بك ما لا سلام فهو نصديق والأقر بالله كما
هو اسمائه وصفاؤه وقبول أحكامه وشرايعه وهو نوحان
وهو بنت بنو بنو بنو المسلمين وشيوع أحكام الإسلام
من الإسلام الولد من غير أبيه من غير أمه أو من غير
بليان وهو أن يصح الله تعالى كما هو اسمائه لحسن مقام
تعليا والأقر بالله كونه وكنهه ورسله وسعته بعد موت
والفلاح وشيوعه من الله تعالى وأحكامه وشرايعه لا هذا
كما أن بعد شرطه لا أن أكثر الناس لا يقدرون على ما

من هو من لا جاد بكنهه نوجب ضرابا من العمل على مرفقيه نوع
 من العمل ايضا وهو عمل القلب في انراي في اصله انما
 معروف في العمل والاختيار كالخلفاء الاربعه وعبد الله بن عباس
 وعبد الله بن عباس من عبد الله بن عمر بن زيد بن بكر بن
 جيل وامثالهم فاذا صحت عندهم رايهم عن رسول الله صلعم
 يكون العمل بر وانيهم فاما من العمل بالقيام به فاما قوة
 الجبر وضعفه وانما كان العمل بغير الواحد وفي من العمل
 عندنا خلافا لما لك لاجاء الصلوات فانهم كانوا يذكرون انهم
 بالخير فان كان كونه قضاة يحكم فيه فانه محض سمع
 بلال وترك عمر بن الخطاب في رايه في الحديث الذي سمع من
 بن جبر وامثاله كغيره ولا يشبه في القياس في صلعم
 الوصفان في وجوده في المراءه هو الاصل الا العمل بغير
 انهم قيس عليه معنوله ام لا والتيق في الخبر هو الاصل
 لانه كلام الرسول على السلام وانما التشبه في نقله طريقه بعد
 فكان ان ينفرد في هذا كونه من شواذ الاعمال الذي كان في عهد
 سوره في شمله في عهد وترك القياس به وهو ان العمل

من هو من لا جاد بكنهه نوجب ضرابا من العمل على مرفقيه نوع
 من العمل ايضا وهو عمل القلب في انراي في اصله انما
 معروف في العمل والاختيار كالخلفاء الاربعه وعبد الله بن عباس
 وعبد الله بن عباس من عبد الله بن عمر بن زيد بن بكر بن
 جيل وامثالهم فاذا صحت عندهم رايهم عن رسول الله صلعم
 يكون العمل بر وانيهم فاما من العمل بالقيام به فاما قوة
 الجبر وضعفه وانما كان العمل بغير الواحد وفي من العمل
 عندنا خلافا لما لك لاجاء الصلوات فانهم كانوا يذكرون انهم
 بالخير فان كان كونه قضاة يحكم فيه فانه محض سمع
 بلال وترك عمر بن الخطاب في رايه في الحديث الذي سمع من
 بن جبر وامثاله كغيره ولا يشبه في القياس في صلعم
 الوصفان في وجوده في المراءه هو الاصل الا العمل بغير
 انهم قيس عليه معنوله ام لا والتيق في الخبر هو الاصل
 لانه كلام الرسول على السلام وانما التشبه في نقله طريقه بعد
 فكان ان ينفرد في هذا كونه من شواذ الاعمال الذي كان في عهد
 سوره في شمله في عهد وترك القياس به وهو ان العمل

من هو من لا جاد بكنهه نوجب ضرابا من العمل على مرفقيه نوع
 من العمل ايضا وهو عمل القلب في انراي في اصله انما
 معروف في العمل والاختيار كالخلفاء الاربعه وعبد الله بن عباس
 وعبد الله بن عباس من عبد الله بن عمر بن زيد بن بكر بن
 جيل وامثالهم فاذا صحت عندهم رايهم عن رسول الله صلعم
 يكون العمل بر وانيهم فاما من العمل بالقيام به فاما قوة
 الجبر وضعفه وانما كان العمل بغير الواحد وفي من العمل
 عندنا خلافا لما لك لاجاء الصلوات فانهم كانوا يذكرون انهم
 بالخير فان كان كونه قضاة يحكم فيه فانه محض سمع
 بلال وترك عمر بن الخطاب في رايه في الحديث الذي سمع من
 بن جبر وامثاله كغيره ولا يشبه في القياس في صلعم
 الوصفان في وجوده في المراءه هو الاصل الا العمل بغير
 انهم قيس عليه معنوله ام لا والتيق في الخبر هو الاصل
 لانه كلام الرسول على السلام وانما التشبه في نقله طريقه بعد
 فكان ان ينفرد في هذا كونه من شواذ الاعمال الذي كان في عهد
 سوره في شمله في عهد وترك القياس به وهو ان العمل

من هو من لا جاد بكنهه نوجب ضرابا من العمل على مرفقيه نوع
 من العمل ايضا وهو عمل القلب في انراي في اصله انما
 معروف في العمل والاختيار كالخلفاء الاربعه وعبد الله بن عباس
 وعبد الله بن عباس من عبد الله بن عمر بن زيد بن بكر بن
 جيل وامثالهم فاذا صحت عندهم رايهم عن رسول الله صلعم
 يكون العمل بر وانيهم فاما من العمل بالقيام به فاما قوة
 الجبر وضعفه وانما كان العمل بغير الواحد وفي من العمل
 عندنا خلافا لما لك لاجاء الصلوات فانهم كانوا يذكرون انهم
 بالخير فان كان كونه قضاة يحكم فيه فانه محض سمع
 بلال وترك عمر بن الخطاب في رايه في الحديث الذي سمع من
 بن جبر وامثاله كغيره ولا يشبه في القياس في صلعم
 الوصفان في وجوده في المراءه هو الاصل الا العمل بغير
 انهم قيس عليه معنوله ام لا والتيق في الخبر هو الاصل
 لانه كلام الرسول على السلام وانما التشبه في نقله طريقه بعد
 فكان ان ينفرد في هذا كونه من شواذ الاعمال الذي كان في عهد
 سوره في شمله في عهد وترك القياس به وهو ان العمل

في صلاة القياس وهو ما ذكرناه عليه السلام قال في قيامه
 في صلاته فليصنع وينتوض ويبتدئ على صلاته ما لم يتكلم في
 القياس لا يفيد الوضوء لا في غير ما ليس خمس فافعل في
 والطعام الخسيسة ما رطبوت تحتها والذي ينفعهم
 الضرع فليصنع كما في هذه الاشياء بحسب ما لا يتكلم فيها القياس
 الكتب وروى هذا الحديث عابته وهي فهمه الا انه وهذا الشكل
 بعين القياس، مثله القى نحو وجب الرطوبات الخمسة
 فوالله بحسب ما روى في الحديث في البلع وغيره وحكم بولي
 ربه اقصيه على نظر في الفروع وروى عن مسعود حديث
 السوء بعد اسلام وروى القياس به وهو قوله عليه السلام في سجدة
 بعد السلام والقباس في سجدة قبل السلام كما قال الشافعي لا يجزى
 الفاية والجا بر يقوم مقام القارة والفاية في الصلوة فكان ما
 جله والقسم الثاني من اقسام العلم وقوله بالحفظ والعدل في
 الاجتهاد والقول كما يراه وليس له لك فاذا صحت روايتها
 عند فان قول القياس في الاحتفاء في يوم العارم وانما كان
 المهر القياس ومثلا ما ذكرنا الوضوء في الصلاة في الصلاة
 اريت لو انما عاينته لكانت متوضيا منه فسكت وانما القياس

في صلاة القياس وهو ما ذكرناه عليه السلام قال في قيامه
 في صلاته فليصنع وينتوض ويبتدئ على صلاته ما لم يتكلم في
 القياس لا يفيد الوضوء لا في غير ما ليس خمس فافعل في
 والطعام الخسيسة ما رطبوت تحتها والذي ينفعهم
 الضرع فليصنع كما في هذه الاشياء بحسب ما لا يتكلم فيها القياس
 الكتب وروى هذا الحديث عابته وهي فهمه الا انه وهذا الشكل
 بعين القياس، مثله القى نحو وجب الرطوبات الخمسة
 فوالله بحسب ما روى في الحديث في البلع وغيره وحكم بولي
 ربه اقصيه على نظر في الفروع وروى عن مسعود حديث
 السوء بعد اسلام وروى القياس به وهو قوله عليه السلام في سجدة
 بعد السلام والقباس في سجدة قبل السلام كما قال الشافعي لا يجزى
 الفاية والجا بر يقوم مقام القارة والفاية في الصلوة فكان ما
 جله والقسم الثاني من اقسام العلم وقوله بالحفظ والعدل في
 الاجتهاد والقول كما يراه وليس له لك فاذا صحت روايتها
 عند فان قول القياس في الاحتفاء في يوم العارم وانما كان
 المهر القياس ومثلا ما ذكرنا الوضوء في الصلاة في الصلاة
 اريت لو انما عاينته لكانت متوضيا منه فسكت وانما القياس

ان لو كان عندنا خبر بوجه قوله وانما قل كان العلم بالقياس وكان
ضد حديث الراسي عن السلام بمعا والوقوف على كراهه من
كلام عظمي لم يخرق ان العلم قد لا يفي بما هو كذا انما يكون العلم
والاجتهاد وقد كان نقل الحديث بالمعنى من غير ضابطهم فحمل
ان هذا الكلام في الحديث بهارة لا يتطابق في التي استظهرها
اجابة الراسي في التصور غير عذري وكما اذا نقل المعنى لا يتحقق الا
بحد في المعنى فتعريفه في الحديث كونه في الحديث كونه في القياس
بتركه وروايت لا ترى انما هي برة في الموضوع بما منتهى الشارح فقال
ان عنهما سارايت لو انما بوجه يكون لكننت متوضيا من غير فانما
وجه بالقياس ان لو كان عندنا خبر بوجه فعل هذا اي على ان يكون
يعمل بالقياس في الذكر الذي هو وقا بالفقه والاجتهاد انما
رواية ابو هريرة في مسألة القياس بالقياس هو رواه ابو هريرة
قال لا تعرفوا الا بالرواية فتم انما بها بعد ذلك في تحريم النظر من
بعد ان يحملها الرضا بما اسكها وان سنطها ردها وصحها
من ثم والتصرير في اللغة الجهم يقال صريرت للماء اذا جهرت في الزمان
ههنا في المعنى جهم الناس في الضمير بها لشد وتترك العادة في نقل
المعنى انها غير برة الذين في هذا الحديث في هذا القياس ان

انما لو كان عندنا خبر بوجه قوله وانما قل كان العلم بالقياس وكان
ضد حديث الراسي عن السلام بمعا والوقوف على كراهه من
كلام عظمي لم يخرق ان العلم قد لا يفي بما هو كذا انما يكون العلم
والاجتهاد وقد كان نقل الحديث بالمعنى من غير ضابطهم فحمل
ان هذا الكلام في الحديث بهارة لا يتطابق في التي استظهرها
اجابة الراسي في التصور غير عذري وكما اذا نقل المعنى لا يتحقق الا
بحد في المعنى فتعريفه في الحديث كونه في الحديث كونه في القياس
بتركه وروايت لا ترى انما هي برة في الموضوع بما منتهى الشارح فقال
ان عنهما سارايت لو انما بوجه يكون لكننت متوضيا من غير فانما
وجه بالقياس ان لو كان عندنا خبر بوجه فعل هذا اي على ان يكون
يعمل بالقياس في الذكر الذي هو وقا بالفقه والاجتهاد انما
رواية ابو هريرة في مسألة القياس بالقياس هو رواه ابو هريرة
قال لا تعرفوا الا بالرواية فتم انما بها بعد ذلك في تحريم النظر من
بعد ان يحملها الرضا بما اسكها وان سنطها ردها وصحها
من ثم والتصرير في اللغة الجهم يقال صريرت للماء اذا جهرت في الزمان
ههنا في المعنى جهم الناس في الضمير بها لشد وتترك العادة في نقل
المعنى انها غير برة الذين في هذا الحديث في هذا القياس ان

ان لو كان عندنا خبر بوجه قوله وانما قل كان العلم بالقياس وكان
ضد حديث الراسي عن السلام بمعا والوقوف على كراهه من
كلام عظمي لم يخرق ان العلم قد لا يفي بما هو كذا انما يكون العلم
والاجتهاد وقد كان نقل الحديث بالمعنى من غير ضابطهم فحمل
ان هذا الكلام في الحديث بهارة لا يتطابق في التي استظهرها
اجابة الراسي في التصور غير عذري وكما اذا نقل المعنى لا يتحقق الا
بحد في المعنى فتعريفه في الحديث كونه في الحديث كونه في القياس
بتركه وروايت لا ترى انما هي برة في الموضوع بما منتهى الشارح فقال
ان عنهما سارايت لو انما بوجه يكون لكننت متوضيا من غير فانما
وجه بالقياس ان لو كان عندنا خبر بوجه فعل هذا اي على ان يكون
يعمل بالقياس في الذكر الذي هو وقا بالفقه والاجتهاد انما
رواية ابو هريرة في مسألة القياس بالقياس هو رواه ابو هريرة
قال لا تعرفوا الا بالرواية فتم انما بها بعد ذلك في تحريم النظر من
بعد ان يحملها الرضا بما اسكها وان سنطها ردها وصحها
من ثم والتصرير في اللغة الجهم يقال صريرت للماء اذا جهرت في الزمان
ههنا في المعنى جهم الناس في الضمير بها لشد وتترك العادة في نقل
المعنى انها غير برة الذين في هذا الحديث في هذا القياس ان

العبدان في مثل مقدر بشئ وفي مثل لم يقدر بشئ
 بالاجزاء والذين كان من ذوات الامثلية من مثل وان لم يكن
 مثليا فيكون في مقدره والذين لم يكن في مقدره الفياض
 ترك الامتياز في مقدره والذين لم يكن في مقدره الفياض
 من هب عيسى بن ياز والاختارة لقض الامام ابو زيد وغيره عليه
 حديث النضر ونابعه كثر الناس حين قاما عند الشيخ ابو الحسن
 ومن تابعه من اصحابه اقل من بقية الاوساط في تقدير الخلق على القياس
 بما يقضي خبر كاريه ما مطاها بشرة ان لم يكن في القياس ان
 السنة كشيرة لا في التقدير من ل و بعد ثبوت عدالتهم
 موهم و لفظ هب في كوكبا سمع و بوعية و بغير على وجه لا يغير
 المعنى هذا هو ظاهر من هو كيعفاظ الرواة لعدم اختصاصه من
 الصحابة في مشاهدته مما هو ان يتصوره هم من هذا السامع
 على ان في الكتاب وهو القول لا ولا بوجه الحديث انك علمت خبر
 بهيرة في النص لا انك او شرب ناسيا وان كان في القياس
 حتى قال بوجيفة نولا الرواية نقلت بالقياس من ان عمر قريظ
 جنيد ترك في الحديث وقض به وان كان في القياس ان لا يكون
 كاجاب او حب الدنيا الكرامة وان كان في القياس ان لا يكون
 الا بعد ذلك في مقدره هذا كحديث غيره من الصحابة
 في الموت بالحقه لا بالول في مقدره وهو في القياس
 لا في القياس ان لا يكون في مقدره هذا كحديث غيره من الصحابة
 في الموت بالحقه لا بالول في مقدره وهو في القياس
 لا في القياس ان لا يكون في مقدره هذا كحديث غيره من الصحابة

[illegible]

Handwritten text in Urdu script, likely a continuation of the letter or a separate note. The text is dense and covers the bottom half of the page.

ل

عليه السلام من جاء به عليه السلام كان ذلك في الآخرة يكون فيه اشتراط
في خبره وان يكون مخالفا لما ذكره في قوله عليه السلام في قوله لا احاد
من بعدك وان ذكره عن حديث واعرضوه على كتاب الله تعالى
واقبلوه وما خالف فردوه وتحتية ذلك في قوله عليه
عليه السلام انه قال كان النبوة على ثلاثة اقسام مؤمن فخلص
رسوله الله عليه السلام وعرف بعد كلامه واعلم ان جاء عن قبايلهم
بعض ما سمعوا ولم يعرفوا حديثه فذكرهم رسول الله عليه السلام فخرج
في قبيلة ثم وغيروا لفظ رسول الله فغير المعنى وهو لفظ
المرسلين ومنافق لم يعرف نقاوه فوالله ليعلموا فغيروا
ان من قبيلة مؤمن من اخلص في ذلك وشبهه من الناس ولهذا
وجب عرض الحديث عن الكتاب الستة لشبهة فان قلت طعن في
هذا الحديث وقالوا ان هذا الحديث لا يثبت في رواية عن النبي
عن ثوبان وعبد بن ربيعة مجهول ولا يعرف له سماع عن النبي
الاشعث ولا يثبت في رواية الاشعث عن النبي سماع الرازي عن ثوبان
فكذلك منقطع ولا يصح الاحتجاج به والجواب ان امام محمد بن
اسماعيل البخاري او رحمه الله الحديث في كتابه وهو ما في هذه القبيلة
فكذلك به دليل على صحته ولم يثبت في طعن غيره بعد ذلك في

هذا الحديث لا يثبت في رواية الاشعث عن النبي سماع الرازي عن ثوبان
فكذلك منقطع ولا يصح الاحتجاج به والجواب ان امام محمد بن
اسماعيل البخاري او رحمه الله الحديث في كتابه وهو ما في هذه القبيلة
فكذلك به دليل على صحته ولم يثبت في طعن غيره بعد ذلك في

هذا الحديث لا يثبت في رواية الاشعث عن النبي سماع الرازي عن ثوبان
فكذلك منقطع ولا يصح الاحتجاج به والجواب ان امام محمد بن
اسماعيل البخاري او رحمه الله الحديث في كتابه وهو ما في هذه القبيلة
فكذلك به دليل على صحته ولم يثبت في طعن غيره بعد ذلك في

2

قوله لا تظنوا على
الاطلاق وقد سئلناه عن هذا
فأجابنا على الاطلاق في
هذا الكتاب والكتاب

بالتفصيل في كتابي "العلماء في الإسلام"

روضة
عليه السلام جناب
مثنى وفضلها
قادر

فَالْأَمْرُ أَنَّ الْفَلَّاحَ يَتَعَمَّقُ فِي الْقَوْلِ

كُنْزُهَا لَهَا وَبَلَدُهَا

12

اصول البردوي ونظيره عرض على الكتاب حديثا من الدين
فهمرو عنه عليه السلام انه قال من مس ذكره غلبت وضا فمرضا
على كتاب الله تعالى فخرج مما افاض الله تعالى به حاله فخرجون ان
ينظروا فيه وكانوا يستنجون بالاحجار ثم يغسلون بالماله فلور
مس الذ كرمها لكان هذا نجسا لا تطهير على الاطلاق
نزلت فيها مسها فيه وبم كان يستنجون بالماء بعد استعمال
الاحجار واستنجوا بالماء لا يتصور الا لمس القرصين من معاقل
كان مس الذ كرمها لا يكون الاستنجاء تطهيرا وقد ثبت بالنص
انه تطهير والحديث يقتضيان يكون مس الذ كرمها يوجب
الوضوء لانه امر بالنوضي بعد مس الذ كرمه لم يكن حدثا لا
يوجب الوضوء لعدم الفائدة والنص يقتضيان ان لا يكون حدثا
لما ذكرنا قبل من انه الحدث وعنه من الغرض على ان تطهير
النجاسة الحقيقية بمنزلة تطهير النوب من النجاسة الدخيلة
باعتبار الطهارة عن الحدث والتطهير عن النجاسة الحقيقية لا
يما كوز المس حدثا لانها لا تزول الا بالمس عه ايضا لما يكون الحدث
من موما اذا لم يكن وسيلة الى مستحكام الوضوء واذا كان لا
الطهارة الحقيقية كان نجسا وكان مسه وجبا وضوا ولا خلاف ان لا

عن الله

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
سورة الفاتحة

وَلَا يَكُنْ مِنَ الْكَافِرِينَ
يَوْمَ الْقِيَامَةِ

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

الحمد لله الذي جعل القرآن
مدرسة لكل من أراد أن يتعلم
الحق من الله تعالى

١٠٠

2

لا تغفل أن تكون من
البيانات مشروعة

12

أولاً: اختلاف النفاذ

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

يا طاهر لرضاها بانها ارضعها من مرة واحدة لا يقبل خبره
 لانه مخالف للظاهر هذا لانه حين حصا النكاح لم يقبل خبره
 وحضوره فلو كان الرضا بينهما ثبات فالظاهر انه لم يقبل
 على التناكح وعلى الشهود ان بينهما سبب حرمة ولا يشترط
 اخرى بينهما وحيث لم يشهد دلالة غير صحيحة فلهذا مشعر
 لرضاها لانه غير مخالف للظاهر بما قدّم في التناكح
 مع انها لم يخالف لظاهر كونها امر الثانية ولو راجعكم مع
 مخالفة الظاهر وجود وعدا وكذا في اخرى لم ردة في هذا المشعر
 مع اخرها قبل من الواحد فيها لعدم مخالفة الظاهر في جميع
 فصل في الواحد تحتها في ردة ما اضع خالص حتى الله تعالى
 يعقوبه وخالص حتى العبد فيه الزام محض وخالص حتى
 فيه الزام وخالص حتى ما فيه الزام من في ما الاول فصل في
 في الواحد فان رسول الله صلى الله عليه وسلم في شرا الاعمال
 في حلاله رمضان وهو خالص حتى الله تعالى وليس يعقوبه

لا يقبل خبره لانه مخالف للظاهر هذا لانه حين حصا النكاح لم يقبل خبره
 وحضوره فلو كان الرضا بينهما ثبات فالظاهر انه لم يقبل
 على التناكح وعلى الشهود ان بينهما سبب حرمة ولا يشترط
 اخرى بينهما وحيث لم يشهد دلالة غير صحيحة فلهذا مشعر
 لرضاها لانه غير مخالف للظاهر بما قدّم في التناكح
 مع انها لم يخالف لظاهر كونها امر الثانية ولو راجعكم مع
 مخالفة الظاهر وجود وعدا وكذا في اخرى لم ردة في هذا المشعر
 مع اخرها قبل من الواحد فيها لعدم مخالفة الظاهر في جميع
 فصل في الواحد تحتها في ردة ما اضع خالص حتى الله تعالى
 يعقوبه وخالص حتى العبد فيه الزام محض وخالص حتى
 فيه الزام وخالص حتى ما فيه الزام من في ما الاول فصل في
 في الواحد فان رسول الله صلى الله عليه وسلم في شرا الاعمال
 في حلاله رمضان وهو خالص حتى الله تعالى وليس يعقوبه

لا يقبل خبره لانه مخالف للظاهر هذا لانه حين حصا النكاح لم يقبل خبره
 وحضوره فلو كان الرضا بينهما ثبات فالظاهر انه لم يقبل
 على التناكح وعلى الشهود ان بينهما سبب حرمة ولا يشترط
 اخرى بينهما وحيث لم يشهد دلالة غير صحيحة فلهذا مشعر
 لرضاها لانه غير مخالف للظاهر بما قدّم في التناكح
 مع انها لم يخالف لظاهر كونها امر الثانية ولو راجعكم مع
 مخالفة الظاهر وجود وعدا وكذا في اخرى لم ردة في هذا المشعر
 مع اخرها قبل من الواحد فيها لعدم مخالفة الظاهر في جميع
 فصل في الواحد تحتها في ردة ما اضع خالص حتى الله تعالى
 يعقوبه وخالص حتى العبد فيه الزام محض وخالص حتى
 فيه الزام وخالص حتى ما فيه الزام من في ما الاول فصل في
 في الواحد فان رسول الله صلى الله عليه وسلم في شرا الاعمال
 في حلاله رمضان وهو خالص حتى الله تعالى وليس يعقوبه

[illegible]

٢٤٢
 قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا الله الذي انزل على رسله
 الكتاب ولا تكونوا كقوم فرعون وهامان وقارون وهم كفروا
 وقالوا لعلنا لنكون من المفلحين فاستجاب لهم ربهم فلهذا
 انزلنا على قلوبهم وما يفهمون ولعلهم يرجعون
 وقالوا لعلنا لنكون من المفلحين فاستجاب لهم ربهم فلهذا
 انزلنا على قلوبهم وما يفهمون ولعلهم يرجعون
 وقالوا لعلنا لنكون من المفلحين فاستجاب لهم ربهم فلهذا
 انزلنا على قلوبهم وما يفهمون ولعلهم يرجعون

التميز باعتبار الضرورة فالتفت قد ذكر في الاسلام في اصوله
اذا اجز غير فقه ان فلا نواكك بكذا احل لك المعلى اذا وقع في
قلبك انه صادق وكذا ذكر الشمس لائمة الشمس خيرة فكيف يستقيم
قول المصنف يقبل فيه خبر الواحد على الاطلاق قلت ذكر في
الاسلام في موضع اخر ان الحكم بالرأي ليس بالزام في خبر الواحد
في الحدود والوكالات وذكر محمد ايضا في كراهة المجامع الصغيرة
وجعل رجاوية الغير في يدها جديعها واجبة للبائس فلا فلا
وكل يبيعها وسنة له ان يتبايعها ويطلبها ولم يحكم الراية
فقبلما ذكره في كتاب الاستسكان في هذه المسئلة قال كان العبد
راية ابن كاذب لم يسمع له ان يشتر بها مشر فبعها وان يكون
هذا على الاستحباب وذلك على الرخصة ويحتمل ان يكون في
المسئلة روايتان واما قوله فيشترط فيها ما العدة او العدة
عند بيعه وقطر الحجر وانزل وهو من خالص حق العبد عليه
الزام من وجه دون وجه فيشترط فيها حد شرطى لشهادة
لانه لو كان فيه الزام محض لاشترط كلاهما ولو لم يكن فيه الزام
لشترط شيء منهما فاذا كان فيه شيء منهما يشترط احدهما
دون الاخر نظيره العزل والحجر فان اجز حلا مستورا او

[illegible]

[illegible]

[illegible]

أفوعلم أن الإجماع عبارة عن اتفاق أهل الرأي والإجماع هو
الصحيح كونهما عرفيين بأحوال النصوص ومشاهدة أفعالهم
وأعلمون بموقعها وحوادثها وأحاطوا علما بأقول النبي صلى الله عليه وسلم
وأفعالهم وبيان نشرهم والنصوص فكانوا أوقفوا على معاني
التعريفات وأولها وأسبقون في الكشف عما في النصوص من
الاستنباط في غير مكان إجماع من بعد كل أحكامهم في النصوص
من حيث الأحكامية ما لم يثبتوا غيرهم ولهذا قال الشيخ عليه السلام
حفظ أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم ثم إجماع المتأخرين
هذا قول السلف بمنزلة الصحيح من الأحكام وما بينهما أو اختلف
هل عصر على قولهم واستقر خلاصهم ثم انعقد الإجماع في العصر
الثاني على أحد القولين فذهب أكثر أصحابي إلى الشافعي وعلمه أهل
الحديث إلى الشافعي لا خلافاً السابق انعقاد الإجماع بينهم وبقيت
المسئلة أغرباً من غيرها كانت واختلفوا فيها حتى في ذلك فما أكثرهم
أنه لا يكون انعقاد إجماع دون انعقاد السلف وأظهروه جميعاً
لا ولا دونهما كان تحتها من الصحابة وأكثرهم لم يجوزوه وبعضهم
جوزوه وهم القاصيون أجمعوا على أنه لا يجوز ولو فقه قاض بموازاة بعضها
يكون باطلاً لا بخلاف الإجماع وجه قول الأول أن الإجماع لا يكون

[illegible]

١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

والله اعلم بالصواب

[illegible]

۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

[illegible][illegible]

لان الظاهر ان المحقق عالم بالاحكام بطوره الا انه ذيتا ولم يعد
مناط الاحكام الشرعية في المحاصل نهما باعتبار اجماع كذا جنس من
العلماء في قبحه ثم تناهوا في الالهي الذي لا يحيط بالاحكام وفي
الفروع التي لا تعرف له راجع الفقه والفقهاء فمنهم من اعتمد
الاصول دون الفروع فيكونه انما يقصود الاجتهاد في الاحكام
معموما ومنظوما او معقولا وغير ذلك بخلاف الفروع
وتسهم من اعتبار الفروع على علمية فاصيل الاحكام ومنهم من اعتمد
احد الوجود دون من الالهية الذي عدم ذلك في نعتهم ومنهم
من اعتبرها لا الالهية من يحصل باجتماعها لا من بعد
الاجماع على نوعين مركب وغير مركب فالمركب اجماع على الاجزاء
حكم لها شريعة وجود الاختلاف في العلة مثلا لاجتماع على
وجود الاستفاد عند الغي وهو من المبررات في قصور الوضوء بالاجزاء
عندنا فتنا على الغي واما عندنا فبناء على ان ليس في اجزاء الاحكام
يعني ان من قام ومس المودة ينقص وضوءه بالاجزاء نعم لاختلاف
في عملة الاستفاد في هذا النوع من الاجزاء لا ينبغي بعد ظهور
ان عندنا ما نحن في الغي المناسب لان عندنا يوجد مناسب سوية في
صورة الحكم فلا يبعد الظن باضافة الحكم اليه فلا يثبت به حكمه

الاحكام الشرعية في المحاصل نهما باعتبار اجماع كذا جنس من العلماء في قبحه ثم تناهوا في الالهي الذي لا يحيط بالاحكام وفي الفروع التي لا تعرف له راجع الفقه والفقهاء فمنهم من اعتمد الاصول دون الفروع فيكونه انما يقصود الاجتهاد في الاحكام معموما ومنظوما او معقولا وغير ذلك بخلاف الفروع وتسهم من اعتبار الفروع على علمية فاصيل الاحكام ومنهم من اعتمد احدهما الوجود دون من الالهية الذي عدم ذلك في نعتهم ومنهم من اعتبرها لا الالهية من يحصل باجتماعها لا من بعد الاجماع على نوعين مركب وغير مركب فالمركب اجماع على الاجزاء حكم لها شريعة وجود الاختلاف في العلة مثلا لاجتماع على وجود الاستفاد عند الغي وهو من المبررات في قصور الوضوء بالاجزاء عندنا فتنا على الغي واما عندنا فبناء على ان ليس في اجزاء الاحكام يعني ان من قام ومس المودة ينقص وضوءه بالاجزاء نعم لاختلاف في عملة الاستفاد في هذا النوع من الاجزاء لا ينبغي بعد ظهور ان عندنا ما نحن في الغي المناسب لان عندنا يوجد مناسب سوية في صورة الحكم فلا يبعد الظن باضافة الحكم اليه فلا يثبت به حكمه

من الإجماع لا يفتي بعد ظهور الفساد التوقيف فيه بخلافه ^{في} بخلافه
الإجماع وهو ما يجمع عليه الأئمة من غير اختلاف في العدة فإنه ليس فيه
توقيف ^{في} نفسا حتى يقال فيه أنه يفتي بعد ظهور الفساد التوقيف فيه
والحاصل أن الإجماع المركب لما جاز ارتقاعه بظهور الفساد بما يجمع
عليه لهذا أن القضاة انقضوا في حادثة ثم ظهر رد الشبهة وأمكن لهم
بالرجوع بطلان قضاءه وإن لم يظهر ذلك في حق من ادعى إجماعا ارتقاه
بشيء ^{في} نفسا ما يفتي عليه قضاة أن قضاه انقضوا في حادثة ثم ظهر أن
الشهود قد أؤكذوا أو جمع الشهود بطلان قضاءه ولا بد مني على
بشارة الشهود في ذلك ^{في} أظهره نقشا في شهود ارتقاه ما يفتي عليه بطلان
قوله وإن لم يصح ذلك في حق المدعي هذا ونحوه إشكال مقدر وهو أن
يقال لو كان القضاء بالمال باطلا لا توجد له آثار القضاة به في المدعي
عليه على المدعي فيما إذا كان القضاء بالمال ورجوع الشهود بعض
القضاء فالجواب أن القضاء بغير المال في حق المدعي بخلافه الشهود
حق المدعي لأنه إذا قضى القضاة عليه بغيره ففسد القضاء بغيره شرعية
محمية فتبطل القضاء بغيره بفساد المدعي بطلان آثاره
شهادة بغير الشرع لا يجوز بطلان القضاء بالمال في حادثة واحدة
عليه فبطلان القضاء بغيره لا يغير بطلان المدعي في حق الشهود رجوعا

[illegible]

عليهم حتى يحكموا قضائهم عليهم ولو كان القضاء ثابت في جميعهم
على ذلك فمما لا شك عليه في تعرضهم كما ذاق الامر على صحة
الشهادة وقيل معنى قوله بطل القضاء لا ينقضها وهو لا يصح فيها
اذا كان القضاء وبشهادة الزور فانه ينقض ظاهرا وباطنا عندنا
وباعتبار هذا النوع سقطت المؤلفة عليهم عن الاصناف الثمانية
العلقة اي باعتبار ان الشيء يرتفع بانقضائه عليه سقطت المؤلفة عليهم
عن الاصناف الثمانية المذكورة وذلك لان المؤلفة عليهم قوم من
كفار الحرب عند رسول الله منهم لو تافقوا وما لو الى الاسلام وما ل
معهم قوام قوي اهل الاسلام ولذا كان يعطيهم من الزكوة كسائر
قلوبهم الى اهل الاسلام فلما امر الله الاسلام واعني جميع من كونه
عنهم لا ينفك عنه وسقط عنهم ذوى القرى ودم قارب الوفا
لاقطاء عليه علم ان خمس الغنيمة يقسم على ثمة اسمهم في
وسهم للمساكين وسهم لابن عسيل يدخل فقره وذوى القرى
ويقدحون ولا يدفع الى اغيانهم وكان ذلك في القرى هم الغنيمة
وفغيرهم على الاطلاق ثم سقط بعد النبي على الاسلام سهمهم لانهم
على الاسلام انما يعطيهم للخير فبذلك عليه قوا على السلام انهم لم
سح هكذا في الحق هليته والاسلام وشيئا من اصابه فاذا امر الله تعالى

[illegible]

لا

وغيره من هذه الأقسام
بغير ما فيه من
الجملة من الأقسام
والأقسام من الأقسام

بغير ما فيه من
الجملة من الأقسام
والأقسام من الأقسام

بغير ما فيه من
الجملة من الأقسام
والأقسام من الأقسام

بغير ما فيه من
الجملة من الأقسام
والأقسام من الأقسام

والفصل فاما عرفت شرعا باستعمال اللفظ وهو ليس بظاهري وال
 الجملة استدل لا يحسن لا يعقل نجاسة في المحل حتى يزول عنه والجملة
 الخلية زوال النجاسة لا تغير فلهذا لا يقبل طهارة الوضوء في الفصل
 فصل ثم بعد ذلك نوع غريب من الإجماع وهو عدم القائلين
 وذلك نوعا واحدا هما إذا كانا متشابهين في الخلاف في الفصل
 ولشأنهم إذا كانا متشابهين في خلافهما فلا يجوز أن يكونا في الفصل
 مثال الأول فيما يخص الفصل من المسائل الغريبة على أصل واحد
 ونظيره أن ثبتنا أن النهي عن التصرف في الشرع يوجب نفيها
 قلنا يجرى ذلك في صورة نهي عن البيع ففاسد بفيد المالك لعدم
 الغالب الفصل الثاني بعد الحقيقة من الإجماع من تصديره وشركه
 واقسامه نوع غريب من الإجماع وهو عدم القائلين الفصل وهو
 من الإجماع المركب ذلك فيكون في المسئلة في عملها فيها فإذا
 أحدهما على الخصم ثبت لا خضرقة لعدم القائلين الفصل لأنه إما
 أن يكونا في المسئلة في عملها أو متفتحين معاً عند الخصم
 فإنا نقول الثالث إن يكونا في عملها ثابتا في الآخر ففاسد فلا ثبت
 أحد الخصمين وإحدى ما ثبتت لا خضرقة لعدم القائلين الفصل
 ثبتنا أن النهي عن التصرف في الشرع يوجب نفيها

بغير ما فيه من
الجملة من الأقسام
والأقسام من الأقسام

بغير ما فيه من
الجملة من الأقسام
والأقسام من الأقسام

بغير ما فيه من
الجملة من الأقسام
والأقسام من الأقسام

بغير ما فيه من
الجملة من الأقسام
والأقسام من الأقسام

بغير ما فيه من
الجملة من الأقسام
والأقسام من الأقسام

بغير ما فيه من
الجملة من الأقسام
والأقسام من الأقسام

بغير ما فيه من
الجملة من الأقسام
والأقسام من الأقسام

بغير ما فيه من
الجملة من الأقسام
والأقسام من الأقسام

بغير ما فيه من
الجملة من الأقسام
والأقسام من الأقسام

بغير ما فيه من
الجملة من الأقسام
والأقسام من الأقسام

بغير ما فيه من
الجملة من الأقسام
والأقسام من الأقسام

بغير ما فيه من
الجملة من الأقسام
والأقسام من الأقسام

بغير ما فيه من
الجملة من الأقسام
والأقسام من الأقسام

بغير ما فيه من
الجملة من الأقسام
والأقسام من الأقسام

[illegible][illegible]

وفيها الشك في أن الخلل بيننا وبين الشافعي في آية الطول في مستند
أخذهما من انتفاء الشرط بوجوب انتفاء الشرط عند ذلك
بمجرد تكامل الأثر مع طول المحرقة وثانيهما أن الحق الوصف بالشرط في
انتفاء انتفاء الحكم فلا يجوز تكاسر الحكم الكتابية لقوله تعالى
ومن أمه يستطع منكم كل أولاد أن يخرجوا معكم فنمقكم فمن تابكنا
من قبيلنا لكم أو من قبيلنا لكم لا ماء بعد الاستطاع عندكم
لكم لا تصفد الإيمان فلهذا هذا من مشقة الطول انتفعا
على انتفاء الشرط بوجوب انتفاء الشرط لا على انتفاء الحكم
على اسم موضوعه بوجوب تحقيق الحكم بأرضه من السلف
أن الحق في موضوعه مشقة الطول على هذا الأصل ولو اشتباها
الأثر للثبوت مع طول المحرقة كما تكاسر الأثر الكتابية بهذا الأصل
وعلى هذا مثاله مما ذكرنا فيما سبق قوله في تكاسر الأثر الكتابية
هذا الأصل وهو أن التعليق بالشرط لا بوجوب انتفاء الحكم عند
عدم الشرط غاية الأمر الوصف بأنه الحق بالشرط على تكاسر
العدم عند عدمه فإذا اشتبا الحكم في الطول أو التعليق لا في
العدم عند عدمه ثبت الحكم في تكاسر الكتابية لعدم القائل
بالفصل كما أن انتفاء الحكم مع اتحاد انتفاء قوله ونظير ذلك

ما حصل من الخلاف في انتفاء الشرط بوجوب انتفاء الشرط عند ذلك
بمجرد تكامل الأثر مع طول المحرقة وثانيهما أن الحق الوصف بالشرط في
انتفاء انتفاء الحكم فلا يجوز تكاسر الحكم الكتابية لقوله تعالى
ومن أمه يستطع منكم كل أولاد أن يخرجوا معكم فنمقكم فمن تابكنا
من قبيلنا لكم أو من قبيلنا لكم لا ماء بعد الاستطاع عندكم
لكم لا تصفد الإيمان فلهذا هذا من مشقة الطول انتفعا
على انتفاء الشرط بوجوب انتفاء الشرط لا على انتفاء الحكم
على اسم موضوعه بوجوب تحقيق الحكم بأرضه من السلف
أن الحق في موضوعه مشقة الطول على هذا الأصل ولو اشتباها
الأثر للثبوت مع طول المحرقة كما تكاسر الأثر الكتابية بهذا الأصل
وعلى هذا مثاله مما ذكرنا فيما سبق قوله في تكاسر الأثر الكتابية
هذا الأصل وهو أن التعليق بالشرط لا بوجوب انتفاء الحكم عند
عدم الشرط غاية الأمر الوصف بأنه الحق بالشرط على تكاسر
العدم عند عدمه ثبت الحكم في تكاسر الكتابية لعدم القائل
بالفصل كما أن انتفاء الحكم مع اتحاد انتفاء قوله ونظير ذلك

ينبغي على المفسر ظاهر المعنى والظاهر وهو الظاهر في الأشياء على الجملة
لكن ما له في الظاهر فافهمه ولما كان في معناه لا ينفك عن ظاهره
لما يذكروا الإجماع لأن مواقع الإجماع محصورة معلومة كذا علموا أن
الاجتهاد في اللغة بهذا الوسم والطائفة في المقصود وعرف الفقهاء
بذلك الوسم والطائفة في طلب الحكم بطريق واحد وهو ضرورة المبرر
بجهتد حتى يسمع له الرجوع ويحمله به من يحوي علم الكتاب بعنايه
اللقوية والشرعية ووجهه التي قلنا من الخاص العام إلى الخاص والأمر
والنهي وغيرها وعلم السيرة بقرينة من الشهادة والفتاوى والأحكام
منه فهايل يعرف نفس الأخبار التي تتعلق بها الأحكام وما كانت
زائدة على الوصف فهي محصورة وفيها الحقيقة مذكورة ما كان يجوز عندنا
أصحابنا من مجموع إجماع الأحكام كالأحكام الشرعية والجماع
لمسلم والفتاوى لا يردود وكيفياتها من مواقع كل باب فيما جردت
الجماع إلى الفتوى والفتاوى على حقيقة فهو الحسن وكذا ينبغي أن
يعرف الحقيقة مواقع الإجماع حتى لا يفتي بخلاف الإجماع كما لم يزل يعرفه
أنه صرح حتى لا يفتي بخلافه وان يعرف وجه القياس على ما تضمنه
باب القياس وباعتباره أن العلم بالروايات دون العلم بالنص قلنا في الشبهة
في الجملة أقوى من الشبهة في الظاهر حتى سقط اعتبار العلم في العقل

والاجتهاد في اللغة بهذا الوسم والطائفة في المقصود وعرف الفقهاء
بذلك الوسم والطائفة في طلب الحكم بطريق واحد وهو ضرورة المبرر
بجهتد حتى يسمع له الرجوع ويحمله به من يحوي علم الكتاب بعنايه
اللقوية والشرعية ووجهه التي قلنا من الخاص العام إلى الخاص والأمر
والنهي وغيرها وعلم السيرة بقرينة من الشهادة والفتاوى والأحكام
منه فهايل يعرف نفس الأخبار التي تتعلق بها الأحكام وما كانت
زائدة على الوصف فهي محصورة وفيها الحقيقة مذكورة ما كان يجوز عندنا
أصحابنا من مجموع إجماع الأحكام كالأحكام الشرعية والجماع
لمسلم والفتاوى لا يردود وكيفياتها من مواقع كل باب فيما جردت
الجماع إلى الفتوى والفتاوى على حقيقة فهو الحسن وكذا ينبغي أن
يعرف الحقيقة مواقع الإجماع حتى لا يفتي بخلاف الإجماع كما لم يزل يعرفه
أنه صرح حتى لا يفتي بخلافه وان يعرف وجه القياس على ما تضمنه
باب القياس وباعتباره أن العلم بالروايات دون العلم بالنص قلنا في الشبهة
في الجملة أقوى من الشبهة في الظاهر حتى سقط اعتبار العلم في العقل

والاجتهاد في اللغة بهذا الوسم والطائفة في المقصود وعرف الفقهاء
بذلك الوسم والطائفة في طلب الحكم بطريق واحد وهو ضرورة المبرر
بجهتد حتى يسمع له الرجوع ويحمله به من يحوي علم الكتاب بعنايه
اللقوية والشرعية ووجهه التي قلنا من الخاص العام إلى الخاص والأمر
والنهي وغيرها وعلم السيرة بقرينة من الشهادة والفتاوى والأحكام
منه فهايل يعرف نفس الأخبار التي تتعلق بها الأحكام وما كانت
زائدة على الوصف فهي محصورة وفيها الحقيقة مذكورة ما كان يجوز عندنا
أصحابنا من مجموع إجماع الأحكام كالأحكام الشرعية والجماع
لمسلم والفتاوى لا يردود وكيفياتها من مواقع كل باب فيما جردت
الجماع إلى الفتوى والفتاوى على حقيقة فهو الحسن وكذا ينبغي أن
يعرف الحقيقة مواقع الإجماع حتى لا يفتي بخلاف الإجماع كما لم يزل يعرفه
أنه صرح حتى لا يفتي بخلافه وان يعرف وجه القياس على ما تضمنه
باب القياس وباعتباره أن العلم بالروايات دون العلم بالنص قلنا في الشبهة
في الجملة أقوى من الشبهة في الظاهر حتى سقط اعتبار العلم في العقل

9

العمل بأحد هما ليس بواجب من الآخر والتزجيه لا يمكن إلا بالمرح ولا
ضرورة في العمل بأحدهما أيضا لوجود الدليل الذي يمكن العمل به
فلا يجب العمل بما يحتمل أنه مفسوم فإذا اتسا قضا صا كان ليس في
الحداثة نفس فلا بد من طلب دليل آخر ليتعرف منه حكم العمل فإما كان
الغبار من يؤول إليه وجب المصير إلى السنة أو حتى وإن كان بين
السنتين وجب المصير إلى ما بعد السنة وما بعد السنة أو عان
أول الصفا والقبيلتين عند من يجوز تقليد الصحابة مطلقا فإما إذا
بالقياس وجب المصير إلى القول الأول ولا فإن لم يوجد فالقياس وعند
من لا يجب تقليد الصحابة في الدين لا بالقياس وجب المصير إلى ما
أوجبوا فإذا تعارضوا نظر إلى ما يترجم عنده من القياس أو لا
لأن قوله لما كان شاه على الرواية كان من القياس أو كان من السنة
تعارض قياسين فيجب العمل بأحدهما بشرط الترجمة ولهذا الاختلاف
بين العلماء لم يقدم نكصته أحدهما على الآخر وصاية للذهبيين
وإذا تعارض القياس عند المجتهد فترجم ويعمل بأحد هاتين
قلبه إذا احتاج إلى العمل وإن لم يكن له حاجة إلى العمل توقف فيه
ولا يستقطان في تعارض قولانه ليس ووالقياس لم يشرع بعمل
البير فيجب العمل بأحد هاتين وهذا عند الشافعي يعمل

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible]

دولت و ملت

مجلس العلماء
مجلس العلماء
مجلس العلماء

(Handwritten signature)

وهذا بخلافه اذا خرج في القبلة ثم قبل لغيره ثم خرج على
 جهة اخرى فوجه التسليم ان كل واحد منهما قد قبل في القبلة والثاني
 بعد فتنه فلا يصح له معارضا الاول فكذلك يجوز تسليما فضا والاول
 تقوى ايضا العمل به وترجحت هذه الصوابية وذلك لان العمل
 بالاول لما وقع صحيحا فصار قد حصل له حكم الشروع لصحة اثره
 ضرر ولا وجه قلنا ان مقتضى حكم الاجتهاد ان يثبت له اجتهاد اخر
 فيه لئلا ينقض الاول له لانه لا يقبل ان لا يحتمل الاستقلال فاما من
 الحكم بانه لا ينقض النص لغيره ان يحتمل الاستقلال للثاني
 لوجها العمل بالاجتهاد والمستقبل على خلاف الاول لادى الى تنوع
 الحكمين لما بينا انه لا يخرج عن عمل وجه العمل فمقتضى ذلك
 العزاية صوابا وحقا فاذا جاز ان العمل بالآخر صوابا لغير صواب
 والآخر في الآخر فوجه وفيه قول بتعدد الحقوق وهو باطل بخلاف
 ما يحتمل الاستقلال والتعاذ به لانه لو جاز العمل فيه بالآخر كان ذلك
 بمنزلة حكم النسخ الى حكم الآخر ويكون كل واحد منهما صوابا وليس فيه
 تعدد الحقوق وعلى هذا فمقتضى ما في الكبر في تكبير العبد في
 تدبيره وان العبد كما عرفت يختلف في الصوابية فيما يقتضيه بعض
 نسعا وبعضهم يكبر تلكه عشر وبعضهم يكبر خمسة عشر

هذا بخلافه اذا خرج في القبلة ثم قبل لغيره ثم خرج على
 جهة اخرى فوجه التسليم ان كل واحد منهما قد قبل في القبلة والثاني
 بعد فتنه فلا يصح له معارضا الاول فكذلك يجوز تسليما فضا والاول
 تقوى ايضا العمل به وترجحت هذه الصوابية وذلك لان العمل
 بالاول لما وقع صحيحا فصار قد حصل له حكم الشروع لصحة اثره
 ضرر ولا وجه قلنا ان مقتضى حكم الاجتهاد ان يثبت له اجتهاد اخر
 فيه لئلا ينقض الاول له لانه لا يقبل ان لا يحتمل الاستقلال فاما من
 الحكم بانه لا ينقض النص لغيره ان يحتمل الاستقلال للثاني
 لوجها العمل بالاجتهاد والمستقبل على خلاف الاول لادى الى تنوع
 الحكمين لما بينا انه لا يخرج عن عمل وجه العمل فمقتضى ذلك
 العزاية صوابا وحقا فاذا جاز ان العمل بالآخر صوابا لغير صواب
 والآخر في الآخر فوجه وفيه قول بتعدد الحقوق وهو باطل بخلاف
 ما يحتمل الاستقلال والتعاذ به لانه لو جاز العمل فيه بالآخر كان ذلك
 بمنزلة حكم النسخ الى حكم الآخر ويكون كل واحد منهما صوابا وليس فيه
 تعدد الحقوق وعلى هذا فمقتضى ما في الكبر في تكبير العبد في
 تدبيره وان العبد كما عرفت يختلف في الصوابية فيما يقتضيه بعض
 نسعا وبعضهم يكبر تلكه عشر وبعضهم يكبر خمسة عشر

هذا بخلافه اذا خرج في القبلة ثم قبل لغيره ثم خرج على
 جهة اخرى فوجه التسليم ان كل واحد منهما قد قبل في القبلة والثاني
 بعد فتنه فلا يصح له معارضا الاول فكذلك يجوز تسليما فضا والاول
 تقوى ايضا العمل به وترجحت هذه الصوابية وذلك لان العمل
 بالاول لما وقع صحيحا فصار قد حصل له حكم الشروع لصحة اثره
 ضرر ولا وجه قلنا ان مقتضى حكم الاجتهاد ان يثبت له اجتهاد اخر
 فيه لئلا ينقض الاول له لانه لا يقبل ان لا يحتمل الاستقلال فاما من
 الحكم بانه لا ينقض النص لغيره ان يحتمل الاستقلال للثاني
 لوجها العمل بالاجتهاد والمستقبل على خلاف الاول لادى الى تنوع
 الحكمين لما بينا انه لا يخرج عن عمل وجه العمل فمقتضى ذلك
 العزاية صوابا وحقا فاذا جاز ان العمل بالآخر صوابا لغير صواب
 والآخر في الآخر فوجه وفيه قول بتعدد الحقوق وهو باطل بخلاف
 ما يحتمل الاستقلال والتعاذ به لانه لو جاز العمل فيه بالآخر كان ذلك
 بمنزلة حكم النسخ الى حكم الآخر ويكون كل واحد منهما صوابا وليس فيه
 تعدد الحقوق وعلى هذا فمقتضى ما في الكبر في تكبير العبد في
 تدبيره وان العبد كما عرفت يختلف في الصوابية فيما يقتضيه بعض
 نسعا وبعضهم يكبر تلكه عشر وبعضهم يكبر خمسة عشر

اذ كان في كوفان نحو عنده فقال عليه السلام ارايت لو كان عليا يدا
 دبر فقصبت اما كان يحزنك فقال قلت بلى فقال عليه السلام فداين الله
 الحق بالعضد فاجاب رسول الله عليه السلام الحق في حقك انك اهل
 بالحق والمناجاة انك اهل علة مؤثرة في الحراز وهو القضاء وهذا
 هو القياس وهو من سائر اصناف الاشياء في
 كتابها من النفا من قيس بن طلق عزايه طلق بن علي بن
 قال جاء رجل الى رسول الله عليه السلام كان به علة فقال اني علة انا
 في من الرجل ذكره بعد ما توخا فقالا عليه السلام هل هو الاضغ
 متراي قطعتم وهذا هو القياس لانه عليه السلام قال هذا الضغ
 على سائر اعضاء الرجل فانه لو من غيره من الاعضاء لا يتغير
 الوضوء فكذلك هذا وسئل ابي سعيد عن رجل وامرأة وليتهما
 مهر اقمته سواهما ثم قال اجمد طهره باني فابا ان سواهما من الله
 واذا خطا من بن ارم عبيد كفي به عن نفسه فقال ارجع لهما من
 لسانها الا وكس ولا شططه شر وط صو القياس ثم سئل عن
 ان لا يكون في مخالفة النص والغاي ان لا يتغير بتغير حكم من

في حقك انك اهل
 بالحق والمناجاة
 انك اهل علة مؤثرة
 في الحراز وهو القضاء
 وهذا هو القياس
 وهو من سائر اصناف
 الاشياء في كتابها
 من النفا من قيس بن
 طلق عزايه طلق بن
 علي بن قال جاء رجل
 الى رسول الله عليه
 السلام كان به علة
 فقال اني علة انا
 في من الرجل ذكره
 بعد ما توخا فقالا
 عليه السلام هل هو الاضغ
 متراي قطعتم وهذا
 هو القياس لانه عليه
 السلام قال هذا الضغ
 على سائر اعضاء
 الرجل فانه لو من
 غيره من الاعضاء لا
 يتغير الوضوء
 فكذلك هذا وسئل
 ابي سعيد عن رجل
 وامرأة وليتهما
 مهر اقمته سواهما
 ثم قال اجمد طهره
 باني فابا ان سواهما
 من الله واذا خطا من
 بن ارم عبيد كفي به
 عن نفسه فقال ارجع
 لهما من لسانها الا
 وكس ولا شططه شر
 وط صو القياس ثم
 سئل عن ان لا يكون
 في مخالفة النص
 والغاي ان لا يتغير
 بتغير حكم من

٣٩٩

معلن

[illegible]

ما كان يغفل عنه فلهذا في حيزه من طين شديد القمراً فإنه لو قالوا
 بغيره من الأنداء باقية من على نبيذ القمراً فإنه رؤيته عليه السلام
 نوصاياه حين لم يوجد الماء وقال بعد ما سرح النوصي بغيره من
 الأنداء بالقياس على نبيذ القمراً أن يجوز التوضي بشبه القمراً
 بالنبيذ على خلاف القياس لأنه ليس ماء حقيقته وهذا لا يسبق
 إلى القمراً عند طهارة اسم الماء حتى لا يبرأ أحد بانين الماء
 القمراً على طهارة اسم أيضاً في غير الماء لأنه ليس بماء ولا ماء
 ثبت بخلاف القياس لا يقاس عليه غيره أو قال لا يخرج عن
 صلبه إلا ما لم يمتزج على صفة من على سببه لا يمتزج

لأن الحكم في الأصل يعقل معناه في سطح التقدير والقرينة لو
 الجدول هو جعله في صورة أي شيء راسم وزعم الإنسان محي قد
 العلم أو جعله في سطح صورة له من جهة وبالنقياس إلى ما سبق
 الحد فمن القياس لا يصح أو الحكم والحد ثابت بالنص على خلاف
 القياس لا يثبت في الصلوة لأنه ينافي اللهادة ولا صلوة إلا بطلان
 والشئ لا يقع مع منافاة ثبت بخلاف القياس لا يقاس عليه غيره
 فاقطعت هذا الحكم ثابت بالنص وهو قوله عليه السلام من غفر
 أو منك في صلوة تنفلت وجداً وأبصر عليه صلوة تالو شكركم هو أنه

۱۔ مولانا ابوالحسن علی Nadwi صاحب دہلی
 ۲۔ مولانا ابوالحسن علی Nadwi صاحب دہلی
 ۳۔ مولانا ابوالحسن علی Nadwi صاحب دہلی
 ۴۔ مولانا ابوالحسن علی Nadwi صاحب دہلی
 ۵۔ مولانا ابوالحسن علی Nadwi صاحب دہلی
 ۶۔ مولانا ابوالحسن علی Nadwi صاحب دہلی
 ۷۔ مولانا ابوالحسن علی Nadwi صاحب دہلی
 ۸۔ مولانا ابوالحسن علی Nadwi صاحب دہلی
 ۹۔ مولانا ابوالحسن علی Nadwi صاحب دہلی
 ۱۰۔ مولانا ابوالحسن علی Nadwi صاحب دہلی

في القبح والرجحان والبناء ثابت في سائر الاحداث بل قد يثبت عليها
 فلو لم يكن الحكم معتقدا للعلم لم يثبت له غيره فثبت ذلك ثابتا
 الدلالة لا بطريق القياس لا غير القبح والرجحان بل بخارج من غير
 السبيلين ثم لا ينبغي كتمان القبح والرجحان بل السبيلين والرجحان
 منها ثبت الحكم فيه لا لانه وانما يحصل بقصد من غيره و
 الاختلاف لا يكثر وقومهم ان فيه عملا كثيرا كذا لو اوتينا هذا
 قال اصحابنا في حقنا في حجة من افادته مما حاشا طهرين فان
 لا ترقى بقاء على الطهارة بالقياس على ما اذا وقعت في القبح
 فانه لا يتحقق القبول على السلام اذ ابلغ المالكين لا يثبت الا يحتمل
 بفساد القبحان ما يثبت في حجة من انكر نقول هذه القبحا غير صحيح
 لا لانه لم يثبت في الاصل وهو ما اذا وقعت القبحا في القبح كان
 غير معتقدا عنه لا ببقاء الطهارة وقومهم وهو القبحا لا يعقل بها
 وانما قالوا بثبت في الاصل الشارة على ان هذا المحدث ليس حجة لان
 في ثبوتها قلة لانه ضعفه او دونه وهو كان من انما هو الحديث
 برحمته اليه في تحقيق الحديث ولانه رواه ابن عباس وابن زبارة
 بن جابر عن ابيهم ولو كان هذا صحيحا لا يجوز عليهما فعله لانه شاذ
 خاذل في رواها السكون في حكم الموضوع والمنسنة النار والقلعة ايضا

في القبح والرجحان والبناء ثابت في سائر الاحداث بل قد يثبت عليها
 فلو لم يكن الحكم معتقدا للعلم لم يثبت له غيره فثبت ذلك ثابتا
 الدلالة لا بطريق القياس لا غير القبح والرجحان بل بخارج من غير
 السبيلين ثم لا ينبغي كتمان القبح والرجحان بل السبيلين والرجحان
 منها ثبت الحكم فيه لا لانه وانما يحصل بقصد من غيره و
 الاختلاف لا يكثر وقومهم ان فيه عملا كثيرا كذا لو اوتينا هذا
 قال اصحابنا في حقنا في حجة من افادته مما حاشا طهرين فان
 لا ترقى بقاء على الطهارة بالقياس على ما اذا وقعت في القبح
 فانه لا يتحقق القبول على السلام اذ ابلغ المالكين لا يثبت الا يحتمل
 بفساد القبحان ما يثبت في حجة من انكر نقول هذه القبحا غير صحيح
 لا لانه لم يثبت في الاصل وهو ما اذا وقعت القبحا في القبح كان
 غير معتقدا عنه لا ببقاء الطهارة وقومهم وهو القبحا لا يعقل بها
 وانما قالوا بثبت في الاصل الشارة على ان هذا المحدث ليس حجة لان
 في ثبوتها قلة لانه ضعفه او دونه وهو كان من انما هو الحديث
 برحمته اليه في تحقيق الحديث ولانه رواه ابن عباس وابن زبارة
 بن جابر عن ابيهم ولو كان هذا صحيحا لا يجوز عليهما فعله لانه شاذ
 خاذل في رواها السكون في حكم الموضوع والمنسنة النار والقلعة ايضا

[illegible]

اسم مشترك ذاته سم لاسم مجاميعه وتعدوها اقله قال اللغوي
انه هذا الحديث غير مسلم وعلى تقدير التسليم فالقياس لا يصح
مثال لمرتبهم اي مثال قوت الشرط الرابع وهو ما يكون التعليل الامر
شرعي لا لادعوى في قوله بطريق النص فغيره لا يخرج ان يكون
لانه يغامر العقل وغيره يغامر احقا فيكون محرم ايضا بالقياس
السارق عما كان سارقا لانه اخبر ما لا يغور بطريق التخصيص وقد
انهاست في هذا النوع فيكون سارقا بالقياس وهذا قياس اللغة
مع اعتراضهم لاسم غير موضع له في اللغة والدليل على فساد
ابن نوع من القياس ان العرب يسمون الفرس ادم السواد وكذا حمرة
الحمرة لا يطلقون هذا الاسم على الزنج والتمويه بالاحمر ولو جرت المقابلة
في لاسماء اللغويين لما اذلت لوجود العلة ولا زجرا فيؤدي الى ايضا
لاستنباط الشرعية وذلك لان الشرع جعل السرق سببا للنوع من
فاذا علقنا الحكم بما هو عام من اسرقه وهذا اخبرنا الغيور على
طريق التخصيص تبين ان السبب كان في الاصل بمعنى هو غير اسرقه
كذلك جعل شرعا محرم سبب النوع من الاحكام فاذا علقنا الحكم
اسرقه من الحكم تبين ان الحكم في الاصل كان متعلقا بغير الحكم قوله
هو ما يكون التعليل الامر شرعي لا لادعوى كاشا الاسم بالقياس

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

وهذا عين اصل الاختلاف ان اتي بالاسماء بالقياس جازلا ولا
ذكر في اصول الفقه وزاد في ذلك ما ذهب اليه في ان اتي بالاسماء بالقياس
جائزا ومن اصحابه من قال لا يجوز وهو قول جمهورنا فيجب ان يكون
هو ان يجرى من وجه واحد ان كل فاعل مفعول وكل مفعول منصوب
ولم يثبت هو ذلك من الوجهين بل هو واحد وهم مستمرون على
رفع فاعل ان نصب مفعول علموا انهم رفعوا الفاعل بكونه فاعلا
المفعول ان كان مفعولا فاعلوا عليه كفاعل وكل مفعول فاعل على
جواز ذلك وهذا كلامهم في ان اتي بالاسماء بالقياس في ان اتي
ومن جملة ذلك قولهم في الضمير النصف وهو ما جاز من الضمير
حتى ذهب بعضهم وهو ليس بغيره وما اخرج في من ماء العنب
صيا مسكرا لفلان ولا شربا وهو اسم حاضر به يتعاقل أهل
اللغة وهو متبوع في غير من الاشربة المتحيزة وهي المنقولة
والنصف ونقص النهر ونقص الكد يساوي الاستدلال على هذا الكيف
مستعمل في النهر ولا كيف مستعملها وبحسب الحد شرب قطره من نهر
ولا يجب بشرط تميزها من الاشربة الا ان يسكن وهذا عندنا
ومن جملة ما اخرج بالقياس ان عطاها حكمها وكذلك ان اتي اسم
السادق فلان في الحكم بقطع يد فوله وهذا اي اثبات الاسم بالقياس

هذا هو وجه الاختلاف في ان اتي بالاسماء بالقياس جازلا ولا
ذكر في اصول الفقه وزاد في ذلك ما ذهب اليه في ان اتي بالاسماء بالقياس
جائزا ومن اصحابه من قال لا يجوز وهو قول جمهورنا فيجب ان يكون
هو ان يجرى من وجه واحد ان كل فاعل مفعول وكل مفعول منصوب
ولم يثبت هو ذلك من الوجهين بل هو واحد وهم مستمرون على
رفع فاعل ان نصب مفعول علموا انهم رفعوا الفاعل بكونه فاعلا
المفعول ان كان مفعولا فاعلوا عليه كفاعل وكل مفعول فاعل على
جواز ذلك وهذا كلامهم في ان اتي بالاسماء بالقياس في ان اتي
ومن جملة ذلك قولهم في الضمير النصف وهو ما جاز من الضمير
حتى ذهب بعضهم وهو ليس بغيره وما اخرج في من ماء العنب
صيا مسكرا لفلان ولا شربا وهو اسم حاضر به يتعاقل أهل
اللغة وهو متبوع في غير من الاشربة المتحيزة وهي المنقولة
والنصف ونقص النهر ونقص الكد يساوي الاستدلال على هذا الكيف
مستعمل في النهر ولا كيف مستعملها وبحسب الحد شرب قطره من نهر
ولا يجب بشرط تميزها من الاشربة الا ان يسكن وهذا عندنا
ومن جملة ما اخرج بالقياس ان عطاها حكمها وكذلك ان اتي اسم
السادق فلان في الحكم بقطع يد فوله وهذا اي اثبات الاسم بالقياس

من المصنف مع اعتراف الخصم بان اسم الحر مثلاً لم يوضع للمصنف
ولم السارق لم يوضع للناس قولاً فاذا اعلقنا الحكم بغير علم من
الحر هذا منصوص من سائر الاقضية لان الحكم لما انتقل الى الغرة تلقى
الحكم بامر من النصوص وغيره ومثاله ان شرط الخلع هو ما لا يكون
الغرة منصوصاً عليه كما يقع اعتناق الرقبة الكافرة في كفارة اليمين
الظهار لا يجوز بالقياس على كفارة القتل لانه مثال حياة شرط الخلع
انهم قالوا لا يجوز اعتناق الرقبة الكافرة في كفارة اليمين والظهار
بالقياس على كفارة القتل فان الايمان شرط في كفارة القتل بقوله
تحريراً رقية مؤمنة قلنا هذا القياس فاسد لان الرقبة في كفارة
اليمين والظهار غير مقيدة بصفة الايمان في النص فكذا في النص
اجزاء مطلق القيد مؤمنة كانتا وكافرة فكان شرط الايمان لم يعل
موجب النص هو اطلاق الحكم ولو جامع المظاهر في خلاف الاطعام
يستأنف الاطعام بالقياس على الصوم علمنا انه تعالى في كفارة
الظهار آمن لم يحذف فصيام شهر من متتابعين من قبل ان يمسما
فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكيناً فان شرط الصوم خلوه
عن السيسر واطلاق الاطعام فكان من وجوبه ان الاطعام على الاطلاق
فلو شرط في الاطعام خلوه عن السيسر بالقياس على الصوم لان

[illegible]

2

وَقَدْ تَوَقَّعْتُ مِنَ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْقِيَّاسَ الشَّرْعِيَّ إِنَّمَا قَدِمَ خَلْفَهُ
عَنِ الْقِيَّاسِ الْمَقْصُودِ وَهُوَ قِيَّاسُ أَهْلِ النُّجُومِ وَاللُّغَةِ وَبِهِ الْقِيَّاسُ الْعَقْلِيُّ
وَهُوَ قِيَّاسُ أَهْلِ الْحِكْمَةِ وَالْإِكْلَامِ وَاللُّغَةِ هُوَ تَرْبُوتُ الْحُكْمِ فِي خَيْرِ

الحكم بثبت بالعلة في النص وفي بعض النسخ لا بالعلة وإنما العلة وضعت
دلالة على ثبوت الحكم في الظاهر وقال بعضهم وهو قول مشهور
الحكم بثبت بالعلة في النص وفي بعض النسخ لا بالعلة وإنما العلة وضعت

في الميزان فليعلم هذا قول ترتب الحكم على اشارة الى القول الثاني في القياس هو تقدير الحكم من الاصل الى الفرع بعدلة متحدة ولما ترتب الحكم

فمن كان من هؤلاء فليعلم ان قوله في غير النصوص من غير قبوله ترتب الحكم فيها
فمن كان من هؤلاء فليعلم ان قوله في غير النصوص من غير قبوله ترتب الحكم فيها

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

8

الاضطهاد من بعض الناس
جنب على الارض والادب
ان يضرب مسكوكا
وخصم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

١٢
مجلس القضاء
القانوني

العضد ومان
سقط لا يفرغ من

وَأَمَّا الْفُلُ فَأُرْسِلَتْ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ

مفتی محمد رفیع الرحمن صاحب مدظلہ العالی

۱۰۰

في الصور مضايير موافقة المسلمين لا يلبسها إذا عمدت طابت
 وفي الأضواء تأخير الصور نوع مشقة وهو أن يتقدم بالصور
 يرى الناس بان يكون ويشربون في حال الأقامة بخلاف الصورة
 اليسر فيها متيقن والقصر فلا يجوز فيه التخيير بين الإكمال والقصر
 ومثال العلة المعلومة بالسنة في قوله عليه السلام ليس الوضوء على
 من نام قائما أو قاعدا أو ركعا أو ساجدا وإنما الوضوء على من نام
 مضطجعا فإنه إذا نام استرخى مفاصله جعل استرخاء المفصل
 علة في الحكم بهذه العلة في النوم مستندا ومتكئا إلى تبيد
 لوازمه كقطع كونك متيقنا بحكم هذه العلة إلى الإغماء
 السكر وكذلك قوله عليه السلام ليس من وضأ وضعا أو فطر
 الدم على الحصى قطر فإنه دم عروق اللحم جعل اللحم علة
 في الحكم بهذه العلة في الفصد والحجامة قوله جعل الشرج
 المفصل علة لأن قوله عليه السلام فإنه إنما يذكر مثله للعلة في
 كلامهم كما يقال بشر فعدا تارك الموت وكذلك كلمة إن يذكر
 لبيان العلة كما في قول الشاعر ذكر يا صبا حتى قيل المحذور إزالة
 الجناح في سكر زقوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 وكذلك قوله عليه السلام توضأ وضعا فطر دم كره ومثال العلة

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين
والمؤمنين الذين آمنوا بالله ورسوله

ولاية الانكاس في حق البحارة لوجود العلة وبما ثبت الحكم والالتزام
 الصغيرة وكذلك قلنا الطوائف عامة لسقوط نجاسته سواء العلة
 في حق الحكم الى ما ذكره المستوفى لوجود العلة وبلوغ الغلام عن عقل
 عترة والولاية الانكاس في حق والولاية عن البحارة بحكم هذه العلة
 ومثال الانكاس في الجنب ما بقا كثر الطوائف عامة لسقوط حرج
 الاستيناف في حكم ما ذكرنا من انما في سقط حرج نجاسته سواء العلة
 العلة فان هذا الحرج من جنس ذلك الحرج لا من نوعه وكذلك
 انصهر عامة ولاية المنصرف والولاية للمال فثبت ولاية المنصرف
 في المنصرف بحكم هذه العلة وان بلغ البحارة عن عقل عترة والولاية
 ولاية الاب من المال فتزول ولا يثبت في حق المنصف هذه العلة
 والربوبية الاتحاد في النوع ان يكون حكم الفرع عين حكم الاصل فكيف
 يتغير المولى كذا ولاية الانكاس اتحدت في المحدث في البحارة
 الغلام وكذلك نجاسته سواء في المحدث في المدة وسواء في
 وكذلك حكم في المولى ولاية واصل المسئلة في ولاية في البحارة
 تدور عند اسم البكارة فيثبت في انكر البالغة دون النسيب
 الصغيرة وعندئذ يدور مع الصغيرة فيكون الحكم على العكس للاتحاد
 في الجنب ان ثبت ترك الحكم كذا في وصف ويتعلق في وصف

من غير ذلك ولا يثبت في حق البحارة لوجود العلة وبما ثبت الحكم والالتزام
 الصغيرة وكذلك قلنا الطوائف عامة لسقوط نجاسته سواء العلة
 في حق الحكم الى ما ذكره المستوفى لوجود العلة وبلوغ الغلام عن عقل
 عترة والولاية الانكاس في حق والولاية عن البحارة بحكم هذه العلة
 ومثال الانكاس في الجنب ما بقا كثر الطوائف عامة لسقوط حرج
 الاستيناف في حكم ما ذكرنا من انما في سقط حرج نجاسته سواء العلة
 العلة فان هذا الحرج من جنس ذلك الحرج لا من نوعه وكذلك
 انصهر عامة ولاية المنصرف والولاية للمال فثبت ولاية المنصرف
 في المنصرف بحكم هذه العلة وان بلغ البحارة عن عقل عترة والولاية
 ولاية الاب من المال فتزول ولا يثبت في حق المنصف هذه العلة
 والربوبية الاتحاد في النوع ان يكون حكم الفرع عين حكم الاصل فكيف
 يتغير المولى كذا ولاية الانكاس اتحدت في المحدث في البحارة
 الغلام وكذلك نجاسته سواء في المحدث في المدة وسواء في
 وكذلك حكم في المولى ولاية واصل المسئلة في ولاية في البحارة
 تدور عند اسم البكارة فيثبت في انكر البالغة دون النسيب
 الصغيرة وعندئذ يدور مع الصغيرة فيكون الحكم على العكس للاتحاد
 في الجنب ان ثبت ترك الحكم كذا في وصف ويتعلق في وصف

[illegible]

كالأصناف من الوصف مثل ولاية النضر وولاية المال والنظر
 الاستثنائي وحجج التجاسة لا بد في هذا النوع من القياس
 تحصيل العلة بان يقول انما ثبتت ولاية الادب بالصفحة
 لانها غير علة عن النضر فينقسم ما قبلت النضر ولاية الادب
 فينظر مصالحة المنطقة بين لك وقد عرفت عن النضر في
 نفسها فوجب القول بولاية الادب على هذا الظاهر وقوله في
 العلة انما بيان العلة بمعنى عام في النصوص وغيره ليوثر في حكم
 النصوص وفي نفسه من حكم الفرع كما علمنا وولاية الادب مال
 الصغيرة بمعنى العجز عن النضر وهذا العجز لمع المال والنظر
 فلهذا ثبتت الولاية على النضر ايضا كما اثبتت على المال قوله في حكم
 القياس لا بد وهو ان يكون حكم الفرع والاصل متحد في النوع ان
 يتطابق الفرق لا الاصنام الفرع لما اتحدت العلة وجنحاده في
 الحكميات اقترافا في هذه العلة وصورة الفرق في هذا النوع ان
 يقول مثلا لا يلزم من الولاية في الغلام الولاية في الجارية الثابت
 الثبوت لها قدرة النضر في نفسه بالزواج بها فقول
 هذا لا ينصرتا لثبوت الاتحاد في العجز الثابت بانصرفت في
 الاتحاد في حكمه مع وجود الفرق في الوصف اخر هكذا يترك

[illegible]

القياس الثاني وهو ان يكون الحكم في الفرع من جنس حكم لا مفر فيه
 بمخاطفة التخييس بان يمنع عموم العلامة وشروطها الاصل والفرع فلا
 تؤثر في حكم الاصل والفرع الخاص وهو بيان تأثير الصغر في ولاية
 التصرف في المال فلو تأثيره في ولاية النفس لان الحاجة في التصرف
 في المال كثيرة الوقوع ناجزة لا يصح التناخير وهي عاجزة عن التصرف
 فيها ومثلهذا لم توجد النفس لا لعدم الشهوة واعلم ان هذا
 المقام شكال مزيج واحد مما ان تغلب به اهل الاتحاد في العدة
 بموجب اتفاق الحكم بغيره في القسمين وتأثيرهما في الفرع اذا كان
 في المعنى المؤثر بطل به القسمين واذا كان في غيره لا يضر بالاول
 ولا بالثاني والثاني ان الفرق المذكور اذا تفرق لا يسلم مع القسم
 بالاول على العمل ايضا وكذا القسم الثالث وهو القياس بالعلامة
 المستند به اراي ان الاختصاص في الفرع وكيفية ذلك اذا وجد وصفا
 مما سبب الحكم وهو محال بوجوب ثبوت الحكم ويتقاضى بالظن
 اليه اعلم ان هذا لم يوجد نص واجماع ولا يلا على ابعاده اختلفت

القياس الثاني وهو ان يكون الحكم في الفرع من جنس حكم لا مفر فيه
 بمخاطفة التخييس بان يمنع عموم العلامة وشروطها الاصل والفرع فلا
 تؤثر في حكم الاصل والفرع الخاص وهو بيان تأثير الصغر في ولاية
 التصرف في المال فلو تأثيره في ولاية النفس لان الحاجة في التصرف
 في المال كثيرة الوقوع ناجزة لا يصح التناخير وهي عاجزة عن التصرف
 فيها ومثلهذا لم توجد النفس لا لعدم الشهوة واعلم ان هذا
 المقام شكال مزيج واحد مما ان تغلب به اهل الاتحاد في العدة
 بموجب اتفاق الحكم بغيره في القسمين وتأثيرهما في الفرع اذا كان
 في المعنى المؤثر بطل به القسمين واذا كان في غيره لا يضر بالاول
 ولا بالثاني والثاني ان الفرق المذكور اذا تفرق لا يسلم مع القسم
 بالاول على العمل ايضا وكذا القسم الثالث وهو القياس بالعلامة
 المستند به اراي ان الاختصاص في الفرع وكيفية ذلك اذا وجد وصفا
 مما سبب الحكم وهو محال بوجوب ثبوت الحكم ويتقاضى بالظن
 اليه اعلم ان هذا لم يوجد نص واجماع ولا يلا على ابعاده اختلفت

القياس الثاني وهو ان يكون الحكم في الفرع من جنس حكم لا مفر فيه
 بمخاطفة التخييس بان يمنع عموم العلامة وشروطها الاصل والفرع فلا
 تؤثر في حكم الاصل والفرع الخاص وهو بيان تأثير الصغر في ولاية
 التصرف في المال فلو تأثيره في ولاية النفس لان الحاجة في التصرف
 في المال كثيرة الوقوع ناجزة لا يصح التناخير وهي عاجزة عن التصرف
 فيها ومثلهذا لم توجد النفس لا لعدم الشهوة واعلم ان هذا
 المقام شكال مزيج واحد مما ان تغلب به اهل الاتحاد في العدة
 بموجب اتفاق الحكم بغيره في القسمين وتأثيرهما في الفرع اذا كان
 في المعنى المؤثر بطل به القسمين واذا كان في غيره لا يضر بالاول
 ولا بالثاني والثاني ان الفرق المذكور اذا تفرق لا يسلم مع القسم
 بالاول على العمل ايضا وكذا القسم الثالث وهو القياس بالعلامة
 المستند به اراي ان الاختصاص في الفرع وكيفية ذلك اذا وجد وصفا
 مما سبب الحكم وهو محال بوجوب ثبوت الحكم ويتقاضى بالظن
 اليه اعلم ان هذا لم يوجد نص واجماع ولا يلا على ابعاده اختلفت

و قد اقرن به الحكم عند وجود الوصف من غير ان يعقل له بعض
 وصف الا ان كان الوصف من غير ان يعقل له بعض
 وصف الا ان كان الوصف من غير ان يعقل له بعض
 وصف الا ان كان الوصف من غير ان يعقل له بعض

انما يكون فيما يصلح لايلا عليها فقالت جماعة منهم هو لا
 وهو وجود الحكم عند وجود الوصف من غير ان يعقل له بعض
 او اقلية ون بعض اصحابنا لا يوافقون في الاطلاق وهو ان يعقل
 خيال القبول والصدق فتبين صحة شهادة القضاة التي هي العزم
 عند انقطاع الدلالة وعندئذ هي بلائمة والمناسبة وهي ان يكون
 بحال يوجب ثبوت الحكم ويقاضاه بالنظر اليه قالوا انظر الى
 بانسبة ما هو على مناسبت المصالح بحيث اذا اضيف اليها الحكم
 انظر كيف تناحرمت الحجة لاننا نرى العقل الذي هو من التكليف
 وهو مناسب لا يكون تناحرمت الحجة لاننا نرى العقل الذي هو من التكليف
 في ذلك لا يتناسب وقد ثبت ان الحكم في موضع الاجماع
 يضاف الحكم اليه للمناسبة لا لشهادة الشرع بكونه علة و
 نظيره اذا ارادنا ان نخصص اعطى فقيدانها على الظن والاعطى
 لعدم حاجة الصغير والتخصيص بمصالحه لتوابع وهذا في اذا علنا
 في ولاية الامكان في الصغير علة الصغر للمناسبة لا لولاية
 الامكان بل لشرع الاعطى وجه النظر للصغير باعتبار عجزه عن
 التكليف مع حاجته الى القوة قصودا وصغره يورث له عجزا فكذا هذا
 تعليلا بوصف مناسب للحكم وقد ظهر ان هذا الوصف في موضع

انما يكون فيما يصلح لايلا عليها فقالت جماعة منهم هو لا
 وهو وجود الحكم عند وجود الوصف من غير ان يعقل له بعض
 او اقلية ون بعض اصحابنا لا يوافقون في الاطلاق وهو ان يعقل
 خيال القبول والصدق فتبين صحة شهادة القضاة التي هي العزم
 عند انقطاع الدلالة وعندئذ هي بلائمة والمناسبة وهي ان يكون
 بحال يوجب ثبوت الحكم ويقاضاه بالنظر اليه قالوا انظر الى
 بانسبة ما هو على مناسبت المصالح بحيث اذا اضيف اليها الحكم
 انظر كيف تناحرمت الحجة لاننا نرى العقل الذي هو من التكليف
 وهو مناسب لا يكون تناحرمت الحجة لاننا نرى العقل الذي هو من التكليف
 في ذلك لا يتناسب وقد ثبت ان الحكم في موضع الاجماع
 يضاف الحكم اليه للمناسبة لا لشهادة الشرع بكونه علة و
 نظيره اذا ارادنا ان نخصص اعطى فقيدانها على الظن والاعطى
 لعدم حاجة الصغير والتخصيص بمصالحه لتوابع وهذا في اذا علنا
 في ولاية الامكان في الصغير علة الصغر للمناسبة لا لولاية
 الامكان بل لشرع الاعطى وجه النظر للصغير باعتبار عجزه عن
 التكليف مع حاجته الى القوة قصودا وصغره يورث له عجزا فكذا هذا
 تعليلا بوصف مناسب للحكم وقد ظهر ان هذا الوصف في موضع

انما يكون فيما يصلح لايلا عليها فقالت جماعة منهم هو لا
 وهو وجود الحكم عند وجود الوصف من غير ان يعقل له بعض
 او اقلية ون بعض اصحابنا لا يوافقون في الاطلاق وهو ان يعقل
 خيال القبول والصدق فتبين صحة شهادة القضاة التي هي العزم
 عند انقطاع الدلالة وعندئذ هي بلائمة والمناسبة وهي ان يكون
 بحال يوجب ثبوت الحكم ويقاضاه بالنظر اليه قالوا انظر الى
 بانسبة ما هو على مناسبت المصالح بحيث اذا اضيف اليها الحكم
 انظر كيف تناحرمت الحجة لاننا نرى العقل الذي هو من التكليف
 وهو مناسب لا يكون تناحرمت الحجة لاننا نرى العقل الذي هو من التكليف
 في ذلك لا يتناسب وقد ثبت ان الحكم في موضع الاجماع
 يضاف الحكم اليه للمناسبة لا لشهادة الشرع بكونه علة و
 نظيره اذا ارادنا ان نخصص اعطى فقيدانها على الظن والاعطى
 لعدم حاجة الصغير والتخصيص بمصالحه لتوابع وهذا في اذا علنا
 في ولاية الامكان في الصغير علة الصغر للمناسبة لا لولاية
 الامكان بل لشرع الاعطى وجه النظر للصغير باعتبار عجزه عن
 التكليف مع حاجته الى القوة قصودا وصغره يورث له عجزا فكذا هذا
 تعليلا بوصف مناسب للحكم وقد ظهر ان هذا الوصف في موضع

انما يكون فيما يصلح لايلا عليها فقالت جماعة منهم هو لا
 وهو وجود الحكم عند وجود الوصف من غير ان يعقل له بعض
 او اقلية ون بعض اصحابنا لا يوافقون في الاطلاق وهو ان يعقل
 خيال القبول والصدق فتبين صحة شهادة القضاة التي هي العزم
 عند انقطاع الدلالة وعندئذ هي بلائمة والمناسبة وهي ان يكون
 بحال يوجب ثبوت الحكم ويقاضاه بالنظر اليه قالوا انظر الى
 بانسبة ما هو على مناسبت المصالح بحيث اذا اضيف اليها الحكم
 انظر كيف تناحرمت الحجة لاننا نرى العقل الذي هو من التكليف
 وهو مناسب لا يكون تناحرمت الحجة لاننا نرى العقل الذي هو من التكليف
 في ذلك لا يتناسب وقد ثبت ان الحكم في موضع الاجماع
 يضاف الحكم اليه للمناسبة لا لشهادة الشرع بكونه علة و
 نظيره اذا ارادنا ان نخصص اعطى فقيدانها على الظن والاعطى
 لعدم حاجة الصغير والتخصيص بمصالحه لتوابع وهذا في اذا علنا
 في ولاية الامكان في الصغير علة الصغر للمناسبة لا لولاية
 الامكان بل لشرع الاعطى وجه النظر للصغير باعتبار عجزه عن
 التكليف مع حاجته الى القوة قصودا وصغره يورث له عجزا فكذا هذا
 تعليلا بوصف مناسب للحكم وقد ظهر ان هذا الوصف في موضع

2

ما فوقه من الامم انما هي اهل ارضهم
والا اهل ارضهم من الامم انما هي اهل ارضهم

الإجماع واجب ولا يشترط العلم بأنها ثابتة في الأصل في الإجماع وإنما
 يشترط هذا لوجوب العلم بوصف من الوصف في القياس
 من حيث أنه لا بد لوجوب نقصانها في نفسها ولا يشترط
 من العدالة وهو اختصاصه عن غيره ولا يشترط اختصاصه
 بدلالة ظاهر على ما يجب عن الكثرة في الشهادة أيضا فظهر
 أن الوصف في موضع آخر بدلالة ظاهر على أنه موثوق به في موضع آخر
 فهذا لوجوب العلم بالقياس لهذا العبرة بما لا يوجد مناسبه في
 ولا يوجب كما أشار بقوله إلا عرف هذا فقولنا إذا ما وافقنا
 مناسب الحكم وقد يفرق به الحكم في موضع الإجماع بعينه نظر
 بما ضافة الحكم في ذلك الوصف في غيره نظر في الشرع بوجوب
 عندنا لعدم دليل جزمنا بغيره في السفر أو في غيره على ظاهره في غير
 ما لا يجوز له التمسك وعلى هذا مناسب في الشرع وحكم هذا القياس
 أن يظل بانفرقة التمسك عندنا بوجوب مناسب سواء في صورة
 الحكم فلا يقع الظن بانفرقة الحكم عليه فلا يشترط الحكم به لأنه
 كما يشاء على الظن وقد بصا ذلك بانفرقة قوله بانفرقة مناسب
 مع بالفرق بين الأصل والفرع في الوصف المناسب لأن عندنا
 عند وجود الفرق يوجد مناسب في الأصل المقسم عليه

عن محمد بن عبد الله بن عيسى عن
عنه عن الحسن بن علي بن فضال عن
عليه السلام في الرجل يفتخر بغيره

والقول بموجبها العلة والقلب العكس وفساد الوضوء والفرق و
 انقضض والمعارض لما قرئ من بيان شرط التقيا من ركعة وهو
 طهر في بيان فقه ما لم يفتي فقهنا من جهة الوضوء والفرق
 من جهة الحكم وهو ان لم يفتي من جهة الحكم والعلل وهو ان لا يفتي
 لان الشك في وضوءه صلى الله عليه وسلم في الدعاء والواقع في
 حقوق العباد فلم يفتي في تركه الحكم الذي لم يفتي عليه
 السابق والسائل من جهة غيره في سبيله لا تكار كما ان شئنا ان
 عليه الحقوق والندم عن نفسه والاكراه فلا ينبغي له ان يتجاوز الى
 غير ما يفتي لا عند الضرورة وهي هنا ثابتة ما ادعى الحق في
 في الحكم فيما اوزعنا انما هي الى القول بموجبها العلة والفرق

مجلسه في هذا الموضع لا يفتي في تركه الحكم الذي لم يفتي عليه
 السابق والسائل من جهة غيره في سبيله لا تكار كما ان شئنا ان
 عليه الحقوق والندم عن نفسه والاكراه فلا ينبغي له ان يتجاوز الى
 غير ما يفتي لا عند الضرورة وهي هنا ثابتة ما ادعى الحق في
 في الحكم فيما اوزعنا انما هي الى القول بموجبها العلة والفرق

محکمہ اعلیٰ تعلیم
حکومت پاکستان

وَقَدْ قَالَ مَا قَالَ
عَلَى مَا كَانَ
بِجَدِّهِ وَهُوَ
الْمُتَالِئُ

بسم الله الرحمن الرحيم

20

يكون شرطاً باصله عندنا قلنا لا نسلم ان القضاة بشرط في
 عقد الصرف بل شرط تعينها وانما الايجوبة عقد الصرف بل شرط
 ابدلي لان المقود لا يتعين به في القبض اذا كان له والذات لا يتعين
 في العقود والفسوخ لثبوتها في الذمة وهذا اذا استأجرت
 بذاتها معينة مكان يؤدي مكانها التي يخرج في اطلاقها معين
 قبل القبض اذا عين واما القول بموجب ائتمنة فهو تسليم كونه
 علة وبما ان معلولها غير ما ادعاه المعلن مثال الرقعة في باب
 الوضوء فلهذا تحت الفسوخ لا يدخل في ذلك ودان التي
 حذ الساقط فلا يدخل تحت حكم الساقط لان المد لا يدخل في
 واما القول بوجوب ائتمنة وهو تسليم كونه الوضوء على الحكم
 المدعاه هذا القياس في بيان معلولها معلق هذا القضاة
 بالتحقيق غير ما ادعاه المعلن كما في مسألة الرقعة فان المعلن انما
 ادعى انه لا يدخل تحت الفسوخ والسيال لم يلبس هذا الوصف وهو
 كونه حائزاً باب الوضوء علة هذا الحكم ظاهر وهو لا يدخل
 تحت الفسوخ لكن حكمها بالتحقيق انه لا يدخل تحت الفسخ وقد
 المحدث من هذا المبدأ لا يفسد الا الغائب المشكوك في الرقعة من القطع
 لاحد الفسخ فلا يدخل تحت الساقط وذلك ليقا صوم رمضان

[illegible]

١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

والاصلاح هو بهد الهدى وهو نفس التعديل والهيئة متخالف
 الطيبة التي كان عليها وهو نوعان احدهما ان يجعل السائر معلولا
 في حكمها جعله المعلولة ليترك ويجعل علة ما حكمه المعلولا
 معلولا وفيه ما يطال التعديل بابطال علة له جعلها حكما وهذا هو
 في اللغة قلبا لان وهو جعل على الشيء اسغنه واسطر اعلاه
 وانما يصح هذا النوع من القلب فيما اذا علة المسند بالحكم بان
 يجعلها ما كان حكما في الاصل علة الحكم اخرا فاما لو علة بالوصف
 المحض لا بد على هذا القلب مثالي الشريعة جارية الروا في الكثير
 بوجوب جريانه في القليل كالاثمان في بيع مبيع الحقة من الطعام
 اتوا من جعل الروا في الكثير جريانا في مبيع ما يدخل تحت الكيل ولو
 جريانا في القليل كالاثمان في ثوبه في الروا في القليل
 والكثير جريانا في كل منهما مما يجزئ فيه الروا في القليل
 والبول في القليل بوجوب جريانه في الكثير كالاثمان وقد قلنا
 تعديل الخصم وجعلنا جريانه في الكثير حكما وهو علة في
 قياس الخصم وجعلنا جريانه في القليل علة وهو حكم في
 ثرا علة القلب ما يتحقق في الحكم وعلة الاصل المقيس عليه
 كما يقول الاثمان مما يجزئ في الروا في كثيرها لانه يجزئ في قليلها

والاصلاح هو بهد الهدى وهو نفس التعديل والهيئة متخالف
 الطيبة التي كان عليها وهو نوعان احدهما ان يجعل السائر معلولا
 في حكمها جعله المعلولة ليترك ويجعل علة ما حكمه المعلولا
 معلولا وفيه ما يطال التعديل بابطال علة له جعلها حكما وهذا هو
 في اللغة قلبا لان وهو جعل على الشيء اسغنه واسطر اعلاه
 وانما يصح هذا النوع من القلب فيما اذا علة المسند بالحكم بان
 يجعلها ما كان حكما في الاصل علة الحكم اخرا فاما لو علة بالوصف
 المحض لا بد على هذا القلب مثالي الشريعة جارية الروا في الكثير
 بوجوب جريانه في القليل كالاثمان في بيع مبيع الحقة من الطعام
 اتوا من جعل الروا في الكثير جريانا في مبيع ما يدخل تحت الكيل ولو
 جريانا في القليل كالاثمان في ثوبه في الروا في القليل
 والكثير جريانا في كل منهما مما يجزئ فيه الروا في القليل
 والبول في القليل بوجوب جريانه في الكثير كالاثمان وقد قلنا
 تعديل الخصم وجعلنا جريانه في الكثير حكما وهو علة في
 قياس الخصم وجعلنا جريانه في القليل علة وهو حكم في
 ثرا علة القلب ما يتحقق في الحكم وعلة الاصل المقيس عليه
 كما يقول الاثمان مما يجزئ في الروا في كثيرها لانه يجزئ في قليلها

٩٢
 من الحكم على الأصل ذلك الحكم فهو الوصف الذي على مرتبة
 للسائل بعد الحكم على هذا الأصل هو جعل ظهوره
 وبطنه ظهر افا الوصف كان شاهدا على ك وفلان وبطلان
 شاهدا لك وكان ظهوره انك فضا وجهك مثا لصور
 صور فرض في شرط فيه تعيين القضاء في مثاليه صور
 انه صور فرض في شرط فيه تعيين الشيء كصور القضاء
 لما كان الصور فرضا لا يشترط التعيين ليعتبر ما تغير الحكم
 كالتعريف واما العكس فعليه ان يتسكك السائل بأصل العكس

على وجه يكون العمل مضطرا الى وجه لا فارق بين الأصل والغرم
 العكس افتراضا في الشيء الى السنة الاولى وفي الأصل طام ان يتسكك
 السائل بأصل العمل اي باجماله أصلا مقبلا على قضاء فم
 له قضاء الحكم الذي جعل العمل فرعا وهو الحكم الذي بالقبول
 فان قلت ما ذكره من تفسير العكس في حكمي على العمل
 وبينه في ما لا يوصف

٩٣
 من الحكم على الأصل ذلك الحكم فهو الوصف الذي على مرتبة
 للسائل بعد الحكم على هذا الأصل هو جعل ظهوره
 وبطنه ظهر افا الوصف كان شاهدا على ك وفلان وبطلان
 شاهدا لك وكان ظهوره انك فضا وجهك مثا لصور
 صور فرض في شرط فيه تعيين القضاء في مثاليه صور
 انه صور فرض في شرط فيه تعيين الشيء كصور القضاء
 لما كان الصور فرضا لا يشترط التعيين ليعتبر ما تغير الحكم
 كالتعريف واما العكس فعليه ان يتسكك السائل بأصل العكس

٩٤
 من الحكم على الأصل ذلك الحكم فهو الوصف الذي على مرتبة
 للسائل بعد الحكم على هذا الأصل هو جعل ظهوره
 وبطنه ظهر افا الوصف كان شاهدا على ك وفلان وبطلان
 شاهدا لك وكان ظهوره انك فضا وجهك مثا لصور
 صور فرض في شرط فيه تعيين القضاء في مثاليه صور
 انه صور فرض في شرط فيه تعيين الشيء كصور القضاء
 لما كان الصور فرضا لا يشترط التعيين ليعتبر ما تغير الحكم
 كالتعريف واما العكس فعليه ان يتسكك السائل بأصل العكس

على ما لا يملكه العكس لا يطابقه لانه ينسب فيه نفى الزكوة من جهة
 النساء وقلت هل يتحقق من معنى العكس المذكور في نسخ الاصول ومثاله
 الاشكال المذكور في جواب السائل باصل المصلح التفرع من العمل
 ينفي لازم الحكم الاول وينفي نظيره على وجه يضطر المصلح للثبات
 بين الاصل والفروع مثاله اي مثال العكس قول المصنف في باب ما في
 مسألة المحل المحل في جمل النساء اعربت الامتنان فلا تجب الزكوة
 فيها كتيب المصلحة وفي المدة للاستعمال اللبس قلنا بطريق
 لو كان المحل بمنزلة الشياخ لما تجب الزكوة في رجل الرجل كتيب المصلحة
 فاضطر العمل لا يقول الفروع في الاصل والفروع واما فساد الموضوع
 فلما ربه ان يجعل العلة وصفا لا يلزم بذلك الحكم فاذا فرض
 قلنا وبه ان يكون قياس العمل فاسدا في اصل وضعه بان يجعل
 العلة وصفا لا يلزم بحكمه فاورد على السائل ما في مسألة مثاله
 في قولهم في اسلام احد الزوجين تملا في الدنيا اعتز على الحكم
 فيه لما كانا واحدا الزوجين فانه جعل الاسلام علة لزوال
 الملك قلنا الاسلام عند عاصم الملك فلا يكون مؤثرا في زوال
 ملك قوله مثاله في قولهم في اسلام احد الزوجين انه يقع الفرق
 بجواز الاسلام وعندنا لا يقع الفرق قبل عرض الاسلام واما في الاخر

على ما لا يملكه العكس لا يطابقه لانه ينسب فيه نفى الزكوة من جهة
 النساء وقلت هل يتحقق من معنى العكس المذكور في نسخ الاصول ومثاله
 الاشكال المذكور في جواب السائل باصل المصلح التفرع من العمل
 ينفي لازم الحكم الاول وينفي نظيره على وجه يضطر المصلح للثبات
 بين الاصل والفروع مثاله اي مثال العكس قول المصنف في باب ما في
 مسألة المحل المحل في جمل النساء اعربت الامتنان فلا تجب الزكوة
 فيها كتيب المصلحة وفي المدة للاستعمال اللبس قلنا بطريق
 لو كان المحل بمنزلة الشياخ لما تجب الزكوة في رجل الرجل كتيب المصلحة
 فاضطر العمل لا يقول الفروع في الاصل والفروع واما فساد الموضوع
 فلما ربه ان يجعل العلة وصفا لا يلزم بذلك الحكم فاذا فرض
 قلنا وبه ان يكون قياس العمل فاسدا في اصل وضعه بان يجعل
 العلة وصفا لا يلزم بحكمه فاورد على السائل ما في مسألة مثاله
 في قولهم في اسلام احد الزوجين تملا في الدنيا اعتز على الحكم
 فيه لما كانا واحدا الزوجين فانه جعل الاسلام علة لزوال
 الملك قلنا الاسلام عند عاصم الملك فلا يكون مؤثرا في زوال
 ملك قوله مثاله في قولهم في اسلام احد الزوجين انه يقع الفرق
 بجواز الاسلام وعندنا لا يقع الفرق قبل عرض الاسلام واما في الاخر

على ما لا يملكه العكس لا يطابقه لانه ينسب فيه نفى الزكوة من جهة
 النساء وقلت هل يتحقق من معنى العكس المذكور في نسخ الاصول ومثاله
 الاشكال المذكور في جواب السائل باصل المصلح التفرع من العمل
 ينفي لازم الحكم الاول وينفي نظيره على وجه يضطر المصلح للثبات
 بين الاصل والفروع مثاله اي مثال العكس قول المصنف في باب ما في
 مسألة المحل المحل في جمل النساء اعربت الامتنان فلا تجب الزكوة
 فيها كتيب المصلحة وفي المدة للاستعمال اللبس قلنا بطريق
 لو كان المحل بمنزلة الشياخ لما تجب الزكوة في رجل الرجل كتيب المصلحة
 فاضطر العمل لا يقول الفروع في الاصل والفروع واما فساد الموضوع
 فلما ربه ان يجعل العلة وصفا لا يلزم بذلك الحكم فاذا فرض
 قلنا وبه ان يكون قياس العمل فاسدا في اصل وضعه بان يجعل
 العلة وصفا لا يلزم بحكمه فاورد على السائل ما في مسألة مثاله
 في قولهم في اسلام احد الزوجين تملا في الدنيا اعتز على الحكم
 فيه لما كانا واحدا الزوجين فانه جعل الاسلام علة لزوال
 الملك قلنا الاسلام عند عاصم الملك فلا يكون مؤثرا في زوال
 ملك قوله مثاله في قولهم في اسلام احد الزوجين انه يقع الفرق
 بجواز الاسلام وعندنا لا يقع الفرق قبل عرض الاسلام واما في الاخر

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ

لأن في الإسلام أحد هذا التمسك الذي هو وجب فساد النكاح كالردة
 قلنا هذا فاسد أيضا لأنه جعل الأسام على الزوال الملك و
 الإسلام بعد عامها للملك والعقوق كما في السلم في الحرب
 فقد خصم نفسه والولد الصغير فلا يكون مؤثرا أو زوال
 الملك وكذلك في مسألة طول الحرة الزجر قادر على النكاح فلا
 يجوز له نكاح الأمة كما لو كانت تحت حرة قلنا في وصف كون حرا
 قادر بفتنه جواز النكاح فلا يكون مؤثرا في عدم الجواز قوله
 في مسألة طول الحرة وهو القدرة على نكاح الحرة يقول انشا فح
 انه لا يجوز نكاح الأمة لمن قد على نكاح الحرة لأن حرة قد على نكاح
 الحرة فلا يجوز نكاح الأمة كما لو كانت تحت حرة قلنا هذا فاسد
 لأنه جعل القدرة على النكاح مؤثرا لعدم جوازه وهو غير فيك
 من جهة الشرع والعجز ضد القدرة فلا يكون من آثار القدرة
 وأما انقضاض فحل ما يقال الوضوء طهارة فيشرط في النكاح

[illegible][illegible]

[illegible]

لا اريد ان يكون
 الا ان يكون
 لا اريد ان يكون
 الا ان يكون

تأكيد فانها الصنف كمالها واليتميم هو منزهة على الاستثناء
 المذكور قوله وهذا بخلاف الموضع الاول لانه لا يقع عليه الوديعه فليس هو
 اول الموضع غيره على صيد الحرم فقتله لان وجوب الضمان على الحرم
 باعتبار ترك الحفظ الواجب عليه لا بالاول لانه مخطوئته حرمة منزهة من
 الطيب ليس الخيط فيمنه من ان كان الخيط لا بالاول لانه لا ان الجناية
 اما يتقرر بحقيقة القتل وما قبله فلا حكم له فهو اذ يقع القتل
 بمنزلة الانكسار في باب الحرم وجوب سواله وان كان لانه المودع
 والحرم ايضا سبب محض كذا في السارق ومنه ذلك اضعف الحكم
 اليتميم خارج بان الضمان على المودع انما هو جناية على مال
 الوديعه من ترك الحفظ الذي لم يربطه المودع بغيره فضعفه
 اياها فكان مضافا بما شره هذه الجناية بنفسه دون ان يضمن بفعل
 المداوم مضافا اليه بطريق التشبيح وبان الضمان على الحرم
 محكي اعتبارا بالاول لانه مخطوئته حرمة منزهة من الطيب ليس الخيط
 فيمنه من شره المخطوئ ولا بالاول لانه سبب لترك الصيد ولا
 الا ان الجناية جوابا لشره ان كان هو ان تركه ذلك يصح من ترك الاول
 بدون ان يتصور بالقتل فاجاب بان الجناية بما يتقرر بالقتل انما
 انما هو جناية بالاول من الصيد لانه تعرض للقتل والاعمال

فعلة لتعلق الحكم وبداء الحكم على السبب مثال 2 الشرع عينا النوم
 الكامل بالاضطرار والاكراه فانه لما اقيم مقام الحكم سقط اعتبار
 حقيقة الحدث وبداء الاقتصار على كمال النوم فلو اقيم مقام الحدث
 لاقتضاه الظهارة لانه سبب لا يقتضيه مقتضى ما والعادة للحدث والاطلاع
 على وجود الحدث في حال النوم متعذر والنوم لا يشترط على استمراره
 الفاصل طبع الى وجود الحدث فيكون وجوده حادثا بالنوم فاقيم
 مقام الحدث فكذا سقط اعتبار حقيقة الحدث وبداء الاقتصار على
 كمال النوم حتى اذا نام ويصير بطريق انه لو يحدث انقصر الوضوء
 وكذلك الخلوه الصحيح لما اقيم مقام الوضوء سقط اعتبار حقيقة
 الوضوء بداء الحكم على صحة الخلوه في حال اليقظة ولو زعم العدة انه
 اذا خلو المزور بامر من ولا يصح هذا الاقامة من الوضوء كصوم وغيره في
 محض كونه وطبقا اقامة الخلوه مقام الوضوء ولذا سقط اعتبار حقيقة
 الوضوء بداء الحكم على صحة الخلوه بان لم توجد ما يقع فيها المهر الكامل
 وبغير العدة وان - يبين انه ما كان بينهما وحى فاقبلت العدة
 الاطلاع على الوضوء لهما المنوع حتى لو توافقا على انتهاء الوضوء
 ان لا يحكم بنوم المهر والعدة قلت جاز ان يكون بينهما توافقا
 شرعا القاصد من النص لم يقتضه تعذر الاطلاع في حال الحكم الشرع

لا لا تقتضيه الظهارة
 لان مقتضى الاغتسال عن
 خروج من عادته ما
 يتوهم ان الغرض منه ما
 لان مقتضى مقتضى
 وفي النوم متعذر
 التماسه مستلزما
 حاصل الدائم
 ٢٣٥
 اقام مقتضى التعميم
 حقيقة عدم التعميم
 عين الله
 فان كان الله
 بالثبوت كان اذ كان
 لا يقتضيه الظهارة
 فيكون مقتضى مقتضى

2

[illegible]

٤
 الأول سبب الوجوب ولا يتوقف الوجوب على كل وقت إذا كان
 كذلك كما ثبتت الوجوب لأبعد من الوقت فلا يصح تيقن الصلوة
 في وقت لم يرد فيه تعذر السبب على السبب فيكون بعد ذلك لا طرفة
 عينها نقل السبب من الجرح الأول إلى الثاني في وقت الصلاة
 في أن ينهي أو آخر وقت فقرر الوجوب حينئذ وبغير حال التعذر
 ذلك الجرح وبغير وصفه ذلك الجرح وبسبب اعتبار حال العبد فيه أنه
 لو كان صبياً في أول الوقت بالغ في آخره وكان كافراً في أول الوقت
 مسلماً في آخره أو كانت عاتقاً أو نفساً في أول الوقت طاهره
 ذلك الجرح وجبت الصلوة عليه من أن الوجوب كان متقدراً في ذلك
 الجرح وعلى هذا جميع صور حاله في الأهلية في آخر وقت وعلى
 العكس إن حدث حيض أو نفاس أو جنون مستوعب له في وقت الصلاة
 الجرح سقطت عنه الصلوة ولو كان صبياً في أول الوقت مقبلاً في
 آخره يصلح أن يغفل ولو كان مقبلاً في أول الوقت مسافراً في آخره
 وكفناً وبسبب اعتبار صفته في الجرح أنه إن كان كافراً لم يقررت
 الوطئ عنه كرامة فلا يجزئ عن الهدية بأدائها في الأوقات الكروية
 قوله ثم بعد ذلك أي بعد أن ثبت أن الجرح لا يسبب الإلزام
 كيف يكون باقي أجزاء الوقت سبباً ولا طرفة عيناً في الصلاة

٥
 ٦
 ٧
 ٨
 ٩
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

والله اعلم
بما كنا
على
الهدى

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

عقود و سمسور

مجلس

تعددت

بانتقال الحكم
والانفصال بين

الأداء حصل سبباً لعدم بزائه فإن فصل الأداة به تقرر التسوية
بناءً على حصول المقصود أو انقصود من نفس الوجوه بحصول
الأداء نظراً إلى الظاهر وكان المقصود الأصل الاستئذان وإن لم يتصل
الأداء بفصل السببية من الجزء الأول والجزء الثاني الذي لا يؤيد
يتقرر على أن فصل الأداة لا يكون له اتصال به الأداء استقلت منه
الجزء الثالث الذي لا يمتثل إلى الرابع والجزء الخامس لا يجوز الجزم
إلى جزء فصل به الأداء ثم إن لم يحصل الأداء قبل آخر الوقت ينبغي
السببية إلى آخر الوقت فيكون ذلك سبباً ويتقرر الوجود بغيره
جزء من أجزاءه ويعتبر حال العبد في ذلك الوقت في الأهمية و
انقضاء العوارض فيكون أهلاً للوجود في آخر الوقت بحيث لا يمكن
احلافه ليرحمه صفته ذلك الجزء من العمل والنقصان وعلى
العكس بازاء الأهمية في ذلك الوقت تسقط الصلوة وإنما
تسقط الجنون والإغواء بالاستيعاب والامتثال لا غير المستوعب
غير المتدلل تسقط به الصلوة مثلاً فيما قبل آخر الوقت في الجزء
كاملاً وإنما يصير الوقت فاسداً بطلوع الشمس في ذلك بعد خروج
الوقت تقرر الواجب صفه الكمال فإن طلع الشمس مثلاً، الصلوة
بغير الفرض لا يمكن إتمام الصلوة الأولى بالنقصان غير أن الوقت

[illegible]


الطائر المسمى بالـ
 وهو الذي يـ
 وهو الذي يـ
 وهو الذي يـ
 وهو الذي يـ
 وهو الذي يـ
 وهو الذي يـ

جواب

وہی کہ از خود و دست
بالتامہ

طوبى
للمؤمنين
الذين لا يؤمنون
بشيء

كل ما قيل وما بقا اجابته
الوقت



وقد وجدنا ما لا يكمل بسبب الانحراف وقت الصلوة غير متصف بالكمال
وما ثبت كما لا في الذرة لا بد من بقية التفتت كالصوم المنذر
في طه لا يتأدى في أيام الفجر والتشريف وكما لا سيما إذا فرغها ناله
في عهد الأمان لا يتأكد لأنها واجبة كما لا فلا يتأكدنا قصة لا يقال
الكل قديما بالناقص كما لو ترك بعض واجبة الصلوة أو كلها
وفي أصل الأركان يخرج به عن العمد وإن تحقق فيها نقصا
حتى في جبره بجملة السهو وإن كان الترك بالسهو لا يقال إنما
ليرغم ذلك التفتت عن الفجر لأنه ليس راجع إلى نفس الفجر
به فإنه تعالى لم ينفس القيام والركوع والسجود وقد اتفقنا
الإمامين على ما ثبت بهما في الأحكام التي لا يراها على الكتاب
فيتم في التفتت في الأداء فيجب بالسبب قبل التفتت في التفتت
بسمها الوقت فراجع لنفس الصلوة فإنه تعالى في الصلاة في
الوقت اكتمال القول بها في الصلوة ليل ذلك التفتت في الصلاة
الصلوة كانت على المؤمنين في الصلاة أي في الصلاة وقتها قد دخل
التفتت في نفس الصلوة كذا في الشرع ولو كان ذلك الجبر ناقصا
كان صلوة العصر فأنما الوقت وقت الجهر والشمس والوقت
عند فاسد فغيره ولو لم يكن بغيره بغيره التفتت وهذا وجه القول

بالحج والعمرة مع فساد الوقت قوله لو كان ذلك الجزء ناقصا كونه
 صلاة العصر استأنفت وقتا آخر فلا يجوز بقاها لان سببية
 الجزء المتصل بالاداء فاسدا ناقصا كونه منسوبا الى الشيطان كما جاء
 في الحديث المعروف فقروا لوظيفة اي شئ بنا لواجب بصفة
 التقصا لا ان الشئ بما شئت على حسب شئ سببية فليكن
 بصفة التقصا ولهذا وجب القول بحجاء رخص الوقت في الوقت
 المكروه مع فساد الوقت مع كراهية والطريق الثاني ان يحكم كل
 من جزء الوقت سببا لا على طريق الاتفاق فان القول به في القول
 بانقضاء السببية من الجزء الاول والثاني الى آخره قوله بابطال
 السببية الثالثة بالشرع لان الجزء الاول اذا سببا شرعا فاد
 نفس الوجوب فاذا قيل بانقضاء السببية عنك انت سببية باهله
 وهذا لا يجوز ولا يلزم على هذا انقضاء السببية فان الجزء الثاني
 يثبت عنهما اتقنت الجزء الاول فكان هذا من باب تزاو العمل وكثرة
 الشهود في باب الخصومة هذا ينبغي ان يكون وفيه اشكال يرد على
 هذا الطريق وهو انه لو كان كل جزء من اجزاء الوقت سببا ينبغي
 ان يكون لكل جزء واجب نقضا عن الواجب وليس كذلك فانما
 باء الا سببية متعددة والواجب في احد سبب وجوب الصوم هو

فانما الظاهر ان
 انقضاء السببية
 من اجزاء الوقت
 لا يلزم على هذا
 انقضاء السببية
 عن كل جزء من
 اجزاء الوقت
 بل يلزم انقضاء
 السببية عن كل
 جزء من اجزاء
 الوقت

بالحج والعمرة مع فساد الوقت قوله لو كان ذلك الجزء ناقصا كونه
 صلاة العصر استأنفت وقتا آخر فلا يجوز بقاها لان سببية
 الجزء المتصل بالاداء فاسدا ناقصا كونه منسوبا الى الشيطان كما جاء
 في الحديث المعروف فقروا لوظيفة اي شئ بنا لواجب بصفة
 التقصا لا ان الشئ بما شئت على حسب شئ سببية فليكن
 بصفة التقصا ولهذا وجب القول بحجاء رخص الوقت في الوقت
 المكروه مع فساد الوقت مع كراهية والطريق الثاني ان يحكم كل
 من جزء الوقت سببا لا على طريق الاتفاق فان القول به في القول
 بانقضاء السببية من الجزء الاول والثاني الى آخره قوله بابطال
 السببية الثالثة بالشرع لان الجزء الاول اذا سببا شرعا فاد
 نفس الوجوب فاذا قيل بانقضاء السببية عنك انت سببية باهله
 وهذا لا يجوز ولا يلزم على هذا انقضاء السببية فان الجزء الثاني
 يثبت عنهما اتقنت الجزء الاول فكان هذا من باب تزاو العمل وكثرة
 الشهود في باب الخصومة هذا ينبغي ان يكون وفيه اشكال يرد على
 هذا الطريق وهو انه لو كان كل جزء من اجزاء الوقت سببا ينبغي
 ان يكون لكل جزء واجب نقضا عن الواجب وليس كذلك فانما
 باء الا سببية متعددة والواجب في احد سبب وجوب الصوم هو

[illegible]

لا ضمة ولا هيبة قال الله تعالى والله على الشاينين خبير
استطاع له سبب لا يدل على عدم تكرار الوطيفة في غير زمان الحج
لا يتكرر تكرار السنين والشئ إنما يتكرر تكرار سببه في غير زمان الحج
البيت من غير فعل من سبب البيت وعلى هذا في البيت
لو حج قبل وجود الاستطاعة يوجب لك عمر حج الاستطاعة لو حج
سبب وهو البيت وبه في بقائه انزوة قبل وجوده
لعدم السبب فلا يجوز وسبب وجوب صدقة الفطر
يمونه وعلى سبب هو التعمير حتى جادوا لها
قبل يوم الفطر قوله راس يمونه وعلى قوله على السلام دوا
عن يمونه وبما كان كلمة عن الاستطاعة في على أحد
أما ان يكون سبب استعانة الحكم عنه أو تحلل به على يوم
عنه في كل الثاني استعانة الوجوب على الصبي والعبد والكافر
والغير فعلم أنه سبب ولذلك يتضاءل الواجب يتضاءل
الروس فأنقلت فيما يخص الفطر بقا الصبي والعبد والكافر
ز وقت الفطر سبب كما قال الثاني فعلمت الفطر شرط له
السبب لا يبعد الإبعاد الشرط وما أضافه إلى الفطر فأنقلت
فلم يعد له إلا إضافة إلى الفطر مما زاد الأصل فالكلام للحقيقة

[illegible]

وهي الأمانة التي سببنا قلت قد تعارضت جهتا سبب فان
تضاعفها الواجب بتضاعفها فلو لم يكن تثقيف من يكون انما سببا
والاضافة الى الفطر تثقيف ان يكون ان فطر سببا على ما هو الاصل
في الاضافة الا ان الاضافة لا يحتمل الاستعارة والتجوز لانها من
محسن الكلام وتضاعف الواجب بتضاعفها فلو لم يكن تثقيف من يكون انما سببا
السببية فحي الاضافة على الحي علما بالجهتين بقية ما يمكن
وسبب وجوب العشر الاثر الثانية بحقيقة التبع امر الحكيم لان
العشر مضاعف في الارض وسبب وجوب الحجارة الارض لصالحها
للازاعة فكانت نافية حكما وهي امنية بالتمسك من الزراعة وتامة
اعتبرنا النماء التقدير فيه لان الحجارة مؤنة فيه ومعنى العقوبة و
يجب على الكافر جزاء على عمر ائمه من عزيمة الله تعالى واشتغالهم بغير
الدنيا فاعتبرنا النماء التقدير تخفيفا لمعنى العقوبة بخلاف العالم
فانه مؤنة فيه ومعنى العبادة كما نقر في محله وسبب وجوب الوضوء
وجوب الصلوة عند البعض وهذا وجب الوضوء على من وجب عليه
الصلوة فلا وضوء على من لا صلوة عليه كما في النضر وانفسا الى
شرط هذا كالمصلاة سببا وقت والطهارة شرط وقال البعض سبب

8

وہو قور علی السلاطین
اکلا وشریب ناسیا نغری علی
فاما الحاکم اولاد و...

الحمد لله الذي هدانا لهذا
 ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

مجمع العلامة وفتاها
بمكة المكرمة

اندر کتب معتبره

بسم الله الرحمن الرحيم

مكتبة

[illegible]

فِي حَقِّهِ خَالِدٌ

مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران

الناشئ من إيمان التصديق قال إن ستم حكم هذا العلة ثم لما كان وهو لا
ومن لا يجوز قال إن ستم هذا الحكم بعدم العلة كان فعلنا متبوعاً
الشرع فمقتضى معنى النهاية وصار الفعل عاقبة التصو
التي لا يمكن إلا ما لا ينافي مع فوات ركنه **فصل** في فرض في اللغة هو
التقدير ومفهومه من الشرع **فصل** في معنى الشرع لا يحتمل الزيادة ونقصاً
وفي الشرع ما ثبت بدليل قطع لا شبهة فيه وحكم لزوم العمل
والاعتقاده والطاعة للشرع كما علم أربعة أنواع **فصل** في فرض واجب
سنة ونقل في فرض لغة التقدير قال الله تعالى **فصنع ما فرضتم**
أي قلتم بالتميمية وإنما سميت مفروضاً شرعياً فإيضاحاً بما يقدر
لا يحتمل الزيادة والنقصان **فصل** في الشرع ما ثبت بدليل قطع كما
ثبت لزومها بالآية الغير لما لا ينافي مع الدلالة القطعية والوجوب
اللفظي هو سقوط ما يعين ما سقط على العبد بالاختيارية في قوله هو
من الوجبة وهو لا يضطرر إلى الواجبين لما لا يكون مضطراً ما بين
الفرض والنقل **فصل** في فرض في حق المالك لا يجوز تركه قصداً ونقلاً
في حق الاعتقاد فلا يلزم من الاعتقاده جوازه في الشرع هو ما ثبت
بدليل فيه شبهة كالآية المأثورة والنقص من إجماع الوجوب **فصل** في شرط

[illegible]

14

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

باب في بيان ما لا يوجب الجوارح من الذنوب
باب في بيان ما لا يوجب الجوارح من الذنوب

باب في بيان ما لا يوجب الجوارح من الذنوب
باب في بيان ما لا يوجب الجوارح من الذنوب

باب في بيان ما لا يوجب الجوارح من الذنوب
باب في بيان ما لا يوجب الجوارح من الذنوب

باب في بيان ما لا يوجب الجوارح من الذنوب
باب في بيان ما لا يوجب الجوارح من الذنوب

باب في بيان ما لا يوجب الجوارح من الذنوب
باب في بيان ما لا يوجب الجوارح من الذنوب

باب في بيان ما لا يوجب الجوارح من الذنوب
باب في بيان ما لا يوجب الجوارح من الذنوب

باب في بيان ما لا يوجب الجوارح من الذنوب
باب في بيان ما لا يوجب الجوارح من الذنوب

باب في بيان ما لا يوجب الجوارح من الذنوب
 قوله يعود في باب في بيان ما لا يوجب الجوارح من الذنوب
 كأنه على الحالة الإباحة حتى الكفاية وهذا إذا قال العزم كونه حلالا
 لما فيه من معنى نهاية القصد الذي هو معنى اليمين وفي الشرع
 عبارة عما الزمان من الأحكام ابتداء لم يسمي عن مثله في غاية الوكا
 لو كاد في سببها وهو كونه لا يوجب الجوارح من الذنوب
 يخرج عزمه من معنى لا يوجب الجوارح من الذنوب
 ذكر ناسا القرض والواجب وغيرها وأما الرخصة واللفظ فعبارة
 عن اليسر والسهولة يقال رخص السعر إذا تيسر الأصناف وكثرة
 أمثالها واشتراكها أو قللة مرغبات في الشرع صفة الأمر من
 يسر بواسطة عذرها في الكلفة وأنواعها مختلفة لاختلاف أسبابها
 وهما عذرها لعلها كذا تحقق في بيان أنواعها وتعاقدت بولائها
 نوعين وما إن جرم أنواعها إلى نوعين طلبا للضبط وتفعيلا
 للامتثال أحدهما وبخسة الفعل مع بقاء الحرمة غير لينة العقوبة
 في باب الجنايات وذلك نحو إجراء كلمة الكفر على السامع أو طعن القلب
 عند الإكراه وسب النبي صلى الله عليه وآله وآل البيت وقيل استهزاء
 عند الإكراه ومكتمل لو صبر حتى قيل كونه ما جاز لا امتناع عن الجواب

باب في بيان ما لا يوجب الجوارح من الذنوب
باب في بيان ما لا يوجب الجوارح من الذنوب

باب في بيان ما لا يوجب الجوارح من الذنوب
باب في بيان ما لا يوجب الجوارح من الذنوب

باب في بيان ما لا يوجب الجوارح من الذنوب
باب في بيان ما لا يوجب الجوارح من الذنوب

باب في بيان ما لا يوجب الجوارح من الذنوب
باب في بيان ما لا يوجب الجوارح من الذنوب

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

فقد علمنا ان الشارح قد اورد في تفسيره صفة الفعل اما ان يصير
مباحا في حقه قال الله تعالى فاصبر في حقه وذللك لعلك اكره
على اكل البية وشهد بالحق وحكم ان لا يتبع عن شاة واشتق من يكون
ثم بما متناه على المسامحة وما كفا من نفسه قوله لعلك اكره
في الفعل فاستمع منها صاعرا حصارا لاد العقوبة وما الفعل بقرنة
لجناية العقوبة فانها حرام مع ان لا يؤخذ بها مثل الماء كالكفر
على التساوي الا كراهية الحيف الظاهر على الايمان فان حرم الكفر
قائمة لوجوب حرمته تعالى في الايمان كمن يخرص علينا وهو حرم
في نفسه يغور بالقتل صورة غريب البينة ومعنى يذوق
وقوله لا يغور ثم لان تصديق قائم وكذا سبب الذي عليه السلام
واما قتل السلف فان حرمته قتله باقينة لانه معصوم الدم بايمانه
لكنه عذر في قتله للضرورة فلا يؤخذ بالقصاص كمن لم يسمع
يقدم على قتله بل يصبر حتى يقتله فان قتله كان اثما فان قتل
المسلم بما لا يستباح يؤخذ بالقتل علة والراي لا كراهية ما فيه
وهو باذخاف على نفسه او عضوه قوله والنوع الثاني يقتل
لا كراهية على اكل الميتة وغريب اللحم والاضطرار اليها بقوله تعالى
لا تأكلوا مما اصابه الموتى وهو قوله تعالى وقد اكلتم مما خفي

[illegible]

وحكمه ان لو اقمتم عن تناول دمي قتل او مات يكون اثماً باقتناعه
عن الياس فكذا انما قتل نفسه هذا لا يخرج من باب التامس لا يقتله
وذكره في باب التفرقة ونفسه عن الميتة فتقيد حيث الميتة فلا يخرج
فوت نفسه كدلتهم صيانة البعض لبقوة الكل ففقط الحرة وكان
الحرة ايضا ما فصل الاجناس بل لا كذا النوع لما فرغ من باب الاول
الشروع لا يعتد بالكتاب في الستة والاعطاء والقياس ولو احتجها
فما ثبت بها من الضمان والعلل والشروط والاحكام شرعية وبيان
ما ليس بدليل الميز ما هو دليل عمال ليس بدليل منها الاستدلال بعدم

العلة على عدم الحكم ومثال الحق غير ناقض لانه لا يخرج من باب
من انواعه استدلال بعدم العلة على عدم الحكم فاقول قول
على عدم الحكم بل على ان لا يستدل بعدم العلة على ثبوت الحكم
لا يكون فاسدا وليس كذلك فالاولى ان يقول على ما ذكره في بعض
النسخ ومنها التعليل بالعدم قلت لعل ذلك ان التعليل
بالعدم لا يشأ حكم باطل بلا شبهة وثباته ولا يحتاج الى ابطاله في
الحكم فغير توهم الصفة الخامسة بين القسامين فلذا لا يخلو
على ان يحكى عن شاذ في العراقة التعليل بالعدم حار وقد توهم
نصا على المقدم وجه قولهم ان الشاذ في عدم الحكم بالعدم ثبت

والى من بعض
الاولى العلة
في باب التفرقة
والاجناس
فما فصل
الاجناس
بل لا كذا النوع
لما فرغ من باب
الاول
الشروع
لا يعتد
بالكتاب
في الستة
والاعطاء
والقياس
ولو احتجها
فما ثبت
بها من
الضمان
والعلل
والشروط
والاحكام
شرعية
وبيان
ما ليس
بدليل
الميز
ما هو
دليل
عمال
ليس
بدليل
منها
الاستدلال
بالعدم

والا
في باب
الاجناس
فما فصل
الاجناس
بل لا كذا
النوع
لما فرغ
من باب
الاول
الشروع
لا يعتد
بالكتاب
في الستة
والاعطاء
والقياس
ولو احتجها
فما ثبت
بها من
الضمان
والعلل
والشروط
والاحكام
شرعية
وبيان
ما ليس
بدليل
الميز
ما هو
دليل
عمال
ليس
بدليل
منها
الاستدلال
بالعدم

[illegible][illegible]

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِكْرًا لِّعِبَادِنَا
فِي الْبَحْرِ وَنُفِثْنَا فِي أَسْفَلَ الْوَدَّاعِ
الَّذِينَ يَكْفُرُونَ

مثلاً ما يكون الاستدلال بعدم العلة بخصوص ما ذكره عن محمد بن زكريا
 فيما إذا غصب بغيره ثم ولدت عند الفاصصة لئلا يكون المقتضى
 المانة وليس بعضه ^{منه} إذا هلك عند الفاصصة بغير فعله
 لا يلزم فيه جزم لا ليس بخصوص هذا لأن الغصبة ثابتة اليد على
 مال المغير على وجهه من قبل هذا المالك ويد المالك ما كانت ثابتة
 على الولد حتى يزولها الفاصصة ^{أو} لو اعتبرت ثابتة على الولد لا
 يزولها إذا ظهر عدم المنع حتى لو منع الولد بعد طليق فغيره فكذا
 إذا تعدد فيه فلا يلزم تحقق الغصبة في الولد ليكون مضموماً لأن
 علة ضمان الغصب هو الغصب لا غير فتكون العلة منحصرة ^{في}
 الاستدلال بعدم الغصب على حد التضمن ولكن ذلك في مسألة مشهورة
 القصاص هي ما إذا شهد بقتل رجل فاقصر شهده ثم رجعوا
 لا قصاص على الشاهد لأنه ليس بضامن وهذا لأن علة وجوب القصاص
 هو القتل فإذا اتفق القتل اتفق القصاص وهذا لأن الغصبة لا ضمان
 الغصب يقتل لا يلزم لوجوب القصاص بوجه لا يلزم ضمان الغصب
 إلا بالغصب ولا يلزم القصاص أصل إلا بالقتل فكان الغصب لا ضمان
 القتل لا يلزم القصاص وانقضاء اللازم به على انتفاء الملزوم وكذلك
 القصاص لا ضمان به ^{لأنه} لا ضمان به ^{لأنه} لا ضمان به ^{لأنه} لا ضمان به

[illegible]

المستند
يحمل الحكم
الثابت في
المرجع مساجبا
لحكم ابي جهم
وعمل مصنفها
في ذلك الحكم و
في الشريعة هو
حكم شونان
في اصلها
لما كانا

فَقَامُوا عَلَى أَيْدِيهِمْ
لَهُ كَمَا نَزَلْنَا
الْأَمْرَ فِي الْوُجُوهِ
مُعَذِّبَاتٍ وَتَقْلِيلِ
الْقَوْلِ وَأَكْبَارِ لَكَ
يَعْنِي كِبَارُكَ فَهَذَا
نَسَبُكَ لِعَدَمِ
الرَّابِلِ ١٢

السبعة مثلاً أيضاً إلى العشرة لئلا نقول هو من جهة انفصاله
بعدم الخيض ولا دليل على ذلك إنما قلنا الجحش من النصارى وفي
الأمر على ما كان وهو عاداتهم المعروفة ولو جعل قوله على هذا
إشارة إلى الاستصحاب لما حجة دافعة لازمة فلا يستحق وجهه وأما
وجله فترفع على قوله فلا يثبت إلا بدليل فلا يستصحب له الحاك
للمسألة من ذلك قلنا إذا ابتدأت مع البلوغ استحقاقه
فجاءها عشرة أيام لا يزول والعشرة فحصل الخيض والاستحقاق
قلو حكماً بانتهاء الخيض لئلا نقول ما لا دلالة له ولا يبعد العشرة
لقبالم الدليل على الخيض لا يزيد على العشرة أي وكذلك ابتداء
البلوغ بالاستصحاب فأن الحكم بانتهاء الخيض لا دليل عليه من
الدليل على الاستصحاب حجة الدائم ووزا الإسلام مستند لا يقو
قانه لا يستحق غيره بدلالة وثبوتها من آثار برهان فذهب لمرور
هو منه فاندغم استحقاقه لا دليل له ولو يثبت الاستحقاق
بلا دليل فقلت بناءً على المسألة على الاستصحاب الحجة
دافعة لازمة ولو جعل هذه المسألة دليلاً عليه كان ذلك
أما حجة هذه المسألة لا دليل على أن الخيض لا يهاجماً في
استصحاب الحجة هو ذكرنا فاقبل قدوة عن أبيه في هذا الجس

لا ينفصل عن الماء ولا ينفصل عن النار
 لا ينفصل عن الهواء ولا ينفصل عن الأرض
 لا ينفصل عن النار ولا ينفصل عن الماء
 لا ينفصل عن الهواء ولا ينفصل عن الأرض
 لا ينفصل عن النار ولا ينفصل عن الماء
 لا ينفصل عن الهواء ولا ينفصل عن الأرض

في العنبر لأن الأثر في النور لا يرد به وهو متمسك بهم للذليل
 قلنا فما ذكر ذلك في سائر عنده في أنه لم يقبل الخمس في العنبر
 ذلك القياس في وجوب الخمس العنبر ولم يرد أنه القياس
 به فوجب العمل بالقياس هو أنه لم يشترط الخمس في الغنية والعنبر
 ليس من الغنا لأنه لا في الغنية ما يؤخذ من الماء العنبر ما في الخمر
 الركايت وتستخرج من البحر لم يكن في الماء العنبر قط لأن قهر
 الماء يمنع قهر غيره وهذا أي الجوان في قوله لا أثر له يرد ليس
 تعقبه بالبحر إنما هو بيان عن دروازته ما له أي إباحة فيه

عن الخمس في العنبر فقال إيا بالعين لا خمس فيه قال لا يترك
 من الماء كالسكك من حيث أن سبب تولده الماء كالسكك فانه من
 البحر فقلنا إن البحر إذا تطلعت فيه الأمواج كان من الزبد ولا
 يزال يضرب البحر بعضها على بعض حتى يكثر ما صفا من الزبد
 فينحدر اسم عنبر عليه ثم يجف فيقذف الماء إلى السماء فيقذف
 ما لا ينفع من الزبد فجاء فقال له هو ما بالسماء لا خمس فيه قال أبو بصير
 لا يترك لأن السمك يتولد من الماء فلا خمس فيه قلنا لا يترك في قوله

كتاب في أصول شئ مبين فضل أبيه تبه وسكين

ذكره في سائر
 هذا القياس في
 لا ينفصل عن النار ولا ينفصل عن الماء
 لا ينفصل عن الهواء ولا ينفصل عن الأرض
 لا ينفصل عن النار ولا ينفصل عن الماء
 لا ينفصل عن الهواء ولا ينفصل عن الأرض
 لا ينفصل عن النار ولا ينفصل عن الماء
 لا ينفصل عن الهواء ولا ينفصل عن الأرض

٢٦٠
 لا يترك في سائر
 هذا القياس في
 لا ينفصل عن النار ولا ينفصل عن الماء
 لا ينفصل عن الهواء ولا ينفصل عن الأرض
 لا ينفصل عن النار ولا ينفصل عن الماء
 لا ينفصل عن الهواء ولا ينفصل عن الأرض
 لا ينفصل عن النار ولا ينفصل عن الماء
 لا ينفصل عن الهواء ولا ينفصل عن الأرض

قلنا لا خمس فيه
 لا يترك في سائر
 هذا القياس في
 لا ينفصل عن النار ولا ينفصل عن الماء
 لا ينفصل عن الهواء ولا ينفصل عن الأرض
 لا ينفصل عن النار ولا ينفصل عن الماء
 لا ينفصل عن الهواء ولا ينفصل عن الأرض

مفسر القرآن زباید و مفید

محمد شفیع دکنی صاحب دکن کے ایمان تفسیر قرآن مجید کا مؤلف ہیں

ترتیب الاولیٰ

تفسیر جلالین

تفسیر جلالین اردو ترجمہ میں سید محمد شفیع دکنی صاحب دکن کے مؤلف ہیں

مکتبہ النورہ اردو بازار لاہور